



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي مغنية



معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

ب عنوان:

آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي

في الجزائر من 1970 إلى 2018

تحت إشراف:

أ.د. داودي مُجّد

من إعداد الطالبة:

كردوسي نور الهدى

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ التعليم العالي	أ.د. شكوري سيدي مُجّد
مشرفا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ التعليم العالي	أ.د. داودي مُجّد
ممتحنا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ التعليم العالي	أ.د. شبيبي عبد الرحيم
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن بوزيان مُجّد
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر أ	د. كبداني سيد أحمد
ممتحنا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ محاضر أ	د. وافي ميلود

السنة الجامعية: 2021-2022

كلمة شكر

الشكر و الحمد لله الذي وهبني التوفيق و السداد و منخني الرشد و الثبات و أعانني على انجاز هذا العمل، الذي أرجو أن يكون ذخرًا في ميزان الحسنات يوم القيامة.

ثم أتقدم بكل الشكر و التقدير و العرفان لوالدي الكريمين اللذين رباني و حرصا على تعليمي، فأسال الله عز و جل أن يطيل في عمرهما و يمدهما بالصحة و العافية.

دون أن أنسا أتقدم بالشكر لسندي في هذه الحياة، زوجي أبو أولادي، على دعمه و مساعدته لي طيلة انجازي لهذا العمل حفظه الله و جزاه كل الخير.

كما أتقدم بالشكر لمشرفي الأستاذ الدكتور "داودي محمد" على دعمه و توجيهه و نصائحه القيمة لي خلال انجاز هذه الرسالة .

كما لا أنسا شكر أعضاء لجنة المناقشة رئيسا و ممتحنين على تخصيصهم جزء من و فتحهم الثمين لقراءة و تقبيل هذه الرسالة.

كما أشكر كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية بالمركز الجامعي مغنية.

أتقدم بالشكر لكل من ساعدني في انجاز هذه الرسالة سواء من قريب أو بعيد.

الفهرس

1

مقدمة عامة

الفصل الأول

السياسة المالية و نظريات النمو الاقتصاد

10	مقدمة الفصل الأول
11	1- مفهوم السياسة المالية و تطورها التاريخي
11	1.1 - مفهوم السياسة المالية
12	1.1 - تطور السياسة المالية
12	1.1 .2 - السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي
13	1.1 .2 - السياسة المالية في الفكر الكينزي
15	1.1 .3 - أدوات السياسة المالية
15	1.1 .3 - النفقات العامة (Public Expenditure)
23	1.1 .3 - الإيرادات العامة
30	2- مفهوم و نظريات النمو الاقتصادي
30	2.1 - مفهوم النمو الاقتصادي
31	2.2 - قياس النمو الاقتصادي
32	2.2 .3 - محددات النمو الاقتصادي
33	2.2 .4 - نظريات النمو الاقتصادي
33	2.2 .4 .1 - النظرية الكلاسيكية
36	2.2 .4 .2 - النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي
44	2.2 .4 .3 - نظريات النمو الداخلي
49	3- قنوات تأثير السياسة المالية على النمو
49	3.1 - مقاربات نظرية حول تأثير السياسة المالية على النمو
49	3.1 .1 - النماذج الكينزية (النظرة التقليدية)
50	3.1 .2 - التيار اللاكينزي
50	3.1 .3 - النظرة الجديدة ضد الكينزية للمالية العامة

51	3. 1. 4- الآثار اللاخطية للسياسة المالية (مقارنة مختلطة)
51	3. 2- أثر السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية
51	3. 2. 1- أثر السياسة المالية على الاستهلاك
52	3. 2. 2- أثر السياسة المالية على حجم الاستثمار
52	3. 2. 3- آثار السياسة المالية على مستوى الأسعار
53	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني

تطور السياسة المالية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر

56	مقدمة الفصل الثاني
58	1- تطور السياسة المالية في الجزائر
58	1. 1- سياسة الإنفاق العام في الجزائر
58	1. 1. 1- تقسيم النفقات العامة في الجزائر
59	1. 1. 2- تطور النفقات العامة
66	1. 2- سياسة الإيرادات العامة في الجزائر
67	1. 2. 1- تصنيف الإيرادات العامة
69	1. 2. 2- تطور الإيرادات العامة في الجزائر
75	1. 3- الموازنة العامة في الجزائر
76	1. 3. 1- مفهوم الموازنة العامة في الجزائر
76	1. 3. 2- مبادئ الموازنة العامة في الجزائر
77	1. 3. 3- هيكل الموازنة العامة في الجزائر
77	1. 3. 4- دورة الموازنة العامة في الجزائر
78	1. 3. 5- اعتماد و إقرار الموازنة العامة
78	1. 3. 6- تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر و رقابتها
80	1. 3. 7- تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2018
85	1. 3. 8- تطور الدين العام في الجزائر
90	2- واقع النمو الاقتصادي في الجزائر من 1970 إلى 2018
90	2. 1- تحليل تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1970 إلى 2018
94	2. 2- تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر من 1970 إلى 2018
100	خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر

104	مقدمة الفصل الثالث
106	1- منهجية الدراسة
106	1.1 -1 اختبارات جذر الوحدة و الاستقرارية Unit Root Tests and Stationary
107	1.1.1 -1 اختبار ديكي فولر (DF 1979) Dickey Fuller Test
108	1.1.1 -2 اختبار ديكي فولر المطور (ADF 1988) Augmented Dickey Fuller Test
109	1.1.1 -3 اختبار فلييس بيرون (PP 1988) Phillips-Perron Test
109	1.1.1 -4 اختبار KPSS (1992)
110	1.1 -2 اختبار التكامل المتزامن باستخدام (اختار الحدود) الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)
112	1.1 -3 اختبار السببية Toda-Yamamoto
112	1.1 -4 الاختبارات التشخيصية للنموذج
113	1.1 -5 اختبار استقرارية النموذج
113	2- تحليل نتائج الدراسة
113	2.1 -1 نتائج اختبارات جذر الوحدة
114	2.2 -2 نتائج اختبار التكامل المتزامن
115	2.2.1 -1 تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل
115	2.2.2 -2 منهجية تصحيح الخطأ (تقدير علاقة قصيرة الأجل) ARDL ECM
116	2.2.3 -3 نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto
120	2.2.4 -4 نتائج الاختبارات التشخيصية
121	2.2.5 -5 نتائج اختبار الاستقرارية
121	3- مناقشة نتائج الدراسة
123	خلاصة الفصل الثالث
125	خاتمة عامة
129	قائمة المراجع
138	الملاحق

قائمة الأشكال

الفصل الأول

41 الشكل رقم 01: التمثيل البياني لنموذج Solow

الفصل الثاني

59 الشكل رقم 01: تطور النفقات العامة و نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر 1970-1979

60 الشكل رقم 02: تطور النفقات العامة و نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر 1980-1989

62 الشكل رقم 03: تطور النفقات العامة و نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر 1990-1999

64 الشكل رقم 04: تطور النفقات العامة و نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر 2000-2018

69 الشكل رقم 05: تطور الإيرادات العامة و الإيرادات الجبائية 1970-1979

70 الشكل رقم 06: تطور الإيرادات العامة و الإيرادات الجبائية 1980-1989

72 الشكل رقم 07: تطور الإيرادات العامة و الإيرادات الجبائية 1990-1999

73 الشكل رقم 08: تطور الإيرادات العامة و الإيرادات الجبائية 2000-2018

81 الشكل رقم 09: تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر من 1970 إلى 1989

82 الشكل رقم 10: تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر من 1990 إلى 1999

84 الشكل رقم 11: تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر من 2000 إلى 2018

86 الشكل رقم 12: تطور الدين العام من 1970 إلى 1989

88 الشكل رقم 13: تطور الدين العام من 1990 إلى 1999

89 الشكل رقم 14: تطور الدين العام من 2000 إلى 2018

90 الشكل رقم 15: تطور PIB (% سنوية) من 1970 إلى 1979

91 الشكل رقم 16: تطور PIB (% سنوية) من 1980 إلى 1989

92 الشكل رقم 17: تطور PIB (% سنوية) من 1990 إلى 1999

93 الشكل رقم 18: تطور PIB (% سنوية) من 2000 إلى 2018

95 الشكل رقم 19: تطور معدل تضخم أسعار المستهلكين من 1970 إلى 1979

95 الشكل رقم 20: تطور معدل تضخم أسعار المستهلكين من 1980 إلى 1989

96 الشكل رقم 21: تطور معدل تضخم أسعار المستهلكين من 1990 إلى 1999

97 الشكل رقم 22: تطور معدل تضخم أسعار المستهلكين من 2000 إلى 2018

الفصل الثالث

121 الشكل رقم 01: نتائج اختبار استقرارية النموذج من خلال (CUSUM) و (CUSUMSQ)

قائمة الجداول

الفصل الثاني

- الجدول رقم 01: تطور النفقات العامة و نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر 1970-1979 59
- الجدول رقم 02: تطور النفقات العامة و نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر 1980-1989 60
- الجدول رقم 03: تطور النفقات العامة و نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر 1990-1999 62
- الجدول رقم 04: تطور النفقات العامة و نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر 2000-2018 63
- الجدول رقم 05: تطور الإيرادات العامة والإيرادات الجبائية 1970-1979 69
- الجدول رقم 06: تطور الإيرادات العامة و الإيرادات الجبائية 1980-1989 70
- الجدول رقم 07: تطور الإيرادات العامة و الإيرادات الجبائية 1990-1999 72
- الجدول رقم 08: تطور الإيرادات العامة و الإيرادات الجبائية 2000-2018 73
- الجدول رقم 09: تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر من 1970 إلى 1989 80
- الجدول رقم 10: تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر من 1990 إلى 1999 82
- الجدول رقم 11: تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر من 2000 إلى 2018 83
- الجدول رقم 12: تطور الدين العام من 1970 إلى 1989 86
- الجدول رقم 13: تطور الدين العام من 1990 إلى 1999 87
- الجدول رقم 14: تطور الدين العام من 2000 إلى 2018 88
- الجدول رقم 15: تطور PIB (% سنوية) من 1970 إلى 1979 90
- الجدول رقم 16: تطور PIB (% سنوية) من 1980 إلى 1989 90
- الجدول رقم 17: تطور PIB (% سنوية) من 1990 إلى 1999 92
- الجدول رقم 18: تطور PIB (% سنوية) من 2000 إلى 2018 92
- الجدول رقم 19: تطور معدل تضخم أسعار المستهلكين من 1970 إلى 1979 94
- الجدول رقم 20: تطور معدل تضخم أسعار المستهلكين من 1980 إلى 1989 95
- الجدول رقم 21: تطور معدل تضخم أسعار المستهلكين من 1990 إلى 1999 96
- الجدول رقم 22: تطور معدل تضخم أسعار المستهلكين من 2000 إلى 2018 97

الفصل الثالث

- 113 الجدول رقم 01: نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF
- 114 الجدول رقم 02: نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار
- 114 الجدول رقم 03: نتائج اختبار الحدود ARDL
- 115 الجدول رقم 04: مقدرات معلمات الأجل الطويل
- 115 الجدول رقم 05: نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ
- 116 الجدول رقم 06: تحديد فترة الإبطاء الزمني المثلى
- 117 الجدول رقم 07: نتائج اختبار سببية Toda and Yamamoto بالنسبة لـ GDP كمتغير تابع
- 117 الجدول رقم 08: نتائج اختبار سببية Toda and Yamamoto بالنسبة لـ G كمتغير تابع
- 118 الجدول رقم 09: نتائج اختبار سببية Toda and Yamamoto بالنسبة لـ INF كمتغير تابع
- 118 الجدول رقم 10: نتائج اختبار سببية Toda and Yamamoto بالنسبة لـ IR كمتغير تابع
- 119 الجدول رقم 11: نتائج اختبار سببية Toda and Yamamoto بالنسبة لـ P كمتغير تابع
- 119 الجدول رقم 12: نتائج اختبار سببية Toda and Yamamoto بالنسبة لـ PD كمتغير تابع
- 120 الجدول رقم 13: نتائج اختبار سببية Toda and Yamamoto بالنسبة لـ R كمتغير تابع
- 120 الجدول رقم 14: نتائج اختبارات التشخيص بالنسبة للنموذج

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

من بين أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى كل الدول سواء المتقدمة أو النامية، إلى تحقيقها هو النمو الاقتصادي. حيث كثيرا ما يخلط بينه وبين التنمية الاقتصادية. يضمن البعض أن لهما نفس المعنى نظرا لتقارب المصطلحات؛ لكن في حقيقة الأمر هناك فرق بينهما. فالتنمية الاقتصادية هي ظاهرة مركبة، متعددة الأبعاد، تتضمن إجراءات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنبا إلى جنب، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، واستتصال جذور الفقر. أما النمو الاقتصادي فهو التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وحسب نظرية النمو الكلاسيكية التي من روادها (آدام سميث، دافيد ريكاردو و روبرت مالتوس)، فإن النمو الاقتصادي هو نتاج عملية تراكم رأس المال.

و لما كانت كل الدول تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي، أصبح ههما هو البحث عن أنجع السياسات الاقتصادية؛ ولعل من أهمها السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة لإجراء تغييرات تقديرية في نفقاتها العامة، الإيرادات والقروض العامة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها النمو الاقتصادي، العمالة الكاملة، عدالة توزيع الدخل والاستقرار الاقتصادي.

وقد ارتبط دور السياسة المالية بدور الدولة في الحياة الاقتصادية. نظرا للتغير الذي شهده النظام الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي. فإن الدولة كان دورها يقتصر على توفير الأمن والبنى التحتية (طرق، جسور وموانئ...) -مبدأ الدولة الحارسة- في الفكر الكلاسيكي. في المقابل ظهر فكر اقتصادي جديد بعد أزمة الكساد لسنة 1929، بقيادة الاقتصادي الشهير J.M. Keynes؛ والذي نادى بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد. و بالتالي انهار مبدأ الحياد المالي الذي كان يركز على ضرورة مراعاة مبدأ توازن الميزانية. واعتبر السياسة المالية من بين أهم وأقوى الأدوات التي يمكن أن تستخدمها الحكومة لإخراج الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد.

فالسياسة المالية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي تعتبر موضوع ذو أهمية بالغة؛ شغل العديد من الاقتصاديين وصناع القرار، فقد اختلفت نماذج النمو حول مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي. مثلا في نموذج Solow-Swan (1956)، يتميز معدل النمو بحالة الثبات، نظرا لاعتماده على عاملين خارجيين هما: النمو السكاني والتطور التكنولوجي. و بما أن هاذين العاملين مستقلين عن القرارات الاقتصادية، فإنه لا يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على النمو الاقتصادي، في المدى الطويل. ولكن في المدى القصير فقط.

بعد ظهور نماذج النمو الداخلي لـ Paul Romer (1986)، والتي تنص على أن معدل النمو في المدى الطويل يتم تحديده من قبل عوامل داخلية للنظام الاقتصادي. وبهذا يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال العديد من القنوات والتي يحقق بعضها نتائج إيجابية، في حين أن بعضها الآخر قد يحقق نتائج سلبية لمعدل النمو. وبهذا استطاعت نماذج النمو الداخلي تحقيق آثار دائمة للسياسة المالية على النمو الاقتصادي.

زاد اهتمام الدول خاصة النامية منها بالسياسة المالية، لما لها من آثار ليس فقط على الجانب الاقتصادي، وإنما حتى الجانب الاجتماعي والسياسي.

و الجزائر كبقية الدول النامية قامت بانتهاج سياسات مالية، مستخدمة أدوات المالية العامة؛ في سبيل تحقيق المصالح أو الأهداف الاقتصادية للبلد. إلا أن اعتماد الجزائر على عائدات البترول من العملة الصعبة، كمورد أساسي، جعل من نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، مرهونا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. ففي فترة السبعينيات و الثمانينيات اتبعت الجزائر سياسة مالية توسعية، من خلال الزيادة في الإنفاق الاستثماري، نظرا لارتفاع أسعار البترول. و لكن مع الأزمة النفطية التي عرفت انخفاضا كبيرا في أسعار البترول سنة 1986. بدأت بوادر الانهيار في الاقتصاد الجزائري؛ و ظهرت اختلالات مالية كبيرة صاحبها تراكم في الدين الخارجي. مما استدعى قيام الحكومة بإصلاحات هيكلية للاقتصاد الوطني بصفة عامة و المتعلقة بالسياسة المالية خاصة. و بعد التسعينات بدأت أسعار النفط في الارتفاع، و الرؤية تتضح؛ مما جعل الجزائر تتبع سياسة جديدة تعرف بالإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي والتي تهدف في الأساس إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق الزيادة في الإنفاق العام الاستثماري. و قد تم تجسيد هذه السياسة من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

الإشكالية:

حسب ما سبق أردنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على السياسة المالية في الجزائر و كيف بإمكانها تحقيق نمو اقتصادي؛ و بناء اقتصاد حقيقي غير ريعي.

و ذلك تحت الإشكالية التالية:

كيف تؤثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1970 إلى 2018 ؟

وقد تفرع عن الإشكالية بعض التساؤلات و هي:

- ما هو أثر السياسة الجبائية (الجباية العادية و البتولية) على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما هو أثر الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما هي طبيعة السياسات المالية المنتهجة في الجزائر هل هي توسعية أم انكماشية؟

فرضيات الدراسة:

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة و تساؤلاتها، سنقوم بصياغة مجموعة من الفرضيات لمناقشتها و التأكد من صحتها وهي كالاتي:

- لزيادة الضرائب آثار سلبية على النمو الاقتصادي.
- يؤثر الإنفاق العام الاستثماري على النمو الاقتصادي بطريقة إيجابية.

تكمن أهمية الدراسة انطلاقاً من مدى أهمية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي، كما تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية المعتمد عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. علاوة على أنها تعد أداة لتحليل النشاط المالي للدولة. و قد تم الخوض في هذا الموضوع، بهدف تحليل تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر و مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، كما نسعى من خلال هذا البحث الوقوف على مدى نجاح السياسة المالية المنتهجة في الجزائر؛ و كيف يتم سد نقص الإيرادات، و مدى إمكانية استمرار تمويل المشاريع التنموية و زيادة الإنفاق الحكومي.

منهج الدراسة:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي في الجانب النظري. أما في الجانب التطبيقي فسيتم اعتماد المنهج الكمي، بالاعتماد على تقنيات الاقتصاد القياسي، حيث سيتم اختبار التكامل المتزامن باستخدام الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) و اختبار TODA YAMAMOTO لقياس اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة. معتمدين في ذلك على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، البنك الدولي؛ و سيتم معالجة هذه البيانات من خلال برنامج Eviews . 10

الدراسات السابقة:

كانت العلاقة بين النمو الاقتصادي و حجم القطاع العام موضع اهتمام العديد من خبراء التنمية. من المتوقع أن تكون العلاقة ايجابية بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي؛ إلا أن عدت دراسات وجدت تأثير سلبى للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، و ذلك حسب فرضية أن الحكومات الأصغر ترتبط بمعدلات نمو أكبر.

و هو ما أكده الباحثان (Angelopoulos, 2007)، في دراسة تجريبية حول آثار نمو السياسة المالية في اليونان للفترة (1960-2000)؛ حيث اعتبروا القطاع العام الأصغر جيد للنمو. كما أشارا إلى أن الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يعتبر أمر جيد للنمو و لو بنسبة قليلة.

أشار (Dalamagas, 2000) في تحليل الاقتصاد القياسي إلى وجود علاقة سلبية بين حجم الحكومة و نمو الاقتصاد اليوناني. وناقش ذلك بإمكانية أن تكون إنتاجية العوامل غير متساوية في القطاعين العام و الخاص.

أما (Greiner, 1999) فوجد أن الإنفاق الحكومي غير الإنتاجي يقلل دائماً من معدل النمو المتوازن.

كما خلص كل من (CHONG K. YIP, 1999) إلى أنه عندما يكون الوكلاء عرضة للمخاطرة، ستكون للزيادة في الإنفاق الحكومي الممول من خلال نظام التحويل الائتماني أثر تضخمي يضر بالنمو.

في دراسة أكثر حداثة قام (Park, 2009) بدراسة السياسة المالية من خلال نموذج النمو الداخلي البسيط، فتوصل إلى أنه رغم كون الإنفاق الحكومي منتج إلا أن معدل النمو على المدى الطويل لم يصبح إيجابيا عند استخدام سياسة من نوع Ramsey؛ و التي مفادها أنه كلما قدمت الحكومة أي سياسات اقتصادية مشوهة، يتفاعل العملاء مع مصالحهم الخاصة من خلال السوق التنافسية اللامركزية.

درس كل من (Leonel Muinelo-Gallo, 2012)، عينة من 21 بلد ذو دخل مرتفع خلال الفترة (1972-2006). فجادلا بأن النفقات التوزيعية تؤدي إلى انخفاض كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي و تفاوت الدخل الصافي. فاقترحا سياسة مالية أكثر ملائمة، و هي خفض من النفقات التوزيعية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي و الحد من عدم المساواة في الدخل.

في دراسة حول تأثير أداة السياسة المالية على النمو الاقتصادي في نيجيريا قام بها كل من (Morakinyo, David, Alao) في 2018 حيث تم تحليل البيانات السنوية من 1981-2014 باستخدام طريقة Ordinary Least Square. تم التوصل إلى أن الإنفاق المتكرر والدين المحلي العام لهما علاقة سلبية في حين أن الإنفاق الرأسمالي والدين الخارجي ممارسان علاقة إيجابية على المدى الطويل على النمو الاقتصادي (GDP) وفي المدى القصير فإن المتغيرات بأكملها لها تأثير إيجابي باستثناء (النفقات المتكررة) على النمو الاقتصادي.

أما في الجزائر فقد توصل كل من (تهتان موراد، بن يحيى نسيمه 2014)، (شبيبي عبد الرحيم و آخرون 2010) إلى أن السياسة المالية ذات الطابع الكينيزي التي انتهجتها الجزائر عن طريق رفع الإنفاق الحكومي لم يكن لها أي اثر في تحسين معدلات النمو.

من ناحية أخرى أشارت بعض الدراسات إلى أن التأثير الكلي لحجم الحكومة على النمو إيجابي بوجه عام، منها (Ram, 1986). كما قام (Grossman, 1987) بدراسة حول الحجم الأمثل للحكومة، افترض فيها أن جميع نفقات الحكومة هي مدخلات في إنتاج القطاع الخاص. حيث أكد أنه قد يزيد نشاط القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي بشكل غير مباشر من خلال تفاعله مع القطاع الخاص. و توفير الإطار القانوني و الاجتماعي، و الدفاع، و القضاء، و تصحيح أوجه القصور في السوق غير المقيدة، و تطوير البنية التحتية الاقتصادية و تنظيم العوامل الخارجية و مدفوعات التحويل للحفاظ على الوثام الاجتماعي و تحسين إنتاجية القوى العاملة.

في دراسة أخرى حول تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1977-2009 قام بها (Sikiru Jimoh, Umaru)، حيث استخدموا تقنية Engle-Granger لاختبار التكامل المشترك. فتوصلت النتائج إلى أن الإنفاق الإنتاجي قد أثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي خلال فترة التغطية وأن هناك علاقة طويلة المدى بينهما كما أكدته اختبار التكامل المشترك.

إلا أنه قد أشار (Javier Alca'ntar-Toledo, 2014) أنه عند ارتفاع نسبة عدم الاستقرار الاجتماعي و السياسي إلى حد كبير، فإن السياسات الحكومية لن تكون قادرة على تحقيق مسار نمو متوازن حتى لو تم وضع أدوات السياسة المالية بشكل مناسب. وسوف يقع الاقتصاد في فخ الفقر.

لسياسة الضرائب آثار متباينة على النمو الاقتصادي. هناك دراسات تشير إلى وجود علاقة سلبية بين الضرائب و النمو. حيث أفاد (Richard H. Daya, 2009) بأن متوسط التغيرات في معدل الضريبة في اتجاه معاكس مع الناتج المحلي الإجمالي.

في دراسة أكثر حداثة توصل (Leonel Muinelo-Gallo, 2013) إلى نفس النتيجة، بأن الضرائب المباشرة تؤدي إلى انخفاض كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي و تفاوت الدخل الصافي.

قام (Meier, 2014) باستخدام لوحة البيانات لجميع الولايات الأمريكية الخمسين من (1977 إلى 2005)، للبحث في تأثير ضرائب الشركات على الوضع الاقتصادي العام للدولة. فكتشفوا أن التخفيضات الضريبية على الشركات الحكومية ليس لها تأثير يذكر على الناتج الإجمالي للدولة، و خلق فرص العمل، و الدخل الشخصي و معدلات الفقر و المؤسسات التجارية.

علاوة على ذلك أظهر (SKINNER, 1996) أن الاقتراح القائل بأن "الضرائب المرتفعة تعتبر ضارة بالنمو الاقتصادي"، ليس واضحاً سواء من الناحية النظرية أو في البيانات. و مع ذلك وجد أن الأدلة تتفق مع انخفاض الضرائب التي لها آثار إيجابية متواضعة على النمو الاقتصادي.

في دراسة لـ (Laura, Lulian) حول العلاقة بين السياسة المالية و النمو الاقتصادي في رومانيا خلال الفترة 1990-2007، كشف نمط الارتباط بين معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي و فترات إيرادات الموازنة عن وجود علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي والإيرادات المالية.

من ناحية أخرى وجد (Greiner, 1999) بأن معدل ضريبة الدخل يعظم النمو. كما أن زيادة الضريبة على الاستهلاك تؤدي إلى زيادة النمو إذا ما زاد الاستثمار العام. إضافة إلى ذلك أكد أن مرونة عرض العمالة تحدد بصورة حاسمة معدل ضريبة الدخل الذي يزيد النمو إلى أقصى حد.

أما (Kitaura, 2010) فأظهر أن الضريبة التي تعظم النمو في سوق العمل غير الكاملة هي أكبر من سوق العمل المثالي. و أنه عند زيادة توزيع رأس المال العام، فإن الضريبة التي تعظم النمو في سوق العمل غير الكاملة تقترب من سوق العمل المثالية.

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن تقلب الإنفاق الحكومي قد يكون له تأثير إيجابي أو سلبي على الاستثمار الخاص و النمو الاقتصادي، بناءً على كيفية تأثيره على تقلب دورة الأعمال. يرتبط التأثير الإيجابي على النمو بقدرة السياسة المالية على التخفيف من تقلبات دورة العمل و التقلبات الاقتصادية؛ و قد أظهر كل من (Philippe Aghion, 2014) أن الصناعات ذات الاعتماد الأثقل نسبياً على التمويل الخارجي تميل إلى النمو بشكل أسرع من حيث القيمة المضافة و نمو إنتاجية العمالة في البلدان التي تطبق سياسات مالية أكثر مقاومة للدورات الاقتصادية. من ناحية أخرى، إذا كانت السياسة المالية تتميز باستخدام التدابير المؤيدة للدورات الاقتصادية، فقد تؤدي إلى تفاقم تقلب دورة الأعمال و بالتالي تقليل النمو على المدى الطويل.

قد يكون للعجز المالي أثر كبير أو معدوم على النمو الاقتصادي. نتج عن دراسة قام بها (Sanjeev Gupta, 2005) أن تخفيض نقطة مئوية واحدة في نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة متوسطة في معدل نمو الفرد بمقدار نصف نقطة مئوية على المدى الطويل و القصير.

جادل (Christopher S. Adam, 2005) أن تأثير العجز المالي على معدل النمو قد يعتمد على الحجم الأولي للعجز بالإضافة إلى المصدر المستخدم لتمويله. يمكن للعجز أن يعزز النمو إذا تم تمويله عن طريق عمليات إصلاح محدودة أو بقروض خارجية بأسعار السوق، كما يمكن أن يثبط من النمو إذا تم تمويله عن طريق الدين المحلي.

يؤثر الدين العام على النمو الاقتصادي بطرق مباشرة و غير مباشرة، من خلال عدة قنوات متداخلة و متفاعلة فيما بينها. و قد حاولت العديد من الدراسات النظرية و التطبيقية تحديد علاقة الدين العام بالنمو الاقتصادي. من بينها دراسة (حسنى إبراهيم عبد الواحد 2020) حول أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر؛ و قد اعتمدت الدراسة في اختبار الفرضية على نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR، و كذلك دوال استجابة الصدمات الهيكلية SIRF و تحليل التباين الهيكلي و اختبار السببية لنموذج متجه الانحدار الذاتي لتحديد اتجاه العلاقة بين الدين العام و النمو الاقتصادي في مصر. كما اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لاختبار وجود علاقة في الأجل الطويل. و قد أثبتت نتائج الدراسة أن الدين العام له تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، إلا أنه ضعيف حيث تؤدي زيادة الدين العام بنسبة 1% إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0,06%. كما تبين أن صدمات الدين العام لها آثار إيجابية طويلة الأجل على النمو الاقتصادي و أثر سلبي في الأجل القصير.

في دراسة أخرى لبيان تأثير تقلبات الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1980-2019 في إطار نموذج NARDL قام بها (وائل سعد حسانين الدواخلي 2021). أوضحت النتائج وجود علاقة عكسية معنوية بين الأثر الموجب للدين العام الخارجي و أعباء خدمة الدين و الناتج المحلي الإجمالي، و تضمنت أيضا علاقة طردية معنوية بين الأثر السلبي للدين العام الخارجي و أعباء خدمة الدين و الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤكد على أن تراكم الدين العام الخارجي يؤدي إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي.

الفصل الأول:

السياسة المالية و نظريات النمو
الاقتصادي

مقدمة الفصل الأول

مقدمة الفصل الأول:

قد ارتبط دور السياسة المالية بدور الدولة في الحياة الاقتصادية. نظرا للتغير الذي شهده النظام الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي. لدى أصبح لا بد من إدراك أن مستوى معين لتدخل الدولة في الاقتصاد هو أكثر من ضروري، إذ تطرح إشكالية الأدوات الأكثر نجاحه الممكن للدولة استخدامها، لتأثير في الواقع الاقتصادي والتقليل من الفوارق الاجتماعية. و السياسة المالية هي واحدة من بين السياسة الاقتصادية التي تتضمن تكيفا كميا ونوعيا لأدواتها بصورة تسمح للدولة القيام بوظائفها، لتوجيه النشاط الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه. ويمكن جهر أدوات السياسة المالية في السياسة الإنفاقية و السياسة الضريبية و السياسة الائتمانية؛ و لكل سياسة من هذه السياسات مجموعة من الأدوات التي تستخدمها لتحقيق مجموعة من الأهداف و التي من بينها النمو الاقتصادي، العمالة الكاملة، عدالة توزيع الدخل و الاستقرار الاقتصادي وعادة ما تلخص هذه الأهداف في المربع السحري لـ (Kaldor).

من بين أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى أي دولة لتحقيقها من خلال سياستها المالية، هي النمو الاقتصادي. الذي يعتبر التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. و حسب نظرية النمو الكلاسيكية هو نتاج عملية تراكم رأس المال. كما يعبر ارتفاع أو انخفاض معدل النمو الاقتصادي عن تحسن مستوى النشاط الاقتصادي أو تدهوره؛ فهو المؤشر الذي يعكس الأوضاع الاقتصادية في بلد ما. و يعد النمو الاقتصادي المحرك الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشة و إيجاد فرص عمل وتقليل البطالة و زيادة الرفاهية لحياة أفضل؛ و ذلك من خلال السياسة المالية المنتهجة و التي تسعى إلى تحقيقه. و بهدف تحليل النمو الاقتصادي تم دراسته من خلال العديد من النماذج الرياضية و النظريات التي تطورت مع تطور الفكر الاقتصادي.

و عليه سنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم السياسة المالية و تطورها التاريخي و إلى كل أداة من أدواتها. ثم سنعرف بالنمو الاقتصادي و نظرياته التي تطورت مع تطور الفكر الاقتصادي.

1- مفهوم السياسة المالية و تطورها التاريخي:

نظرا لتطور الأوضاع الاجتماعية، السياسية و الاقتصادية؛ و التي تجلت من خلال تطور دور الدولة في الاقتصاد من "الدولة الحارسة" إلى "الدولة المتدخلة" و من تم "الدولة المنتجة". فقد انعكس هذا على مفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى المتدخلة و الموجهة ثم إلى التخطيط المالي. وبالتالي فقد تطور و تعدد مفهوم السياسة المالية بتطور الفكر المالي.

1.1 - مفهوم السياسة المالية:

تدخل الدول في الاقتصاد يتم من خلال السياسة الاقتصادية التي تعتمد على مجموعة من السياسات. و تعتبر السياسة المالية من بين أهم هذه السياسات التي يمكن استخدامها حسب الحالة التي يكون فيها الاقتصاد؛ وتصحيح الأوضاع لتحقيق النمو الاقتصادي. وعليه سنحاول الوصول إلى تعريف شامل عن السياسة المالية.

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة و ميزانية الدولة حيث يرد كتاب المالية العامة لفظ "السياسة المالية" إلى كلمة فرنسية قديمة Fisc و تعني حافظة النقود أو الخزانة¹.

و مع تطور النظم الاقتصادية أصبح هذا المعنى ضيق على استيعاب الوظائف و المهام التي أصبحت تؤديها الدولة في المجال الاقتصادي على وجه الخصوص. و نظرا لهذا فقد تعددت مفاهيم السياسة المالية في الاقتصاديات المعاصرة فهناك من عرفها على أنها: العملية التي تهدف إلى تنظيم الإنفاق و الإيرادات في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية. و عرفها البعض الآخر على أنها: مجموعة الإجراءات و التدابير المتعلقة بتنظيم مختلف الإيرادات و النفقات و إحداث التوازن في ميزانية الدولة². كما أن هناك بعض الكتاب من اعتبرها: مجموعة من الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة لإدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف المجتمع اقتصاديا و سياسيا واجتماعيا³. كما تعرف أيضا السياسة المالية على أنها: برنامج تخطيطه و تنفذه الدولة مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع⁴.

¹ - عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2006، ص 44.

² - خباية عبد الله، أساسيات في اقتصاديات المالية العامة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 27.

³ - أحمد عبد السميع غلام، المالية العامة المفاهيم و التحليل الاقتصادي و التطبيق، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، 2012، ص 301.

⁴ - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004، ص 16.

1. 2- تطور السياسة المالية:

مر الاقتصاد عبر التاريخ بمجموعة من التطورات المتأثرة بالأوضاع الاجتماعية و السياسة، و التي انبثقت عنها عدة نظريات اقتصادية. و السياسة المالية باعتبارها أحد أدوات السياسة الاقتصادية، عرفت هي الأخرى العديد من المحطات التي في مجملها تختلف من حيث المبادئ و المنطلقات. و في ما يلي سنحاول التطرق إلى مجموع من هذه المحطات التي عرفتها السياسة المالية.

1. 2. 1- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

كان الاقتصاديون القدامى أمثال دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل، و ألفريد مارشال يؤمنون بميل الادخار و الاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة و عند مستوى التشغيل الكامل¹. و من ركائز الفكر الكلاسيكي التقليدي أيضا، مدلول اليد الخفية لآدم سميث و بيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية و المنافسة التامة؛ بالإضافة إلى قانون ساي Say للأسواق و الذي يصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق طلبه"²، حيث يوجد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج و الإنفاق و أن كل زيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة مساوية لها في الدخل النقدي حيث أن النقود وفقا للفكر الكلاسيكي هي وسط للتبادل فحسب. فكل زيادة في الإنتاج (العرض) تقابلها زيادة مماثلة في الإنفاق (الطلب) لشراء الإنتاج الجديد.

في ظل هذا الفكر الذي يسود فيه مبدأ الحرية الاقتصادية و المنافسة التامة، فإن الأفراد (القطاع الخاص) سيعملون على إشباع حاجاتهم و زيادة ثروتهم و لن يتوقفوا عن زيادة الإنتاج إلا عند مستوى العمالة الكاملة. و لما كانت مصلحة المجتمع طبقا للفكر الكلاسيكي هي مجموع مصالح أفرادها فمن خلال إشباعهم لحاجاتهم الخاصة يحققون مصلحة المجتمع مما يضمن التوازن و الاستقرار للاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة. ومنه فإن الفكر الكلاسيكي يبني سياسته المالية على أساس الدافع الفردي و حياد الدولة و عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي و ترك الأفراد و القطاع الخاص يعمل بحرية و ألا يؤثر نشاط الحكومة في أعمالهم. و ذلك من خلال تضيق نطاق الإنفاق العام بحيث لا يتعدى الخدمات الأساسية (الدفاع، الأمن الداخلي، العدالة و المرافق العامة)؛ كما و أن الضرائب كانت تفرض لتمويل الإنفاق العام بحيث يكون لها أقل أثر على الإنتاج. و من مبادئ السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي أيضا؛ التوازن الحسابي للموازنة العامة للدولة، إذ يعتقد التقليديون أن توازن الميزانية سنويا يضمن تحقيق الحياد المالي للدولة³.

مع نهاية العشرينيات تعرضت الدول التي آمنت بالفكر الكلاسيكي للعديد من الهزات و الأزمات الاقتصادية. و عندما تفشى التضخم عقب الحرب العالمية الأولى و ساد الكساد الكبير (1929-1933) بدى واضحا فشل السياسة النقدية في معالجة هذه الأزمة بمفردها⁴. و بالتالي فإن التمسك بهذه السياسة المالية لا يحقق الأهداف الاقتصادية المرجوة و إنما يلحق الضرر باقتصاديات الدول؛ فمثلا في أوقات الرواج و التضخم تزداد الدخول النقدية فترتفع حصيللة الضرائب فتزداد إيرادات الدولة مما يدفع الحكومة تحقيقا لمبدأ التوازن الحسابي زيادة الإنفاق العام مما يزيد من حدة التضخم و ازدياد الدخول النقدية فترتفع حصيللة الضرائب مرة أخرى، و هذا الإنفاق المتزايد يخرج الدولة

¹ - عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية و النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ط2، 2006، ص150.

² - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، (مرجع سابق)، ص21.

³ - عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية و النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، (مرجع سابق)، ص150-153.

⁴ - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، (مرجع سابق)، ص26.

من حيادها المالي لما له من آثار اقتصادية. أما في أوقات الركود و الكساد فيحدث العكس حيث تقل حصيلة الضرائب فتتفقد إيرادات الدولة فتتخفف من إنفاقها لتوازن الميزانية فتتفاد في الحالتين الأزمات الاقتصادية¹.

1.2.2- السياسة المالية في الفكر الكينزي:

بعد أن أثبت الكساد العالمي الكبير المتمثل في الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت أرجاء العالم في الثلاثينيات من هذا القرن و على الأخص ابتداء من عام 1929؛ عدم إمكانية تحقيق التوازن الاقتصادي آليا. بدأت الأفكار الكلاسيكية بالانهيار تدريجيا، و أصبح واضحا بجلاء أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في إحداث التوازن. و منه ظهر الفكر الكينزي الذي ينبثق من نظرية كينز العامة في العمالة و الفائدة و النقود. حيث هاجم فيها كينز أفكار الكلاسيك، و أوضح أن الادخار و الاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق التغيرات في الدخل الأهلي، و عند أي مستوى من مستويات العمالة و الدخل، و ليس عند مستوى التشغيل الكامل فقط². كما بين التناقض بين مصلحة الفرد و مصلحة الجماعة، و أن الفرد ليس دائما ذو سلوك اقتصادي رشيد، كما أن الدولة ليست أقل إنتاجية من القطاع الخاص؛ و بحكم أنها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية أكثر قدرة على تحقيق مصلحة المجتمع. و نتيجة لهذا التطور الفكري أصبح مطلوبا تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار و ضمان استمرار التنمية. و قد رفض الفكر الكينزي فكرة التوازن الحسابي للميزانية فاستخدمت أساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي. كما تم وضع أسس جديدة للسياسة المالية لتتوافق و المفاهيم الجديدة، فعند ظهور بؤادر التضخم أصبح على الحكومة أن تستخدم أدوات السياسة المالية لتؤثر على مكونات الطلب الفعال مما يؤدي لانخفاض منحنى الطلب الكلي إلى أسفل ليصل إلى نقطة التوازن الفعلي للاقتصاد القومي. فمنحنى الطلب الكلي هو الذي يحدد نقطة التوازن و هو يتكون من مجموعة متغيرات المتمثلة في الطرف الأيسر من معادلة الدخل القومي؛ و التي استخدمها Alvin Hansen في الأربعينيات: الدخل القومي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات - الواردات) + التغير في المخزون. أما في حالة الركود أو الكساد فعلى الدولة أن تستخدم أدوات السياسة المالية لتؤثر على مكونات الطلب الفعال السابقة من أجل رفع منحنى الطلب الكلي إلى أعلى أي زيادة الطلب الفعال³. و قد أرسا العلماء الاقتصاديين أمثال: Musgrave ، Lerener ، Hicks، Sidney Weintraub و Samuelson و غيرهم؛ قواعد السياسة المالية على المالية التعويضية (compensatory finance) و المالية الوظيفية (functional finance)، و قد استخدموا كافة أدوات السياسة المالية لصياغة مبادئهم و التي اتخذت نموذج هانسن كمرجع أساسي لها.

أ- السياسة المالية الوظيفية أو المحضرة:

و يشيع تناولها بين الكتاب تحت عنوان "نظرية سقي المضخخة". و فحواها أن الدولة عن طريق سلطتها المركزية أو المحلية يمكنها تنفيذ برامج تقتضي إنفاق مبالغ كثيرة و على نطاق واسع و تمويل عن طريق الاقتراض، يكون من شأنها إعطاء الدفعة الأولى للاقتصاد الوطني حتى يتمكن من النهوض و السير بمفرده اعتمادا على قوته الذاتية فيما بعد.

¹ - عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية و النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، (مرجع سابق)، ص154.

² - عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2006، ص45-46.

³ - عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية و النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، (مرجع سابق)، ص156.

و الفكرة الأساسية التي تقترحها النظرية تتمثل في أن برنامجا للإنفاق العام يمكن أن يعيد الاقتصاد عن مركز الكساد و يشجع على الانتعاش و النهوض، و يتمثل المطلب الرئيسي لهذه السياسة في أن الأموال المستخدمة تستمد من مصادر غير نشيطة، و لا تمثل خصما من القوة الشرائية النشيطة، و في معظم الأحوال فإن النفقات التي تمول بالاقتراض تلي هذا المطلب بدرجة أكبر و هي أكثر توسعا في الاتجاه من النفقات التي تمول بأية وسيلة أخرى.

إن نظرية سقي المضخة تفترض أن الشفاء سوف يكون معجلا و أن الإنتاج يزداد لأن الموارد غير المستخدمة سوف تستخدم بواسطة النفقات الحكومية المتزايدة، كما تفترض أيضا أن الازدهار سوف يستمر بعد توقف النفقات الأساسية، و سوف يستمر الإنفاق الخاص في الارتفاع أو يظل عاليا بقوته الذاتية.

و منه فإن اصطلاح سقي المضخة يحمل معه استنتاجا أن حجما معينا من الإنفاق العام المتغير في ظروف معينة سيكون له أثر وضع الاقتصاد على الطريق نحو الاستعمال الكامل للموارد بقوته الذاتية و بدون مساعدة إضافية من الإنفاق الحكومي، غير أن مفهوم سقي المضخة لا يحمل معه استنتاج قيمة الإنفاق اللازم لكن فقط استنتاج أنه مهما كان المبلغ المطلوب عاجلا أو آجلا فإن الاقتصاد سيكمل بقوته المحركة الذاتية.

و مما سبق يمكن القول أن سياسة السقي بالمضخة تقتصر مهمتها على إعطاء الجرعة الأولى للاقتصاد في حالة الانكماش و من ثم بإمكانه السير ذاتيا، أي أنها تكون بغرض علاج خلل مؤقت أو طارئ، كما يقتصر توقيت عملها في مرحلة الانكماش فقط.

ب- السياسة المالية التعويضية:

تعتبر السياسة التعويضية نتيجة طبيعية للتحليل الكينزي، و يتمثل مبدأ العمل المالي التعويضي في أنه عند إعداد الإنفاق الحكومي و السياسات الضريبية يتعين الاهتمام أساسا بالموقف الاقتصادي و الاتجاهات الموجودة، و لهذا يستخدم تباري الإيرادات و النفقات العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي بقصد تحقيق مستوى مرتفع من الدخل و العمالة، فليس الهدف الأول للأدوات المالية تغطية النفقات العامة، و لكن التأثير على مجموع تيارات الإنفاق بقصد التوصل إلى توازن اقتصادي كلي و لتحقيق هذا الهدف تستطيع الدولة أن تغير من طلبها للسلع و الخدمات أو أن تؤثر على طلب الأفراد و المشروعات (بتخفيف أو زيادة أعبائهم الضريبية) أو على حجم الاستثمارات أو مقدار السيولة. فتطبيق هذه القاعدة قد يؤدي إلى وجود عجز أو فائض أي التخلي عن مبدأ توازن الميزانية، و أهمية الالتجاء إلى مبدأ عدم توازن الميزانية كأداة لتحقيق التوازن على المستوى الوطني و استقرار الأسعار.

و تؤكد النظرية المالية التعويضية على أن الاعتبار الموجه في كل الأوقات يجب أن يكون هو حالة الاقتصاد، فإذا كان الإنفاق الخاص بالنسبة للفرد و المشروعات في حالة انخيار فإن الإنفاق العام يجب أن يزداد أو تخفض الضرائب بهدف تشجيع الإنفاق الخاص.

و في بعض المواقف يمكن استخدام كل من وجهتي السياسة التعويضية: زيادة النفقات و خفض الضرائب في نفس الوقت، ويكون العكس بطبيعة الحال هو ضرورة خفض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب أو كلاهما كلما زاد حجم الإنفاق الخاص و تستند السياسة التعويضية في تحقيق أهدافها على دعامتين أساسيتين هما التأثير على الاستهلاك و الاستثمار.¹

¹ -دورسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، 2005، ص 61-63.

و لقد نجحت أسس هذه السياسات المالية في الدول المتقدمة حيث ساهمة في انقراض اقتصادياتها من أزمة الكساد الكبير و معالجة الضغوط التضخمية التي ظهرت أعقاب الحرب العالمية الثانية. و هذا ما دفع ببعض الاقتصاديين إلى محاولة تطبيق أسس هذه السياسة المالية على الدول النامية لتحقيق التنمية و القضاء على البطالة الإجبارية. إلا أن هذه السياسة لم تكن سليمة تماما. حيث أن نموذج هانسن تم التحليل فيه بالأسعار الثابتة حتى الوصول إلى مستوى العمالة الكاملة؛ أي لا مجال لظهور التضخم قبل ذلك. كما أنه بإغفاله لجانب العرض الكلي قد عجز عن تتبع أثر التغيير في تكاليف عوامل الإنتاج. و ذلك ما أدى إلى انتشار التضخم و ارتفاع الأسعار كما لم تحقق معدلات التنمية المرجوة؛ و هذا لطبيعة اقتصاديات الدول النامية و عدم مرونة جهازها الإنتاجي. كما قد تبين في الدول المتقدمة استمرار ارتفاع الأسعار و نسبة البطالة الإجبارية التي لم توقف موجات التضخم¹.

1. 3- أدوات السياسة المالية :

من خلال التعريف السابق لمفهوم السياسة المالية يتضح بأنّها، برنامج تخطيطه و تنفذه الدولة مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية و برامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع. من خلال هذا التعريف يتضح بأن لسياسة المالية مجموعة من الأدوات التي تستعملها لتحقيق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. و تتمثل هذه الأدوات في النفقات العامة بمختلف أنواعها، الإيرادات العامة و المتمثلة في الضرائب بكل أنواعها. وهذا ما سنتطرق إليه في ما يلي، إضافة إلى السياسة الائتمانية التي تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية التي تستعملها في تحقيق توازن ميزانية الدولة؛ حيث إذا كنا في حالة دين تحصلت عليه الدولة سيكون عبارة عن مصدر من مصادر الإيراد، أما إذا كنا في حالة سداد أصول الدين و فوائده فسنكون أمام نوع من أنواع الإنفاق العام.

1. 3. 1- النفقات العامة: (Public Expenditure)

تعريفها:

النفقة العامة هي عبارة عن مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام (أو جماعي). و بهذا فهي تشمل على ثلاثة عناصر أساسية: الصفة النقدية للنفقة العامة، صدورها عن هيئة عامة و استهدافها لإشباع حاجة عامة.² بعبارة أخرى النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات و الإدارات العامة مبلغا معيناً بغرض سد إحدى الحاجات العامة. فهي تنفق أولا من أجل الحصول على سلع و خدمات لازمة لتسيير المرافق العامة، ثانيا تنفق، لشراء ما يلزمها من الأموال الإنتاجية للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها. و أخيرا تنفق، لمنح المساعدات و الإعانات المختلفة.³

¹ - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، (مرجع سابق)، ص36-38.

² - عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة -مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام-، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2006، ص63-65.

³ - محمد الصغير بعللي، يسري أبو العلا، المالية العامة، عنابة، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2003، ص23.

يشير الإنفاق العام إلى النفقات التي تتكبدها الحكومات المركزية، الولاية أو المحلية؛ من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية و تقديم المساعدات للبلدان الأخرى.¹

كما تعتبر النفقة العامة مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة.²

قواعد الإنفاق العام:

إن تحديد الإنفاق العام للدولة يتم وفقا لقواعد معينة يجب عدم تجاوزها، و ذلك حتى يحقق الهدف المرجو منه و هو إشباع الحاجات العامة.

(أ) قاعدة المنفعة: يعتبر تحقيق النفقة العامة الأكبر قدر من المنفعة للمجتمع شرطا منطقيا، حيث لا يمكن تبرير هذه النفقة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها بالنسبة للمجتمع، و بالتالي إذا لم توجد منافع عامة تعود على المجتمع من إجراء النفقة في مجال معين فإن تدخل الدولة بالإنفاق لا يجد مبررا له.³

كما يستلزم توزيع مبالغ النفقات العامة بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية في الأوجه الأخرى، من جهة، و أن تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كافة أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية للدخل المتبقي في يد الأفراد بعد دفع التكاليف العامة، كالضرائب.⁴

(ب) قاعدة الاقتصاد: يعد الاقتصاد في الإنفاق شرطا ضروريا لتحقيق المنفعة. و لهذا فإنه يتعين على سائر الهيئات العامة للدولة مراعاة الاقتصاد في إنفاقها. و ذلك من خلال محاربة مظاهر التسبب المالي و كذا تعظيم إنتاجية الإنفاق العام.⁵

قام البروفيسور Shirras و بعض الاقتصاديين الآخرين بتحليل بعض قواعد الإنفاق الجديدة، و هي كمايلي:

(ج) قاعدة المرونة: يجب أن يكون هناك عنصر المرونة في الإنفاق العام. وهذا يعني أن زيادة أو خفض النفقات حسب احتياجات الوقت يجب أن تكون ممكنة.

(د) قاعدة الإنتاجية: يجب أن يكون الإنفاق العام بمثابة منبه للإنتاجية وفقاً لـ Hansen ، ولا يمكن لأية دولة أن تحقق مستوى معيشياً عالياً دون تحفيز مستوى إنتاجيتها في الإنتاج. لذلك، يجب أن يتم الإنفاق العام بطريقة تعزز تكوين رأس المال وتولد فرص عمل بالإضافة إلى زيادة مستويات الإنتاجية وفرص العمل.

(هـ) قاعدة التوزيع العادل: يجب على الحكومة أن تنفق بطريقة توفر المزيد من الفائدة للطبقات المتخلفة في المجتمع. من خلال التوزيع العادل للثروة.

(و) قاعدة اليقين: يجب على الحكومة أن تحدد على وجه اليقين المناطق التي سيخصص لها الإنفاق العام، حتى تنفذ أعمال التطوير بشكل صحيح.

¹ -T.R.Jain, S.J.Kaur, «Public finance and international trade», V.K.publications, New Delhi, 2010, p13.

² - حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، 2004، ص 246.

³ - عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 77-78.

⁴ - سوزي عدلي ناشد، المالية العامة : النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2006، ص 52.

⁵ - عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 81.

(ي) قاعدة التنسيق: إن التنسيق السليم بين الحكومات المختلفة (الحكومة المركزية، الولاية و المحلية)، يؤدي إلى تجنب الإنفاق المزدوج على نفس البند.¹

(ن) قاعدة الترخيص: يجب أن تخضع النفقة العامة لترخيص مسبق من السلطة التشريعية. و ذلك بقانون خاص واجب التنفيذ، و لا يجوز الخروج عنه إلا باستثناء قانوني. تعد هذه القاعدة وسيلة للحفاظ على الأموال العامة من التبذير.²

تقسيمات النفقات العامة:

هناك عدة تقسيمات للإنفاق العام تعتمد كل منها على معايير مختلفة قد تتداخل فيما بينها إلا أنها ذات أهمية كبيرة في تحديد طبيعة الإنفاق العام و آثاره و أغراضه، الأمر الذي يساعد في إدارة الأعمال العامة و الرقابة على النشاط المالي للجهاز الحكومي، و معرفة تكلفة كل نوع من أنواع النشاط الحكومي، و كذا تحديد الاتجاهات الاقتصادية التي تتبناها الدولة في كل فترة.

تقسم النفقات العامة من حيث تكرارها الدوري و مدى انتظامها و هي نوعان: نفقات عادية و غير عادية. يقصد بالنفقات العادية تلك التي يتكرر صرفها دوريا كل فترة زمنية معينة، كمرتبات الموظفين. أما النفقات غير العادية هي التي لا تتكرر بصورة دورية مثل: نفقات مساعدة منكي الكوارث.³

من حيث غرض النفقة تقسم النفقات العامة تقسيم وظيفي تبعا للوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة، و منها نفقات اقتصادية إنتاجية، كالقيام بالاستثمارات و تقديم الإعانات للمشروعات و تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل و الكهرباء. نفقات اجتماعية كالمنح و الإعانات الاجتماعية للأسر ذات الدخل المحدودة. نفقات ثقافية مرتبطة بتطور التعليم و الثقافة العامة والبحث العلمي في المجتمع.⁴ النفقات الإدارية متعلقة بالمرافق العامة، و هي ما تدفعه الدولة من أجور و رواتب لموظفيها، و كذلك ما تدفعه الدولة في تحسين علاقاتها الخارجية. النفقات العسكرية و هي التي تقوم بها الدولة لتوفير الأمن الخارجي؛ فتقوم بإنفاقها على شراء الأسلحة و إعداد الجيوش.⁵

يمكن تقسيم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية و نفقات تحويلية. يقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات الضرورية لسير المرافق العامة كنفقات الإدارة العامة و المحلية و الأمن و الدفاع و تشمل على بند الأجور و نفقات شراء المهمات التي تحتاجها الإدارة الحكومية؛ أي هي نفقات مقابل خدمة. أما النفقات التحويلية فهي اعتمادات تنفقها الدولة دون أن يقابلها خدمة؛ بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل. و من أمثلتها الإعانات

¹ - T.R.Jain, S.J.Kaur, op. cit, pp 14-15.

² - سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الأردن، دار دجلة، ط1، 2011، ص60.

³ - محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، (مرجع سابق)، ص29.

⁴ - عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة -مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام-، (مرجع سابق)، ص70.

⁵ - وليد خالد الشايجي، مدخل إلى المالية العامة الإسلامية، الأردن، دار النفائس، ط1، 2005، ص215.

الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة، التي تمنحها أو تقدمها الدولة للأفراد أو المشروعات، و مساهمة في نفقات التأمين الاجتماعي والمعاشات. أي أن الدولة تهدف لإعادة توزيع الدخل و لو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات¹.

الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

تنقسم الآثار الاقتصادية للنفقات العامة إلى قسمين الأولى آثار مباشرة و الثانية آثار غير مباشرة.

الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

آثار النفقات العامة على الإنتاج القومي و العمالة:

يتأثر الإنتاج و العمالة بالنفقات العامة من خلال تأثير هذه الأخيرة في حجم الطلب الكلي الفعلي. حيث تعتبر النفقات العامة جزءا مهما من الطلب الكلي. و العلاقة بينهما تعود بصفة أساسية لحجم النفقات و نوعها فالنفقات الحقيقية تمثل الطلب على السلع والخدمات، أما النفقات التحويلية فآثرها يرجع إلى طريقة تصرف المستفيدين منها.

كما يرتبط أثر النفقات العامة على الإنتاج و العمالة بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي، أو مستوى العمالة و التشغيل في الدول المتقدمة، أو على درجة التنمية في الدول النامية؛ ففي حالة التخلف الاقتصادي أو وصول الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل يؤدي ارتفاع الطلب إلى حدوث التضخم، أي ارتفاع حجم النفقات العامة في هذه الحالة لن يؤدي إلى زيادة الإنتاج بل إلى التضخم.

لالتعمن أكثر في أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي و العمالة، ينبغي النظر في أنواع النفقات العامة. فالنفقات الإنتاجية المتمثلة في الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري تعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل القومي ورفع الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي. حيث تساعد على إنتاج السلع و الخدمات لإشباع الحاجات الاستهلاكية، كما تنتج رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار. و قد تنفق الدولة هذه النفقات بصورة مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج، أو بصورة غير مباشرة من خلال إعانات اقتصادية تمنحها لمشروعات خاصة و عامة.

النفقات الاجتماعية سواء كانت تحويلات نقدية أو عينية فهي الأخرى تؤثر على الإنتاج القومي و العمالة. فالتحويلات النقدية مثلا توجه للنفقات ذات الدخل المحدود، فيلاحظ ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عند هذه الفئة. في الحالة العادية عند المستهلك الرشيد سينفقها للحصول على السلع الضرورية و بالتالي يزداد الطلب عليها مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج. بالنسبة للتحويلات العينية تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع و الخدمات الاستهلاكية بشكل مباشر وملحوظ، مثل نفقات التعليم و الصحة، التي تؤثر على المستوى الاجتماعي للأفراد، مما يؤدي إلى رفع الأداء الإنتاجي للعمال و بالتالي زيادة الإنتاجية. نفقات الإسكان حيث تقوم الدولة بإنشاء مساكن اقتصادية للنفقات الاجتماعية محدودة الدخل فمن ناحية ستشجع الإنتاج الصناعي الخاص بمواد البناء و من ناحية أخرى سوف تحد من استغلال الملاك العقاريين للمستأجرين.

¹ - حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، (مرجع سابق)، ص 273-274.

كما يمكن أن تكون لهذه التحويلات آثار عكسية إذا كانت غير مواتية لزيادة الإنتاج بل محبذة على التراخي و الكسل وتفضيلهما على العمل، فينقلب الأمر من بطالة غير إرادية (قهرية) إلى بطالة إرادية¹.

النفقات العسكرية لها آثار مباشرة على الجانب العسكري و السياسي و آثار غير مباشرة على الجانب الاقتصادي. حيث يرى الفكر المالي الحديث أن للنفقات العسكرية آثار انكماشية و توسعية. تتمثل الآثار الانكماشية على حجم الإنتاج القومي و العمالة في حالة تحويل عناصر الإنتاج المدني لإشباع أغراض عسكرية. مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج القومي، و بالتالي ارتفاع عناصر الإنتاج من جهة وانخفاض الاستهلاك الخاص من جهة أخرى. أما الآثار التوسعية فتتمثل في حالة توجيه النفقات العسكرية للصناعات و إنشاء الطرقات، المطارات و الموانئ، و البحث العلمي خاصة مجالات الذرة و العلوم النووية. و إن كان أثرها يقتصر على الجانب العسكري في المدى القصير، فمع الزمن سيمتد أثرها إلى الإنتاج القومي.

إجمالاً فإن النفقات العسكرية تعرقل التوسع في الإنتاج القومي إذا صرفت في شراء الأسلحة و المعدات الحربية من الخارج، أما إذا صرفت في إنشاء صناعات حربية في الداخل فغمها ستؤدي إلى زيادة حجم الدخل القومي. أما الفكر المالي القديم فيرى بأن النفقات العسكرية تعد من النفقات الاستهلاكية غير المنتجة².

آثار النفقات العامة على الاستهلاك القومي:

يكون للنفقات العامة تأثير على الاستهلاك في صورتين: استهلاك عام يخص الحكومة و استهلاك خاص يخص الأفراد.

الاستهلاك العام أو الاستهلاك الحكومي هو ما تنفقه الدولة لتسيير المرافق العامة. مثل نفقات تنظيف و صيانة المباني الحكومية، و شراء الأجهزة و الآلات و الأثاث اللازمة لمصالح الحكومة و الوزارات إضافة إلى ما تؤديه الدولة من خدمات لموظفيها كالإسكان والوجبات المجانية في بعض الحالات³.

أما الاستهلاك الخاص بدخول الأفراد، فيتمثل في الأجور و المرتبات و المعاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها. و عي تعتبر من النفقات المنتجة لأنها تكون مقابل خدمة يؤديها الأفراد أو الموظفون مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي. ثم دخول الأفراد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج⁴.

و قد توجه الدولة نفقاتها العامة اثر سياسة مدروسة حسب الحالة الاجتماعية و الاقتصادية للبلد، للتأثير على حجم الاستهلاك القومي. و ذلك من خلال منح إعانات لبعض الصناعات من أجل خفض أثمان منتجاتها، مما يترتب عليه زيادة الطلب و بالتالي زيادة الاستهلاك¹.

¹ - عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة -مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام-، (مرجع سابق)، ص112، 114.

² - سوزي عدلي ناشد، المالية العامة : النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة، (مرجع سابق)، ص73.

³ - محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، (مرجع سابق)، ص41.

⁴ - سوزي عدلي ناشد، المالية العامة : النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة، (مرجع سابق)، ص75.

آثار النفقات العامة على توزيع الدخل القومي:

للنفقات العامة تأثير على توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع بهدف القضاء على مشكلة الفقر و تقليل الفجوة بين الأغنياء و الفقراء. إلا أن هذا التأثير يعتمد على عدة أمور منها: وسيلة و جهة و نوع الإنفاق العام.

إذا مولت الحكومة الإنفاق العام من الإيرادات غير العادية مثل القروض و الإصدار النقدي، فسوف تؤدي إلى خلق قوة شرائية جديدة، ينتج عنها زيادة في الإنفاق الكلي و بالتالي زيادة في الإنتاج القومي و الدخل القومي. هذا في حالة لم يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل؛ لأنه في هذه الحالة سوف يؤدي الإنفاق العام الممول بالإيرادات غير العادية إلى رفع الأسعار و حدوث التضخم.

أما إذا مولت الحكومة الإنفاق العام من الإيرادات العادية مثل الضرائب و الرسوم، فإنه سيتم توزيع القوة الشرائية بين طبقات المجتمع، بشرط أن تكون الإيرادات التي يعتمد عليها تمويل الإنفاق العام مستمدة من الضرائب المباشرة، و بخاصة التصاعدية. لأنها سوف تصيب الأغنياء و يدفعونها من مدخراتهم و لن تؤثر على إنفاقهم الاستهلاكي. أما الضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع الضرورية فسوف تؤدي إلى خفض القوة الشرائية للطبقات ذات الدخل المنخفض مما يعني انخفاض إنفاقها الاستهلاكي، الذي يؤدي إلى خفض الإنفاق الكلي و من ثم انخفاض الدخل القومي.

بالنسبة لوجهة الإنفاق العام؛ إذا وجه لصالح الطبقات الغنية، فلن يساهم في رفع مستوى الدخل القومي، نظرا لتميز هذه الطبقات بميل حدي منخفض للاستهلاك. لكن في حال وجه هذا الإنفاق لصالح الطبقات الفقيرة فإنه سيؤدي إلى رفع دخولهم و من ثم زيادة إنفاقهم و بالتالي رفع مستوى الدخل القومي.

نوع الإنفاق العام قد يكون، إنفاق استثماري، يساعد على رفع الإنتاجية القومية و خفض تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى نمو و توسع قطاع الإنتاج أي نمو الدخل القومي. كما يمكن أن يكون إنفاق استهلاكي، يساعد على تحسين المستوى المعيشي للأفراد و رفع مستواهم الثقافي و الصحي و العلمي، مما يساهم في رفع إنتاجيتهم و من ثم زيادة الإنتاج القومي و بالتالي رفع الاستهلاك القومي².

الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:المضاعف:

المضاعف هو المعيار الذي يتم من خلاله تحديد التغيير في الدخل الناتج عن التغيير في إحدى مكونات الطلب الكلي (الاستثمار أو الاستهلاك). مثلا إذا ارتفع الاستثمار المستقل بمقدار معين فإنه سوف يؤدي إلى ارتفاع الدخل . كما سينجم عن الزيادة في الدخل

¹ - عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة -مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام-، (مرجع سابق)، ص117.

² - سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، (مرجع سابق)، ص93-94.

ارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي، مما يزيد من الإنفاق الإجمالي. أي أن الزيادة الأولية في الاستثمار أدت إلى زيادة أكبر في إجمالي الإنفاق، عن طريق المضاعف. الدخل الإضافي يؤدي إلى نفقات إضافية، مما يخلق دخلاً إضافياً¹.

و قيمة المضاعف يعبر عنها بالمعادلة التالية: المضاعف = التغير في الدخل / التغير في الإنفاق

و إذا علمت قيمة الميل الحدي للاستهلاك يعبر عن قيمة المضاعف بالمعادلة التالية: المضاعف = $1/1 -$ الميل الحدي للاستهلاك.

حيث يكون للميل الحدي للاستهلاك أثر على المضاعف في نفس الاتجاه. علماً أن آلية عمل المضاعف أو الأثر الذي يحدثه يتطلب جهاز إنتاجي مرن و متوسع، يستطيع التجاوب مع الزيادة المتتالية للاستهلاك. لهذا في البلدان النامية كالجائر يكون أثر المضاعف ضعيفاً أو منعدماً².

المعجل:

المعجل هو المعيار الذي يحدد التغير في الاستثمار الناتج عن التغير في الاستهلاك. علماً أن هناك تفاعل متبادل بين المضاعف والمعجل؛ فإن زيادة الدخل سيترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية من خلال أثر المضاعف. مع مرور الوقت سوف يرغب منتجي هذه السلع الاستهلاكية في زيادة إنتاجهم نظراً لزيادة الطلب عليه، مما يستدعي زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية كالمعدات و الآلات، لزيادة الإنتاج. مما ينتج عنه زيادة في الاستثمار؛ هذا هو أثر المعجل³.

يعبر عن قيمة المعجل بالعلاقة التالية: المعجل = التغير في الاستثمار / التغير في الاستهلاك. أي أن الزيادة في الاستهلاك و ما يتبعها من زيادة في الطلب على السلع الاستثمارية، سيؤدي إلى حدوث أثر المعجل⁴.

علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي:

كانت العلاقة طويلة المدى بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي موضوعاً حيويًا للنقاش النظري و التقييم التجريبي. و قد قدمت عدة دراسات حول تفسير هذه العلاقة؛ و من بينها نجد قانونين أو نظريتين تتعاكسان في آرائهما حول العلاقة بين المتغيرين هما قانون Wagner و النظرية الكينزية.

أ- قانون Wagner:

اقترح Wagner في أواخر القرن التاسع عشر (1890) الفكرة القائلة بأن هناك ميلاً طويلاً المدى لنمو الأنشطة الحكومية بالنسبة للنشاط الاقتصادي. حيث كشف عن علاقة زيادة النفقات العامة بنمو الناتج الوطني، و اعتبر أن الزيادة في النفقات العامة، قانون عام

¹ - Michael Parkim, **Macroeconomics**, Pearson, 10th ed, 2010, pp274,276.

² - سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، (مرجع سابق)، ص100.

³ - سوزي عدلي ناشد، المالية العامة : النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة، (مرجع سابق)، ص81.

⁴ - سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، (مرجع سابق)، ص101.

للتطور الاقتصادي و سماه "قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي"¹. فقد رأى أنه خلال عملية التصنيع، و مع زيادة الدخل الحقيقي للفرد في دولة ما، تزداد حصة الإنفاق العام و بالتالي نمو القطاع العام في الاقتصاد. و وفقاً له، هناك ثلاثة أسباب رئيسية تدعم هذه الفرضية:

أولاً، أثناء التصنيع، ستحل الوظائف الإدارية والتنظيمية للدولة محل النشاط العام مقابل النشاط الخاص؛
ثانياً، سيؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الخدمات الثقافية وخدمات الرفاهية، والتي يُفترض أنها مرنة للدخل؛
ثالثاً، ستكون مشاركة الدولة مطلوبة لتوفير الأموال الرأسمالية لتمويل المشاريع الكبيرة التي يتم إجراؤها لتلبية الاحتياجات التكنولوجية لمجتمع صناعي، لا يلبىها القطاع الخاص.²

تناسب الأسباب المذكورة مع الظروف الاقتصادية التي عايشها Wagner أين كانت الثورة الصناعية آنذاك في أوجها بأوروبا. ومع ذلك، فقد تم اختبار قانون Wagner تجريبياً على مدى فترات زمنية عديدة. على وجه الخصوص، بعد الحرب العالمية الثانية، أين لعب القطاع العام دوراً متزايداً في توجيه النمو الاقتصادي في الدول الغربية. وبعد التحسن في تقنية الاقتصاد القياسي والاستفادة من السلاسل الزمنية الأطول، اختبر العديد من المؤلفين القانون بدرجة متزايدة من التطور.³

بعبارة أخرى، ينص قانون Wagner على أن الحكومة تنمو بسبب زيادة الطلب على السلع العامة وعلى السيطرة على العوامل الخارجية. بناءً على هذه الحجج، يشير القانون أيضاً إلى علاقة سببية تمتد من الدخل القومي إلى إنفاق القطاع العام. ومن ثم، يعتبر الإنفاق العام داخلياً لنمو الدخل القومي، على عكس النظرة الكينزية، التي تعتبر الإنفاق العام بمثابة أداة سياسة خارجية يمكن أن تؤثر على نمو الناتج القومي.

ب- النظرية الكينزية:

حسب نظرية John Maynard Keynes، يعتبر الإنفاق العام مكون رئيسي في الطلب الكلي (الإنفاق على الاستهلاك و الإنفاق على الاستثمار) و أي زيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، و هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة مماثلة في القدرة الإنتاجية، و خاصة إذا كان اقتصاد المجتمع لم يصل إلى حالة التشغيل الكامل، أي أن العرض الكلي يتمتع بمرونة، بحيث يستجيب لأي زيادة في حجم الطلب، أما إذا كان في حالة التشغيل الكامل، أي أن كافة الطاقات مستغلة و أن الجهاز الإنتاجي غير مرن (لا يستجيب لأي زيادة في الطلب) فهذا ما قد يؤدي إلى آثار سلبية مثل التضخم، مما يستدعي بالضرورة تدخل الدولة مرة أخرى لكبح التضخم عن طريق تقليل حجم النفقات العامة، و بالتالي الإقلال من الطلب الكلي الفعال ليتوازن مع العرض الكلي، فضلاً على الوصول إلى الاستقرار

¹ - دحماني مجّد دريوش، ناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي و اتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاغنر باستعمال مقاربة مناهج الحدود ARDL، مجلة الاقتصاد و المناجمت، العدد 11، نوفمبر 2012، ص 17.

² - Dimitrios sideris, **Wagner's law in 19th century Greece: a cointegration and causality analysis**, Bank of Greece, Working paper, No 64, 2007, p 5.

³ - Lamartina Serena, Zaghini Andrea, **Increasing public expenditures: Wagner's law in OECD countries**, CFS Working paper, No 13, 2008, p3.

الاقتصادي و من ثم فإن الإنفاق العام هو المحفز و الموازن في الوقت نفسه لنموذج إدارة الاقتصاد الكلي، لذا فهو العامل الأكثر تأثيرا في تحديد اتجاهات و واثار الاقتصاد الوطني و ليس العكس¹.

1. 3. 2- الإيرادات العامة:

تعريفها:

الإيرادات العامة تمثل مداخل الحكومة و القطاع العام؛ و التي تجمعها من عدة مصادر، مثل الأنشطة الإدارية، الرسوم، الغرامات، الهدايا، الضرائب و بيع السلع و الخدمات التي تنتجها شركات القطاع العام و ما إلى ذلك².

أضافت سوزي عدلي ناشد في تعريفها بأن الإيرادات العامة هي عبارة عن أداة من أدوات المالية العامة؛ تستعملها الدولة لتغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي³. و هي تضم إيرادات الدولة الاقتصادية و حصيللة الضرائب.

أ- إيرادات الدولة الاقتصادية:

يقصد بها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من خلال الخدمات التي تقدمها للأفراد و تعود بالنفع عليهم، سواء كان نفعها عاما أو خاصا. و هي بذلك تشمل دخل أملاك الدولة الخاصة و العامة (الدومين)، و حصيللة الرسوم.

يقصد بالدومين الأموال العقارية و المنقولة التي تملكها الدولة و المؤسسات و الهيئات العامة ملكية عامة أو خاصة⁴.

الدومين العام و يقصد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية عامة و تحقق نفع عام و تخضع للقانون العام؛ و لا يمكن بيعها أو الحجز عليها⁵. و هي تشمل الأملاك العمومية الطبيعية كالثروات و الموارد الطبيعية السطحية و الجوفية. إضافة إلى الأملاك العمومية الاصطناعية كالطرق، الموانئ و المطارات و السكك الحديدية و الآثار و المتاحف و الأماكن الأثرية...

أما الدومين الخاص فهو عكس الدومين العام، حيث يعد من الأملاك الخاصة للدولة، و التي يمكنها التصرف فيها إما بالبيع أو الشراء أو التأجير. و هي تخضع للقانون الخاص. و هي تشمل ثلاثة أنواع: أملاك خاصة عقارية، كالأراضي و الغابات، المحاجر و المناجم، الثروات الطبيعية و المعدنية مثل آبار النفط في الدول النفطية. الدومين المالي و هو الأوراق المالية كالأسهم و السندات التي تملكها الدولة. و التي تحقق من خلالها إيرادات مالية للخرزينة العمومية على شكل أرباح و فوائد. الدومين الصناعي و التجاري و يتمثل في كافة المشاريع الصناعية و التجارية التي تمتلكها الدولة. سواء بغرض تحقيق الربح أو تقديم خدمة للأفراد مقابل مبالغ غير احتكارية.

¹ - بلطرش ربيعة، طويطي مصطفى، علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM للفترة 1970-2016، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية الجزائر، العدد 2، سبتمبر 2017، ص 203.

² - Suri, Budhiraja, Namita, **A text book of I.S.Economics**, Pitambar publishing company (p) LTD, 2006, p374.

³ - سوزي عدلي ناشد، المالية العامة : النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة، (مرجع سابق)، ص 85.

⁴ - محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، (مرجع سابق)، ص 53.

⁵ - سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، (مرجع سابق)، ص 108.

الرسوم:

هي عبارة عن إيرادات نقدية تحصل عليها الدولة من طرف الأفراد مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة و تعود بنفع خاص على الأفراد و تؤدي إلى نفع عام. من أمثلتها: رسوم التعليم، رسوم استخراج الجوازات، رسوم دخول المتاحف و المعارض و الحدائق العامة، رسوم تمتح امتياز خاص كالبناء و حمل السلاح إضافة إلى الرسوم القضائية¹. هذا يعني أن الرسم عبارة عن مبلغ نقدي، يدفع بصورة جبرية مقابل فائدة خاصة تعود على الشخص طالب الخدمة، و تقترن بفائدة عامة تعود على المجتمع².

ب- إيرادات سيادية:

الإيرادات السيادية هي التي تحصل عليها الدولة جبراً من الأفراد، وذلك لما تمتلكه من سيادة في ذلك و تتمثل في كل من الضرائب والغرامات والإتاوات وغيرها من الإيرادات التي تذهب إلى خزينة الدولة. سنركز فقط على الضرائب.

الضرائب:

مفهومها:

الضريبة فريضة إلزامية، تحددها و تفرضها الدولة بلا مقابل بهدف تحقيق أهداف المجتمع³. نستنبط من هذا التعريف أربعة معايير يجب توفرها في الضريبة و هي كآآتي:

✓ إجبارية الدفع: أي أن المكلفون بالضريبة سواء كانوا أشخاص أو شركات، فهم مجبرون غير مخيرون في دفع الضريبة. و لا يمكنهم رفض دفع الضريبة و إلا يخضعون لإجراءات و عقوبات قانونية من قبل الحكومة.

✓ بلا مقابل: أساس الضريبة هو عدم وجود مقايضة مباشرة لدافعي الضرائب مع السلطة العامة.

✓ تحقيق المصلحة العامة: عائدات الضرائب لا يتم استخدامها لصالح دافعي الضرائب. هذا يعني أنه يتم إنفاقها لتحقيق منفعة عامة من أجل رفاهية المجتمع ككل⁴.

✓ تحددها الدولة: الحكومة و دون غيرها، من خلال سلطتها التنفيذية، و التشريعية و القضائية؛ تفرض الضريبة و تحدد سعرها و كيفية ومواعيد تحصيلها.

¹ - وليد خالد الشايجي، مدخل إلى المالية العامة الإسلامية، (مرجع سابق)، ص43-44.

² - سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، (مرجع سابق)، ص112.

³ - أحمد عبد السميع علام، المالية العامة المفاهيم و التحليل الاقتصادي و التطبيق، (مرجع سابق)، ص97.

⁴ - Suri, Budhiraja, Namita, op. cit, p375.

قواعد الضريبة:

و هي الأسس التي يجب أن تتقيد بها الدولة عند فرض الضرائب؛ لضمان نظام ضريبي جيد. و يعتبر آدم سميث أول من وضع قواعد الضريبة في الاقتصاد الحديث و هي أربعة قواعد نعرفها كالاتي:

✓ قاعدة العدالة (أو المساواة): « Equality » مضمون هذه القاعدة أن يدفع كل الأفراد ضريبة تتناسب مع دخلهم أو ثروتهم. أي يجب التمييز بين الأفراد بحسب مقدرتهم التكلفة. فالعدالة تعني المساواة في التضحية.

✓ قاعدة اليقين: « Certainty » يقصد بها أن تكون الضريبة واضحة لا غموض فيها بالنسبة للمكلف بها. حيث قال آدم سميث: "يجب أن تكون الضريبة التي يلتزم كل فرد بدفعها محددة و ليست تعسفية. يجب أن يكون وقت الدفع و طريقة الدفع و الكمية التي سيتم دفعها واضحة و صريحة بالنسبة للمكلف بالضريبة و لأي شخص آخر".

✓ قاعدة الملائمة: « Convenient » تقتضي هذه القاعدة وجوب فرض و جمع الضريبة في الوقت وبالطريقة التي تلائم أحوال المكلفين بدفعها. مثلا يفضل تحصيل الضريبة في الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله الخاضع للضريبة؛ حتى لا تكون الضريبة مرهقة بالنسبة لهم و لا يتجنبون دفعها.

✓ قاعدة الاقتصاد: « economy » وفقا لهذه القاعدة لا ينبغي أن تكون تكلفة تحصيل الضرائب مرتفعة. حتى تكون ذات فعالية كمورد هام و أساسي بالنسبة للدولة و لا تضطر إلى إنفاق الكثير لتحصيله¹.

أنواع الضرائب:

هناك من يصنف الضرائب حسب طبيعتها إلى ضرائب مباشرة و غير مباشرة.الضرائب المباشرة هي التي يتم دفعها بالفعل من قبل الأشخاص المفروضة عليهم قانونا؛ أي أن عبأها يقع عليهم و لا يمكن نقله إلى شخص آخر. مثل الضريبة على الدخل (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS). الضرائب غير المباشرة هي التي يتم فرضها على شخص ما لكن يتم دفعها من قبل شخص آخر إما كلياً أو جزئياً.أي أنه يمكن نقل عبأها إلى شخص آخر عكس الضرائب المباشرة². و هي تقع على عناصر الاستهلاك أو الخدمات، الرسوم الجمركية، الضريبة على المبيعات و الإنتاج.

كما هناك من يصنفها حسب مجال التطبيق إلى ثلاث فئات: ضرائب حقيقية و شخصية، ضرائب عامة و خاصة، ضرائب وحيدة و متعددة. الضريبة الحقيقية تقوم على قيمة أو كمية المادة الخاضعة للضريبة؛ أما الضريبة الشخصية فتقوم على أساس الوضعية الشخصية للمكلف بالضريبة. الضريبة العامة هي ضريبة تركيبية تخص الدخل الإجمالي للمكلف؛ أما الضريبة الخاصة فتخص فئة واحدة من

¹ - T.R.Jain, S.J.Kaur, op. cit, pp26, 30.

² - Suri, Budhiraja, Namita, op. cit, p378.

الدخل. الضريبة الوحيدة هي أن يتم الاعتماد على وعاء ضريبي واحد؛ أما الضريبة المتعددة فهي أن يتم إخضاع الممولين لأنواع مختلفة من الأوعية الضريبية.

يتم تصنيف الضرائب حسب ظروف وضعها إلى: ضرائب توزيعية وقياسية، ضرائب نسبية و تصاعدية. الضريبة التوزيعية لا يتم تحديد معدلها بل تحدد حصيلتها الإجمالية، ثم يتم توزيعها على المكلفين بما بمساعدة الأجهزة الإدارية في مختلف المناطق بحسب ما يملكه كل فرد من المادة الخاضعة للضريبة، حينها يمكن معرفة معدل الضريبة؛ أما الضريبة القياسية فهي عكس التوزيعية يتم تحديد معدلها من قبل المشرع دون أن يحدد حصيلتها الإجمالية، تاركا ذلك للظروف الاقتصادية. الضريبة النسبية هي الضريبة المحسوبة على أساس معدل ثابت مهما كان حجم المادة الخاضعة للضريبة، من أمثلتها الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة؛ أما الضريبة التصاعدية فهي تعني ارتفاع المعدل مع تزايد حجم المادة الخاضعة للضريبة.

تصنف الضرائب على أساس الطابع الاقتصادي مما يجعلها أداة للتنمية، حيث تؤدي وظيفة اقتصادية و ليس مالية فقط. و هي تتمثل في الضريبة على الدخل، رأس المال و الإنفاق. الضريبة على الدخل تفرض على الأجور التي تعتبر عائد العمل، وتفرض على الفوائد التي تعتبر عائد رأس المال، و على الأرباح التي تعتبر عائد العمل و رأس المال معا. الضريبة على رأس المال الذي يعتبر مجموع ما يملكه الفرد من أموال عقارية أو منقولة في لحظة زمنية معينة، سواء كانت منتجة أو لا. و عليه الضرائب على رأس المال تقسم إلى نوعين و هي: الضرائب على رأس المال التي تدفع من الدخل و هي تنظم الثروة. الضرائب العرضية على رأس المال وهي تتخذ رأس المال بحد ذاته كوعاء ضريبي؛ و هي تضم الضريبة الاستثنائية على رأس المال، الضريبة على فائض القيمة، الضريبة على التركات. بالنسب لي الضريبة على الإنفاق فهي تفرض بطريقة غير مباشرة على الدخل بسبب إنفاقه أو تداوله. و هي تضم: الضرائب على الاستهلاك (نوعية و عامة)، الضرائب على التداول.

تصنف الضرائب أيضا على أساس المادة الخاضعة للضريبة، و هي الضريبة على الأشخاص ويقصد بها الإنسان بحد ذاته. وتفرض على الأفراد بحكم وجودهم في إقليم الدولة بغض النظر عن امتلاكهم للثروة مثل الجزية. بالإضافة إلى الضريبة على الأموال و هي تفرض على كل ما يمكن أن يمتلكه الفرد من أموال أو ثروات أو دخول.

مؤشرات تصميم نظام ضريبي فعال:

ترتبط فعالية السياسة الضريبية بمدى فعالية النظام الضريبي؛ و للوصول لهذه الفعالية لا بد أن يستجيب هذا النظام إلى مجموعة من المؤشرات لتسهيل عملية تقييمه. و من أهم هذه المؤشرات تلك التي وضعها Vito Tanzi، و مؤشرات ريتشارد موسجرريف.

أ- مؤشرات فيتو تانزي: يحدد فيتو تانزي مؤشرات يمكن اعتمادها لتصميم نظام ضريبي فعال:

مؤشر التركيز: يتطلب هذا المؤشر بأن يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبيا من الضرائب و المعادلات الضريبية لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة و التنفيذ كما أنه يؤدي إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة الضريبية و تفادي خلق الانطباع بأن الضرائب مبالغ فيها.

مؤشر التشتت: و يتعلق إذا كان هناك ضرائب مزعجة قليلة الإيراد و إذا كانت موجودة هل عددها قليل فمثل هذا النوع من الضرائب يجب التخلص منه سعياً لتبسيط النظام الضريبي دون أن يكون لحذفها أثر على مردودية الضرائب.

مؤشر التآكل: إذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة لأن اتساع الوعاء الضريبي يمكن من زيادة الإيرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبياً فإذا ابتعدت الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة بفعل الإفراط في منح الإعفاءات لمختلف الأنشطة و القطاعات فإن ذلك سوف يؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي و هذا ما يدفع إلى رفع المعدلات طمعا في تعويض النقص الحاصل في الإيرادات و مثل هذا المسعى من شأنه أن يحفز على التهرب الضريبي.

مؤشر تأخر التحصيل: يتعلق الأمر بوضع الآليات التي تمكن من جعل المكلفين يدفعون المستحقات الضريبية في أجلها لأن التأخر يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمحصلات الضريبية بفعل التضخم و لهذا لا بد من أن يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة تحد من الميل إلى التأخر في دفع المستحقات.

مؤشر التحديد: يتعلق بمدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة في ظل إمكانية إحلال بعض الضرائب بخرائب أخرى فمثلاً يمكن إحلال الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي بضرريبة على كامل الثروة ذات معدل منخفض.

مؤشر الموضوعية: يتعلق الأمر بضرورة جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية بما يضمن للمكلفين التقدير بشكل واضح للالتزامات الضريبية على ضوء أنشطتهم التي يخططون لها و يصب هذا ضمن مبدأ اليقين الذي يقتضي حسب آدم سميث بأن تكون الضريبة الواجب دفعها محددة على سبيل اليقين دون غموض أو تحكم.

مؤشر التنفيذ: يتعلق بمدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل و بفعالية و هذا يتعلق أيضاً بمدى سلامة التقديرات و التنبؤات و مستوى تأهيل الإدارة الضريبية لأنها القائم الأساسي على التنفيذ فضلاً عن مدى معقولية التشريعات و قابليتها للتنفيذ على ضوء الواقعين الاقتصادي والاجتماعي.

مؤشر تكلفة التحصيل: هو مؤشر مشتق من مبدأ الاقتصاد في النفقات و هذا يجعل تكلفة الضرائب أقل ما يمكن حتى لا ينعكس ذلك سلبياً على مستوى الحصيلة.

ب- مؤشرات ريتشارد موسجراف: تعبر عن المتطلبات الواجب توفرها في النظام الضريبي لضمان فعاليته و هي:

- ضرورة تساوي توزيع العبء الضريبي إذ يجب أن يدفع كل فرد تبعاً لحصته العادلة و للقدرة على الدفع مظهران أولهما المساواة الأفقية التي تقتضي بأن يتحمل الممولون الذين هم في وضعيات اقتصادية متساوية أعباء متساوية أما المظهر الثاني فيمثل المساواة العمودية التي تقتضي أن تكون القدرة على الدفع متناسبة مع المستوى الاقتصادي للممول.
- ضرورة اختيار الضرائب التي تقلل التعارض مع القرارات الاقتصادية أي مع كفاءة السوق.
- ضرورة ألا يتم استخدام السياسة الضريبية لتحقيق أهداف تتعارض مع هدف تحقيق المساواة ضمن النظام الضريبي.
- ضرورة أن يسمح الهيكل الضريبي للنظام باستخدام السياسة الميزانية لتحقيق أهداف مثل النمو و الاستقرار.

- ضرورة أن يسمح النظام الضريبي للإدارة بالعمل بصورة عادلة و غير اعتباطية و أن يكون أسلوبها واضحا للمكلف وتكون هذه الإدارة ذات كفاءة و تعمل على تخفيض تكلفة التحصيل الضريبي إلى أدنى مستوى ممكن¹.

ج- إيرادات ائتمانية:

تتمثل الإيرادات الائتمانية في كل ما تحصل عليه الدولة من قروض بمختلف أشكالها، سواء محلية أو أجنبية، إضافة إلى الإيرادات الناجمة عن الإصدار النقدي أو ما يطلق عليه بالتمويل بالتضخم. تلجأ الدولة إلى هذا النوع من الإيرادات لتمويل عجزها الموازي وذلك في حالة تأخر أو عدم كفاية مصادر الإيرادات الأخرى (الإيرادات السيادية والإيرادات الاقتصادية).

القرض العام:

تعريفه:

القرض هو دين مالي أي مبلغ من المال، تستدينه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة من سلطة مركزية أو لا مركزية كالمبديات والمؤسسات العامة التي لها استقلال مالي و إداري؛ من الجمهور أو البنوك المحلية أو الدولية، مع الالتزام برد قيمته، و دفع فوائد عنه في التاريخ المحدد، وفقا لشروط العقد².

أنواع القروض العامة:

تقسم القروض العامة من حيث حرية الاكتتاب إلى قروض اختيارية و إجبارية. في الأصل تكون القروض اختيارية، أي لي المكتتبين الحرية في الاكتتاب دون إجبار من الدولة. لكن قد تلجأ الدولة إلى الإكراه على الاكتتاب في القرض العام، في بعض الحالات؛ كحالة الحرب أو الأزمات أو عندما تريد الدولة محاربة التضخم من خلال امتصاص جزء من القوة الشرائية، أو عند فقد الثقة في مقدرة الدولة المالية على سداد القرض العام.

تقسم القروض العامة من حيث مصدرها إلى قروض داخلية وخارجية. القرض الداخلي يكون بالعملة الوطنية ويتم إصداره وتغطيته في السوق المحلية للدولة المقترضة. القرض الخارجي يكون بالعملة الأجنبية و يتم إصداره و تغطيته في السوق الخارجي الدولة المقترضة.

كما تقسم القروض حسب مدتها إلى قروض قصيرة، متوسطة و طويلة الأجل. بالنسبة للقرض قصير الأجل مدته لا تتعدى السنتين، و يسمى بأذونات الخزينة و يتم إصداره لمواجهة عجز مؤقت في الخزينة العامة. القرض متوسط الأجل مدته بين السنتين والعشرين سنة. أما القرض طويل الأجل مدته تفوق العشرين سنة، تلجأ الدولة إليه لتمويل استثمار ضخم أو نفقات حربية³.

¹ - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية-، ط2، الجزائر، 2005، ص139-140.

² - أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، عمان-الأردن، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط9، 2015، ص71.

³ - وليد خالد الشايجي، مدخل إلى المالية العامة الإسلامية، (مرجع سابق)، ص126-128.

أثر الدين العام على النمو الاقتصادي:

يؤثر الدين العام على النمو الاقتصادي بطرق مباشرة وغير مباشرة، من خلال عدة قنوات متداخلة و متفاعلة فيما بينها. و قد حاولت العديد من الدراسات النظرية و التطبيقية تحديد علاقة الدين العام بالنمو الاقتصادي. و توصلت جل الدراسات إلى وجود علاقة غير خطية بينهما. أي أن هناك تأثير موجب عند مستويات الدين المنخفضة و تأثير سالب عند المستويات المرتفعة. مع وجود خلاف على نقطة تحول هذا التأثير.¹

كما أكدت النظريات على أن تراكم حجم الدين العام يؤدي إلى تراجع حجم الاستثمار الخاص و العام، و ذلك من خلال ما يسمى بأثر المزاخمة الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الأموال المتاحة للقطاع الخاص، إضافة إلى رفع سعر الفائدة، مما يؤدي إلى الانخفاض في حجم الاستثمار الخاص. و نظرا لتزايد مدفوعات خدمة الدين العام، ستضطر الحكومة إلى تحويل الإنفاق المخصص لتمويل الاستثمار العام إلى مجالات خدمة الدين العام المتزايد. مما سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار العام، و عرقلت نمو الاستثمار الخاص، و انخفاض إنتاجيته. خاصة إذا كان انخفاض الاستثمار العام يمس البنية القاعدية كالطرق و الموانئ و الكهرباء، و الخدمات الاجتماعية كالتعليم و الصحة.

إضافة إلى ذلك تؤدي المستويات المرتفعة للدين العام على تدهور نوعية الاستثمار. نظرا لتفشي حالة من عدم التأكد بين المستثمرين تدفع بهم إلى توجيه أموالهم إلى استثمارات قصيرة الأجل، أقل إنتاجية و كفاءة، مما ينتج عنه انخفاض في معدل نمو تراكم رأس المال، و انخفاض الإنتاجية، و تراجع معدل النمو الاقتصادي.²

من بين الأمور الأخرى التي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال الدين العام؛ زيادة الإيرادات الضريبية، و التي تؤدي إلى خفض الادخار و من ثم ارتفاع أسعار الفائدة و بالتالي الحد من حجم الاستثمار، مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

من ناحية أخرى يمكن للدين العام أن يعزز من النمو الاقتصادي، عن طريق تعزيزه لحجم و كفاءة الاستثمار. حيث عندما يوفر الدين الحكومي أدوات استثمارية معدومة المخاطر تقريبا للجهاز المصرفي، سيتشجع هذا الأخير على تمويل تلك المشاريع. مما يؤدي إلى رفع ربحيته، و بالتالي يسهل على القطاع الخاص الحصول على قروض ذات عائد منخفض، مما يحفز الاستثمار، و بالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي. و قد تعتبر أدوات الاستثمار في الدين الحكومي أداة جذب للادخار المباشر داخل الدولة بدلا من هروب رأس المال.³

¹ - حسني إبراهيم عبد الواحد، قياس أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR للفترة (1976-2018)، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، المجلد 11، العدد 3، الجزء 1، 2020، ص 173.

² - حمدي أحمد علي الهنداوي، تأثير الدين العام المحلي على محددات النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية على الاقتصاد المصري للفترة (2001-2015)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 68، أبريل 2019، ص 525.

³ - أدهم محمد السيد البرماوي، أثر الدين العام المحلي و الخارجي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج انحدار العتبة (TR)، مجلة البحوث المالية و التجارية، المجلد 22، العدد 2، أبريل 2021، ص 242.

الإصدار النقدي:

تقوم الدولة بالإصدار النقدي الجديد بغرض تغطية نفقات بعض المشروعات، أو لتخفيف من بعض الديون، و ذلك بسبب قلة حصيلة الإيرادات الضريبية و الرسوم و القروض.

يوجد اختلاف في الآراء بين أصحاب الفكر المالي التقليدي و أصحاب الفكر المالي الحديث (الكينزيون). حيث يرى التقليديون أن اللجوء إلى الإصدار النقدي لتغطية النفقات العامة، له آثار سلبية على الاقتصاد حيث يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود و زيادة التضخم خاصة في الدول النامية لعدم مرونة جهازها الإنتاجي. أما الكينزيون فيرون أنه إذا كان الجهاز الإنتاجي مرناً و كان هناك نقص في التشغيل الكامل، فيمكن اللجوء إلى الإصدار النقدي لتغطية عجز الموازنة و تحقيق التشغيل الكامل.

و عليه يرى البعض بأنه يمكن تخصيص كميات صغيرة و متباعدة من الإصدار النقدي الجديد للقيام باستثمارات تؤدي إلى التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية. حتى لا تكون هناك آثار سلبية على الدخل القومي و أصحاب الدخل المنخفضة، مما يؤدي إلى عبء مالي و اقتصادي، ينجر عنه انخيار في قيمة النقود و من ثم اختلال في التوازن النقدي و الاقتصادي ككل¹.

2- مفهوم و نظريات النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي محل اهتمام العديد من الاقتصاديين؛ لكونه أهم مؤشر يعكس الوضع الاقتصادي السائد. حيث يعبر ارتفاع أو انخفاض معدل النمو الاقتصادي عن تحسن مستوى النشاط الاقتصادي أو تدهوره في بلد ما. فالنمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشة و إيجاد فرص عمل و تقليل البطالة و زيادة الرفاهية لحياة أفضل. بهدف تحليل النمو الاقتصادي تم دراسته من خلال العديد من النماذج الرياضية و النظريات التي تطورت مع تطور الفكر الاقتصادي.

2. 1- مفهوم النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي كلمة مشتقة من كلمة يونانية "crescere" و تعني تكبر، تنمو، و عليه يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات التي ينتجها الفرد في محيط اقتصادي معين.²

يعرف الاقتصادي Simou Kuzent النمو الاقتصادي على أنه زيادة قدرة الدولة على عرض مختلف السلع بشكل متزايد، بناءً على التقدم التكنولوجي و التعديلات الإيديولوجية و المؤسسية التي يحتاجها النمو.³

و يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي الناجمة عن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الحقيقي.¹

¹ - أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، (مرجع سابق)، ص79.

² - Jean Arrous, *Les théories de la croissance*, Paris : Seuil, 1999, p9.

³ - ركراك مونية، أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر، مذكرة دكتوراه، تخصص اقتصاد عالمي، جامعة تلمسان أبوبكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2018، ص17.

اعتمدت جوزيف شومبيتر في تعريفه للنمو الاقتصادي على معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الصافي، و معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الفردي. حيث يرى أن النمو هو التغير البطيء في المدى الطويل، من خلال الزيادة المستمرة و التدريجية في معدل السكان و الادخار.²

كما يعرف النمو بأنه الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد، مع الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي؛ أي أن معدل النمو يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، و منه:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل الزيادة في دخل الفرد} - \text{معدل النمو السكاني}$$

كما يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد زيادة حقيقية وليست نقدية فحسب لذا يجب استبعاد التضخم، أي أن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل الزيادة في دخل الفرد} - \text{معدل التضخم}$$

كما لا يجب أن تقتصر الزيادة في دخل الفرد على فترة عابرة؛ ما يعرف بالنمو العابر نتيجة لعوامل عرضية. بل يجب أن يكون على المدى الطويل.³

2.2- قياس النمو الاقتصادي:

يمثل النمو الاقتصادي دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ و عليه تظهر أهمية قياس النمو الاقتصادي، باعتباره ظاهرة كمية. و من خلال التعريفات السابقة يتضح أن تطور الدخل القومي يعبر عن النمو الاقتصادي، و لذلك يتم استخدام معيارين أساسيين لقياس هذا الدخل و هما الناتج الوطني الخام (PNB) و الناتج الداخلي الخام (PIB).

الناتج الوطني الخام يمثل مجموع السلع و الخدمات النهائية المنتج في سنة معينة باستثناء السلع الوسيطة. و يأخذ في الحسبان إنتاج المواطنين المقيمين خارج البلاد. بالنسبة للناتج الداخلي الخام فهو يشبه الناتج الوطني الخام، باستثناء قيمة إنتاج المواطنين المقيمين في الخارج.

يقاس الدخل الفردي من خلال قسمة الناتج الوطني الخام و الناتج الداخلي الخام على إجمالي حجم السكان.⁴

¹ - محمد مزعل حميد الراوي، ذاكر هادي عبد الله اللهيبي، أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في إقليم كردستان العراق للمدة 2006-2016، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 10 العدد 21، 2018، ص75.

² - إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو: هل يمكن الاقتداء بها...؟، اترك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2005، ص 62.

³ - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2000، ص 51-54.

⁴ - Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindauer, *Economie du développement*, 3^{ème} édition, édition de Boeck, Belgique, 2008, p53.

يأخذ الاقتصاديون الناتج الداخلي الخام الحقيقي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي، باعتبار أنه يقيس قيمة السلع و الخدمات المنتجة بالأسعار الثابتة؛ أي يأخذ بعين الاعتبار التغير في الأسعار. أما الناتج الداخلي الخام الاسمي فيقيس الإنتاج بالأسعار الجارية، مما قد يؤدي إلى التعبير عن النشاط الاقتصادي و رفاهية المجتمع بطريقة خاطئة.

و مع هذا فإن استخدام الناتج المحلي الإجمالي الفردي لقياس النمو و رفاهية المجتمع، قد تعرض لمجموعة من المشاكل منها:

- يختلف نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي بناء على سنة الأساس المستعملة في القياس و كذا سلة السلع المستعملة.
- لا يأخذ الناتج المحلي الإجمالي بعين الاعتبار قيمة نشاطات القطاع غير الرسمي، و كذا الطاقات الخارجية الإيجابية التي تنتج من الخدمات كالتعليم و الصحة. علما أن الناتج المحلي الإجمالي يتكون من نفقات سلبية كنفقات بناء السجون.
- لا يوفر الناتج المحلي الإجمالي معلومات عن ارتفاع أو انخفاض قيمة السلع المنتجة و التي قد تعبر عن تغير في مستوى المعيشة.

و عليه يؤخذ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي دائما كمؤشر و ليس مقياس مطلق¹.

يقاس معدل النمو الاقتصادي البسيط عادة عبر الزمن و فق العلاقة التالية عند الفترة t:

معدل النمو الاقتصادي (t) = الدخل الحقيقي للفرد للفترة (t) - الدخل الحقيقي للفرد للفترة (t-1) / الدخل الحقيقي للفرد للفترة (t-1)²

2. 3- محددات النمو الاقتصادي:

تتعدد العوامل المحدد للنمو الاقتصادي، حسب أهميتها النسبية. و هناك من يربطها حسب الإطار التاريخي إلى عوامل تقليدية محددة للنمو الاقتصادي و عوامل ذاتية المنشأ. و كما هو معروف فإن ازدهار و تقدم الاقتصاد مرتبط بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد، والعملية الإنتاجية تعتمد على عوامل الإنتاج الرئيسية: العمل و رأس المال. و عليه العمل على تحسين و ترقية عوامل الإنتاج ستؤدي إلى زيادة الإنتاج؛ أي أن حجم الإنتاج يتأثر بتغير رأس المال و العمل، و منه يمكن كتابة معادلة الإنتاج وفق العلاقة التالية³: $Y = F(K, L)$

Y : الإنتاج، K : رأس المال، L : العمل

في هذه الحالة فإن عملية النمو الاقتصادي تتركز على ثلاث عوامل تقليدية و هي كالتالي:

¹ - محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر، عمان، ط1، 2010، ص73-74

² - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية، (مرجع سابق)، ص59.

³ - عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2016، ص65.

- رأس المال: هو كل أصل منتج يستعمل لإنتاج سلع أخرى. كما أن رأس المال هو عبارة عن استثمارات، آلات و تجهيزات وبنا تحتية كالموانئ و الطرقات و غيرها، التي تساعد على ازدهار الاقتصاد و قيام المشاريع و زيادة الإنتاجية¹. يتم تراكم رأس المال من خلال الادخار الذي يستثمر فيؤدي إلى زيادة الإنتاج و الدخل مما يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال في الاقتصاد.
 - العمل: يمثل عنصر العمل رأس المال البشري، و هو من أهم عوامل الإنتاج التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي. فزيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة العمالة و بالتالي زيادة الإنتاج. لكن يجب مراعاة تطوير و تأهيل عنصر العمل من خلال تعليم، تكوين و تدريب العمال و كذا تحسين مستواهم المعيشي و الصحي².
 - التقدم التقني: يعتبر التقدم التكنولوجي عامل مهم لتحفيز النمو الاقتصادي؛ و ذلك من خلال المساهمة في تحسين الإنتاج، تعويض نقص اليد العاملة مما يؤدي إلى زيادة متتالية في الناتج الكلي³ (بتصرف).
- بالإضافة إلى هذه العوامل الثلاث هناك أيضا عامل الأرض و الموارد.
- الموارد الطبيعية: تعتبر الموارد الطبيعية نعمة و نقمة على المجتمع. فهي عامل مهم للتطور و النمو الاقتصادي، إذا تم استغلالها بطريقة صحيحة. فسوء الاستغلال القائم على سياسات اقتصادية غير صحيحة كالدول النفطية العربية سيؤدي إلى تدني وتراجع الوضع الاقتصادي. في حين أن هناك دول تعاني من قلة الموارد الطبيعية إلا أنها أحسنت استغلالها و حققت معدلات نمو مرتفعة⁴.

2. 4- نظريات النمو الاقتصادي:

هناك العديد من المدارس الفكرية التي ظهرت في الاقتصاد و تناولت موضوع النمو الاقتصادي. و قد طرحت العديد من النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي. و عليه سنذكر بعض نظريات النمو الاقتصادي حسب تطورها التاريخي. و المتمثلة في نظرية النمو الكلاسيكي، النظرية الكنزوية و نظرية النمو الجديدة.

2. 4. 1- النظرية الكلاسيكية:

قامت نظرية النمو الكلاسيكي على مجموعة من المبادئ منها: عدم تدخل الدولة و الحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي، الملكية الخاصة و المنافسة التامة، إضافة إلى الاستخدام الكامل للموارد. كما أقرت النظرية بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد

¹ - ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015، ص13.

² - بن قبيبة زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان أبوبكر بلقايد، 2016، ص109.

³ - كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية و قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2013، ص30.

⁴ - بن قبيبة زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص109.

مؤقت حيث عندما يفوق مستوى الكفاف فإن الانفجار السكاني سيعيده إلى مستوى الكفاف مرة أخرى¹. و اهتم رواد المدرسة الكلاسيكية كثيرا بنظرية النمو و توزيع الدخل بين الأرباح و الأجور في تحليلاتهم. و من بين أهم روادها نذكر: آدم سميث، دافيد ريكاردو، توماس مالتوس و كارل ماركس. و سنتطرق لأفكار كل واحد منهم على حذا.

آدم سميث: يرى آدم أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي يمكنه تحقيق التوازن تلقائيا. لدى كان لا بد من عدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية و منح الحرية التامة للأفراد. كما ناد بتقسيم العمل باعتبار أنه سبب زيادة الإنتاج و الإنتاجية، و بالتالي زيادة الأرباح و ادخارها ثم إعادة استثمارها لزيادة تراكم رأس المال الذي يعد محرك أساسي للنمو الاقتصادي. فحسب آدم سميث أن عملية النمو تصبح عملية متجددة ذاتيا، بوجود التراكم الرأسمالي، فتقسيم العمل سيرفع من مستوى الإنتاجية فتزداد الأرباح و الدخل، فيزداد نمو السكان و يزداد الادخار والاستثمار و يصبح التراكم الرأس مالي أكبر، فيزداد تقسيم العمل مع تقدم الأساليب الفنية و التكنولوجية يزداد الإنتاج و الأرباح و الادخار و الاستثمار و هكذا دواليك. إلا أنه أشار إلى أن العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث عندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة قصوى من تراكم رأس المال تبدأ الأرباح و الادخار و معدلات تراكم رأبي المال في الانخفاض؛ أي أن الحلقة الدائرية التوسعية تنعكس و تنكمش لتصل إلى حالة الركود².

دافيد ريكاردو: اعتبر دافيد ريكاردو الزراعة أهم قطاع في القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، مع خضوعها لقانون تناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد الزراعية مما يؤدي بالاقتصاد إلى حالة الركود. و تجاهل دور التقدم التكنولوجي و ما يمكن أن يحدثه³.

قسم دافيد ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات و وزع الدخل بينهم: طبقة الرأسماليين دخلها يتمثل في الأرباح، طبقة العمال عائلدهم هو الأجور و طبقة ملاك الأراضي الزراعية دخولهم تتمثل في الربح. و رأى أن للرأسماليين دور رئيسي في النمو من خلال توفيرهم لرأس المال و تشييد المصانع و تشغيل العمال و استثمار الأرباح... إلخ. فباندفاعهم لتحقيق الأرباح و زيادة الاستثمارات، ترتفع معدلات تراكم رأبي المال مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و الربح و الطلب على العمل، فترتفع الأجور و يزيد النمو السكاني بارتفاع الأجور. و مع التزايد المستمر للسكان ستستغل جميع الأراضي الخصبة و الأقل خصوبة فيرتفع ثمن الغذاء؛ و من تم سيطالب العمال برفع أجورهم فتتراجع الأرباح و تراكم رأس المال و الاستثمارات و ينخفض الطلب على العمل (ظهور البطالة) و تنخفض الأجور إلى حد الكفاف، و بتالي يصل الاقتصاد إلى حالت الركود.

يعتقد آدم سميث و دافيد ريكاردو أن عرض العمل مرتبط بمعدلات تراكم رأس المال، و يتم نموه داخليا. أي أن قوة العمل بارة عن سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال⁴.

¹ - MICHAEL Parkin, **Macroeconomics**, Pearson, 10edition, 2010, P147.

² - عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي: نظريات النمو و التنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص30-31.

³ - مدحت لقريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل، عمان، ط1، 2007، ص58.

⁴ - مجد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثناء للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص79-81.

بالنسبة لدافيد ريكاردو فإنه يمنح أيضا أهمية لعوامل غير اقتصادية في تحديد النمو الاقتصادي؛ كالعوامل الثقافية و الفكرية، الأجهزة التنظيمية في المجتمع، الاستقرار السياسي و حرية التجارة.¹

توماس مالتوس: عرف مالتوس بنظريته المتشائمة للسكان، و التي تعرف "بنظرية مالتوس للسكان". كما ركز على جانب الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، بخلاف باقي الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين ركزوا على جانب العرض حسب قانون ساي للمنافذ. وبالنسبة لنظرية السكان تعتبر متشائمة، حيث أكد مالتوس أن النمو السكاني يثبط من النمو الاقتصادي لأن النمو السكاني يكون وفق متتالية هندسية أما معدل إنتاج الغذاء و المعبر عنه بالنتائج المحلي الإجمالي في الاقتصاد، فينمو وفق متتالية حسابية، و هذا يؤدي إلى زيادة السكان بمعدل أكبر من زيادة الإنتاج مما ينتج عنه مجاعات و آفات اقتصادية. و عليه فإن الزيادة في المواد لن تزيد من تراكم رأس المال و إنما ستزيد من النمو السكاني.²

يرى مالتوس أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد هو أمر مؤقت، لأنه عندما يفوق مستوى الكفاف، فإن الانفجار السكاني سيعيده إلى مستوى الكفاف في النهاية.

نظرة مالتوس التشاؤمية لم تتحقق على مستوى العالم، و ذلك بفضل التقدم التكنولوجي الذي أدى إلى زيادة إنتاج الغذاء بمعدلات أكبر من معدلات نمو السكان. كما حقق تقدما في الرعاية الصحية، و مع زيادة الدخل انخفض معدل كل من المواليد والوفيات، مما يؤدي إلى زيادة بطيئة في عدد السكان.³

كارل ماكس: يرى كارل ماكس أن الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي إلى سوء توزيع الدخل و إهدار الثروات و زيادة حدة الصراع الطبقي، و عليه قام بانتقاد النظام الرأسمالي و آلياته في كتابه رأس المال المنشور سنة 1867م.⁴

حسب كارل ماكس فإن المجتمع ينقسم إلى طبقتين. طبقة الرأسماليين الذين يملكون جميع وسائل الإنتاج؛ أما طبقة العمال فيمتلكون قوة عملهم التي يقومون ببيعها. و بما أن الطلب على العمل أقل من عرضه فإن الأجور تتحدد وفق الحد الأدنى لمستوى الكفاف؛ أي أن أجور العمال أقل من القيمة السوقية للسلع المنتج، و بالتالي ربح الرأسماليين يتمثل في الفرق بين القيمة السوقية للإنتاج و أجور العمال، و التي تسمى فائض القيمة. يقوم الرأسماليون بإعادة استثمار فائض القيمة مما يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال.⁵ و عليه يؤدي تراكم رأس المال إلى تراجع البطالة و زيادة الطلب على العمل، مما يدفع بالأجور إلى الارتفاع و الأرباح إلى الانخفاض؛ و عند محاولة عكس العملية سيحل العمل محل رأس المال، فتنشر البطالة و ينخفض الاستهلاك، فيعجز الرأسماليون على تصريف منتجاتهم، فتنشأ الاضطرابات و تنهار الرأسمالية، بعد تحويل السلطة و وسائل الإنتاج للعمال.

¹ - ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، مرجع سابق، ص18.

² - مدحت لقريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سابق، ص59-60.

³ - MICHAEL Parkin, *Macroeconomics*, op. cit, p147.

⁴ - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي اللبتي، التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص85.

⁵ - معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد، 2015، ص137-138.

أهم ماكس في تحليله للنظام الرأسمالي و تحقيقه للنمو جانب التقدم التكنولوجي. كما أنه ليس بالضرورة أن تزيد الأجور الحقيقية عند زيادة الأجور النقدية، حيث يمكن تعويضها برفع إنتاجية العمال¹.

2. 4. 2- النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي:

أسس جون مينار كينز المدرسة الكينزية، أعقاب أزمة الكساد العظيم الذي أصاب العالم الغربي سنة 1929. حيث نشر نظريته العامة سنة 1936م، و التي ركزت على الاستقرار الاقتصادي و عملية تحريك الطلب الفعال الذي يقود إلى زيادة الإنتاجية و تشغيل الموارد البشرية العاطلة، و عليه فقد اقترن معدل النمو بالنتائج الإجمالية².

و قد جاءت فرضيات النظرية الكينزية معارضة للنظرية الكلاسيكية في عدة جوانب. حيث أفاد كينز أن الاقتصاد يمكن أن يتوازن عند حالة عدم التشغيل الكامل، و نفى فكرة التشغيل الكامل الكلاسيكية، كما نفى فرضية التوازن التلقائي حيث لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائياً؛ و يجب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي و الحفاظ عليه. و عارض كينز قانون ساي لأنه يرى أن الطلب يخلق عرضه الخاص و ليس العكس³. كما أن الاستثمار دالة لمعدل الفائدة، و الادخار دالة للدخل، و بالتالي يتوازن الإنتاج والدخل عندما يتساوى الاستثمار و الادخار.

في النظرية الكينزية يعبر عن الدخل بقيمة الناتج الكلي؛ و بالتالي الزيادة في الدخل تتطلب الزيادة في الإنتاج، الاستثمار و زيادة الطاقة الإنتاجية للرفع من قيمة و كمية الإنتاج الكلي. و مع افتراض تساوي قيمة الإنتاج مع قيمة الدخل؛ فإن الأموال التي ستندفق من رجال الأعمال إلى العمال في شكل أجور، ستندفق في تيار عكسي إلى رجال الأعمال عندما ينفق الأفراد كل دخولهم لشراء السلع والخدمات للحفاظ على مستوى مرتفع للأرباح. إلا أن الأفراد قد لا ينفقون كل دخلهم بل يدخرون جزء منه، و قد ينفقون جزء منه على السلع المستوردة و جزء آخر سيدفع للضرائب. هذه التسريبات المتمثلة في الادخار، الضرائب و الواردات ستؤدي إلى تراجع تيار الإنفاق إلا أن هناك تيارات عكسية تمثل حقن تدفق في الإنفاق، كالصادرات، الإنفاق الحكومي الممول من الضرائب و الاقتراض. و عليه فإن تساوي التسريبات مع الحقن فإن الإنفاق سيساوي قيمة الإنتاج المعبر عنها بالدخل. و منه يعبر عن النموذج الكينزي وفق العلاقة التالية⁴:

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث أن: Y: الدخل القومي. C: الإنفاق الاستهلاكي. I: الإنفاق الاستثماري. G: الإنفاق الحكومي. X: قيمة الصادرات. M: قيمة الواردات.

¹ - كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية و قياسية، مرجع سابق، ص37.

² - محمد بن قانة إسماعيل، اقتصاد التنمية: نظريات- نماذج- إستراتيجيات، عمان، دار أسامة، ط1، 2012، ص93.

³ - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص36.

⁴ - كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية و قياسية، (مرجع سابق)، ص40.

يلاحظ أن النموذج الكينزي خص في تحليله للنمو الاقتصادي الاقتصاديات الرأسمالية بينما المجتمعات المتخلفة فتحتاج إلى تحليل خاص وذلك لاختلاف مشاكلها. ففي المجتمعات المتخلفة تكمن المشكلة لديهم مثلا في جانب العرض و ليس الطلب، و كذا ضعف الإنتاجية و تخلف وسائل الإنتاج، مما يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تؤدي إلى حدوث تضخم و ارتفاع في مستوى الأسعار عوض تحقيق زيادة في الناتج الحقيقي. كما تتسم الدول المتخلفة بالنزوح الريفي، ما يعني ارتفاع نسبة البطالة في المدن و انخفاض اليد العاملة في الريف.¹

نموذج Harrod-Domar: يعتبر نموذج هارود-دومار للنمو توسعة لتحليلات التوازن الكينزي الذي يعتمد على تجربة المجتمعات المتقدمة و يبحث في متطلبات النمو الاقتصادي المستقر و المستديم. و قد تم تطويره في الأربعينات من قبل الاقتصاديين البريطاني "Roy Harrod" و الأمريكي "Evesy Domar"، و لهذا يحمل النموذج اسمهما. و هو من أكثر النماذج شيوعا و اتساعا، حيث يركز على الاستثمار كضرورة للاقتصاد الوطني، كما يوضح أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال و علاقتها بالنمو الاقتصادي.

يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال (K) بإجمالي الناتج الوطني (y)، و تعرف هذه العلاقة اقتصاديا بمعامل رأس المال إلى الناتج (k)؛ حيث $k = K/y$.

و قد قام نموذج هارود-دومار على مجموعة من الفرضيات و هي: الادخار عبارة عن نسبة معينة من الدخل الوطني حيث $S = y * s$ ، و الاستثمار يمثل التغير في رصيد رأس المال $I = \Delta K$ ، و بما أن: $k = K/y$ فإن $K = k * y$ و منه: $\Delta K = k * \Delta y$. مع افتراض الادخار يساوي الاستثمار $I = S$. نستخرج من العلاقات السابقة المعادلة التالية: $k * \Delta y = s * y$ و بقسمة طرفي هذه المعادلة على $k * y$ نحصل في الأخير على المعادلة التالية: $g = \Delta y / y = s / k$ ، حيث g تمثل معدل نمو الناتج الوطني (معدل النمو الاقتصادي). يتضح من خلال هذه المعادلة أن معدل النمو الاقتصادي يتحدد بالعلاقة بين معدل الادخار و معامل رأس المال؛ حيث تكون العلاقة طردية بين معدل نمو الناتج الوطني و معدل الادخار و عكسية مع معامل رأس المال. أي كلما ارتفعت نسبة تعبئة الادخار في الاقتصاد سيزداد الاستثمار و بالتالي يرتفع معدل نمو الناتج الوطني؛ أما معامل رأس المال فارتفاعه سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج الوطني الإجمالي.²

طرح هارود في نموده لتحليل النمو الاقتصادي ثلاثة أنواع من معدلات النمو (معدل النمو الفعلي، معدل النمو المرغوب، معدل النمو الطبيعي).

¹ - عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي: نظريات النمو و التنمية الاقتصادية، (مرجع سابق)، ص45.

² - ميشيل تودارو، محمود حسن حسني، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2009، ص126-127.

معدل النمو المرغوب أو المستحب توفر له كل الاستثمارات اللازمة، كما تستخدم فيه كل مخزون رأس المال. و يفترض هذا المعدل بقاء الطلب الكلي مرتفع حتى يتمكن المنتجون من بيع منتجاتهم، مما يسمح لهم باتخاذ قرارات تحافظ على نفس معدل النمو. ويعبر عنه رياضياً بالمعادلة التالية: $Gw = \frac{S}{CT}$ ، معامل رأس المال الذي يمكن من تحقيق معدل النمو المضمون.

معدل النمو الفعلي هو معدل النمو الأساسي الثاني في تحليل هارود، و هو يمثل التغير النسبي في الناتج بين فترة الدخل الحالية وفترة الدخل السابقة. و هو يساوي معدل الادخار مقسوم على معدل رأس المال. $G = \frac{S}{k}$ و منه يزداد معدل النمو الفعلي بزيادة نسبة المدخرات في الدخل الوطني أو بخفض معامل رأس المال.

من خلال المقارنة بين معدل النمو المضمون و معدل النمو الفعلي يمكن استنتاج حالة الاقتصاد. فإذا كان $G > Gw$ فإن الاقتصاد في حالة تضخم. و إذا كان $G < Gw$ فإن الاقتصاد في حالة كساد. أما إذا كان $G = Gw$ فإن الاقتصاد متوازن في نموه.

معدل النمو الطبيعي، يعرفه هارود بأنه أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية و حجم السكان و التراكم الرأسمالي و درجة التفضيل بين العمل و وقت الراحة و يتوقف معدل النمو هذا على: متوسط المعدل السنوي للزيادة في القوة العاملة، و متوسط المعدل السنوي للزيادة في إنتاجية العمل.

تعرض النموذج للعديد من الانتقادات، خاصة كونه كان يخصص في تحليله الدول المتقدمة التي تختلف في خصائصها عن الدول النامية مما يجعل النموذج غير صالح للتطبيق فيها. مثلاً الدول النامية تعاني من انخفاض معدلات الادخار و إنتاجية رأس المال، و كذا حالة الاختلال التام و اللاتوازن، و هذا عكس ما يقتضيه النموذج.

و من بين الانتقادات الموجهة إليه أيضاً: افتراضه ثبات الميل الحدي للادخار و معدل رأس المال إلى الناتج، في حين أنه يمكن أن يتغيرا في الأجل الطويل. كما افترض ثبات استخدام رأس المال و العمل، وهذا غير صحيح لأنه يمكن الإحلال بينهما. أيضاً تجاهل النموذج احتمال تغير أسعار الفائدة و المستوى العام للأسعار و تأثير التقدم التكنولوجي. و قد تعرض نموذج هارود-دومار لانتقاد من قبل نظرية النمو الداخلي، و ذلك لتأكيد أنه لا يؤثر على النمو طويل الأجل. حيث يعتقد بأن إنتاجية رأس المال ستراجع مع زيادة الاستثمارات.¹

نموذج Robert solow : يقدم نموذج سولو تنبؤات فيما يتعلق بمصادر النمو الاقتصادي، وما الذي يؤدي إلى زيادة مستويات المعيشة بمرور الوقت ، وما يحدث لمستوى ومعدل نمو الدخل الإجمالي عندما يرتفع معدل الادخار أو معدل النمو السكاني. ويعد هذا النموذج أكثر تفاعلاً بشأن احتمالات التحسينات على المدى الطويل في مستوى المعيشة.²

¹ - مدحت لقريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سابق، ص76-77.

² - Stephen D. Williamson, **Macroeconomics**, 6th ed, Pearson, 2018, P269.

و قد نشر سولو بحثا له بعنوان "مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1956 تحدث فيه عن بناء نموذج للنمو على المدى الطويل¹. و قد أقام سولو هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات:

✓ الاقتصاد تسوده المنافسة في جميع أسواقه، و يتكون من قطاع واحد، و يقوم بإنتاج منتج مركب واحد.

✓ افترض سولو إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج (العمل و رأس المال)، و تحقيق نمو متوازن عبر الزمن. و عبر عن دالة الإنتاج

$$Y = F(K, L) = K^\alpha L^{1-\alpha} \dots\dots\dots(1)$$

✓ الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز. $C = cY \rightarrow S = (1 - c)Y = sY$

✓ عرض العمل ينمو بمعدل ثابت n ؛ و ذلك تبعا لمعدل نمو السكان. $\frac{dL}{dt} = \frac{\dot{L}}{L} = \frac{\dot{L}}{L} = n \dots\dots\dots(2)$

✓ العمل بفرضية قانون تناقص الغلة، و قانون تناقص المعدل الحدي للإحلال؛ و فرضية مرونة الأسعار و الأجور.

✓ مردود العمل و رأس المال يقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما. و التكنولوجيا متغير خارجي.

يتكون نموذج سولو من نموذجين و هما:

أولا: النموذج القاعدي لي "Solow":

يتكون النموذج القاعدي لي سولو من معادلتين أساسيتين الأولى تخص دالة الإنتاج و الثانية تراكم رأس المال. بناء على

$$Y = \frac{Y}{L} = \varphi(K) = K^\alpha \dots\dots\dots(3)$$

$$\dot{K} = \frac{dK}{dt} = I - \delta K \dots\dots\dots(4)$$

أي أن التغير النسبي في رأس المال (K^*) يساوي الفرق بين الاستثمار (I) و اهتلاك رأس المال (الاهتلاك بأقساط ثابتة δ)، و بناء على فرضية الاقتصاد المغلق فإن التوازن يفرض تساوي الادخار (S) و الاستثمار (I) (التوازن في سوق السلع و الخدمات)؛ و عليه تكتب

$$I = S = sY \rightarrow \dot{K} = sY - \delta K \dots\dots\dots(5)$$

حيث:

\dot{K} تعبر عن تغير مخزون رأى المال عبر الزمن (t) .

¹- David Begg, Rudiger Dornbusch, Simon Yves, Bernier Bernard, **Macroeconomics**, 2eme ed, Dunod, Paris, 2002,P297.

²- Ulrich Kohli, **Analyse macroéconomie**, De Boeck, Bruxelles Belgique, 1999,P418.

³- Michel Dévoluy, **Théories macroéconomiques (Fondement et controverses)**, 2^{ème} éd, Armand Coline, Paris , 1998,P204 .

S: تعبر عن معدل الادخار.

δ: تعبر عن معدل اهتلاك رأس المال وهو معدل موجب.

لدينا:

$$K = \frac{K}{L} \rightarrow \log(K) = \log(K) - \log(L) \quad \text{و}$$

$$\rightarrow \frac{d \log K}{dt} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{\dot{L}}{L} \dots \dots \dots (6)$$

حسب المعادلة (2) التي تعبر عن معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن مع افتراض توازن سوق العمل، يمكننا أن نكتب:

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \rightarrow \frac{d \log L}{dt} = n \rightarrow \log L = \int n dt = nt + C_0$$

$$\rightarrow L_t = e^{nt+C_0} \quad , L_0 = e^{C_0}$$

$$\rightarrow L_t = L_0 e^{nt}$$

بالتعويض في المعادلة (6) نحصل على مايلي:

$$\frac{\dot{K}}{K} = s \frac{Y}{K} - \delta - n$$

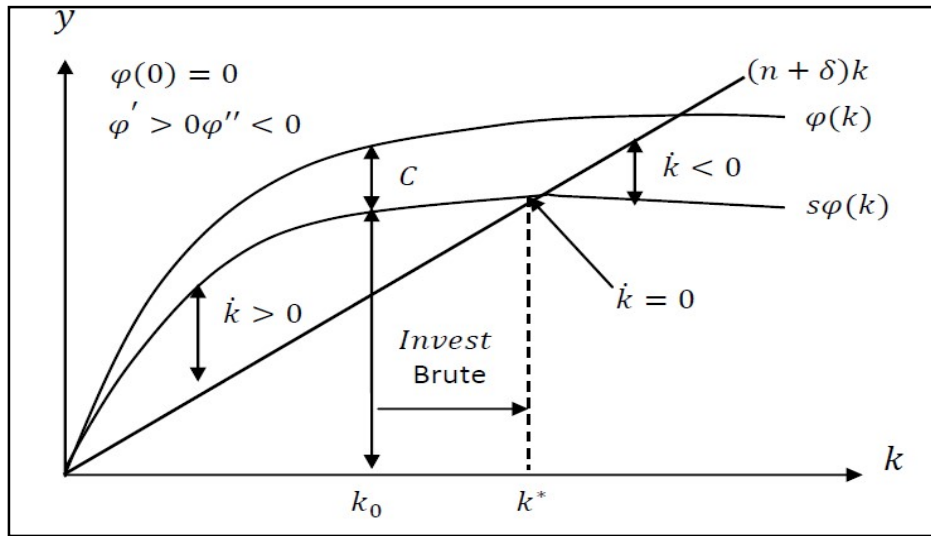
$$\rightarrow \dot{K} = s\varphi(K) - (\delta + n)K \dots \dots \dots (7)$$

تمثل هذه العلاقة (7) المعادلة الديناميكية الأساسية لتراكم رأس المال بدلالة رأس المال لكل فرد، مما يعني أن تغير رأس المال لكل فرد يتحدد بتغير ثلاث محددات: النسبة المستمرة من الدخل (sY)، النسبة المهلكة من رأس المال الأولي (δK)، معدل النمو السكاني n.¹

يمكن تمثيل نموذج سولو وفق الشكل التالي:

¹- Charles I.Jones, Mazerolle Fabrice, **Théorie de la croissance endogène**, les éditions de Boeck, Paris, 1999, P32.

الشكل (1): التمثيل البياني لنموذج Solow



المصدر: Robert J.Barro, Xavier sala-I-Martin, **la croissance économique**, Ediscience internationale, Paris, 1996, P21.

من خلال التمثيل البياني يتضح أن معدل تغير مخزون رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل هو عبارة عن الفرق بين حدين: الاستثمار الجاري لكل وحدة فعلية من العمل (sK^α) كحد أول، و الحد الثاني $((\delta+n)K)$ يمثل الاستثمار الواجب استثماره للحفاظ على مخزون رأس المال كي لا ينخفض و يبقى ثابتاً؛ و بما أنه يهتلك بمقدار (δ) فيجب استثمار نفس المقدار حتى لا ينخفض رأس المال، من جهة أخرى يجب أن ينمو مخزون رأس المال بنفس المقدار (n) الذي ينمو به العمل حتى لا ينخفض (K) .

نلاحظ من خلال المنحنى ثلاث حالات توازنية؛ عند تقاطع المنحنيين تصبح: $\frac{\dot{K}}{K} = 0 \rightarrow \dot{K} = 0 \quad K = K^*$

و في حالة $(\dot{K} > 0)$ أي $K_0 < K^*$ فإن رأس المال الفردي الاقتصاد يتزايد، و يقوي رأس المال. أما في حالة

$(\dot{K} < 0)$ أي $K_0 > K^*$ فإن رأس المال الفردي يتناقص، و يوسع من رأس المال.

أ- التوازنات المقارنة:

يتم في الاقتصاد دراسة أثر صدمات ناتجة عن تغير في البيئة الاقتصادية على نمو رأس المال الفردي انطلاقاً من حالة التوازن.

أثر الزيادة في معدل الاستثمار: إن زيادة المستهلكين من معدل ادخارهم انطلاقاً من حالة التوازن $(0 \rightarrow s')$ ، سوف

يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد، مما يرفع من معدلات الإنتاج و الدخل، و منه ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. أي أن الزيادة في معدل الاستثمار لها آثار إيجابية.

أثر الزيادة في النمو السكاني: الزيادة في النمو السكاني يعني الزيادة في عرض العمل (L)، مما يفرض ضغوطا قوية على تراكم رأس المال، ما يجعل نمو رأس المال الفردي يتراجع، أي أن الزيادة في معدلات النمو الديموغرافي لها أثر سلبي على الزيادة في الناتج و الدخل و بالتالي النمو الاقتصادي¹.

ب- حالة التوازن: يتحدد التوازن في نموذج سولو القاعدي بالشرط التالي:

$$\dot{K} = sK^\alpha - (\delta + n)K = 0$$

$$\rightarrow K^* = \left(\frac{s}{\delta+n}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

ومنه معادلة الإنتاج الفردي في حالة التوازن هذه تكتب كمايلي:

$$Y^* = \varphi K^* = K^{\alpha} \rightarrow Y^* = \left(\frac{s}{\delta+n}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

حسب "Solow" فإن الدول التي تتمتع بمعدل ادخار (استثمار) مرتفع، تعتبر أكثر قابلية بأن تصبح غنية، أما الدول التي تعرف بمعدل نمو سكاني مرتفع فهي مرشحة مع البلدان الفقيرة.

ج- النمو الاقتصادي في النموذج القاعدي البسيط: حسب هذا النموذج فإن المتغيرات الفردية ثابتة في حالة التوازن، أما المتغيرات المطلقة (Y, S, C, K, L) فتتغير بنفس معدل نمو السكان $\frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{Y}}{Y} = 0 \rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = n$ ، و عليه ينتج من حالة التوازن على المدى الطويل اختلاف في الناتج المحلي الفردي بين الدول، و نظرا لثبات (K) و (Y) فإن نسبة رأس المال إلى الناتج (K / L) ثابتة، مما يعني أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون ثابتة هي الأخرى.

إذن الاقتصاديات يمكنها أن تنمو في المدى القصير وليس الطويل، لأنه كلما اقترب الاقتصاد من حالة التوازن كلما تباطأ نموه، وهذا نظرا لأن (α) أصغر من 1 في المعادلة الأساسية في النموذج (العلاقة 3)، فعندما يتزايد (K) فإن معدل نموه يتناقص، و لما كان معدل نمو الإنتاج الفردي (Y) يتناسب طرديا معه فهو الآخر يتناقص².

ثانيا: نموذج "Solow" مع الرقي التقني:

عجز النموذج القاعدي لـ "Solow" عن تفسير الازدياد الثابت نسبيا لمعدل نمو الناتج لكل فرد³، و عليه اقترح "Solow" عامل التطور التقني لإحداث نمو في ناتج الفرد على المدى الطويل. و منه يعد Solow من أوائل الاقتصاديين الذين أدرجوا التقدم التقني في نموذج النمو الاقتصادي، معتمدا في ذلك على دالة الإنتاج التي وضعها (Robinson 1938) و (Usawa 1961) و التي تأخذ

$$Y = f(K, AL) = K^\alpha (AL)^{1-\alpha}$$

الشكل التالي: حيث أن (A) يمثل التقدم التقني وهو خارجي المنشأ و يزداد بمعدل ثابت $\left(\frac{\dot{A}}{A} = g\right)$ ، و عليه فإذا كان:

¹ - Michael Burda, Charles Wyplosz, **Macroéconomie une perspective européenne**, 3ème éd, Boeck, Paris, 2003, P58.

² - Ulrich Kohli, **Analyse macroéconomie**, Op cit, P 420.

³ - Robert J.Barro, Xavier sala-i-Martin, **la croissance économique**, Ediscience internationale, Paris, 1996, P5.

$$\dot{K} = sY - \delta K \rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s \frac{Y}{K} - \delta$$

تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي و يكتب كما يلي:

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{K^\alpha (AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^\alpha}{L^\alpha} \frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}} = K^\alpha A^{1-\alpha}$$

و كانت دالة الإنتاج الفردي على النحو التالي:

$$\bar{y} = \frac{Y}{A}, \bar{k} = \frac{k}{A}$$

و لدينا دالتا رأس المال الفردي و الإنتاج الفردي بالنسبة للتطور التقني كمايلي على الترتيب:

$$\bar{y} = \frac{y}{A} = \frac{k^\alpha A^{1-\alpha}}{A} = k^\alpha A^{-\alpha} = \frac{K^\alpha}{A^\alpha} \rightarrow \bar{y} = \bar{K}^\alpha \dots \dots \dots (8)$$

وعليه تصبح دالة الإنتاج الفردي بالشكل التالي: و منه الحالة التوازنية في المدى الطويل تعرف بنسبة الناتج الفردي للتطور التقني $\bar{y} = \frac{Y}{A}$ و عليه يتم كتابة الشرط التالي:

$$\frac{\dot{\bar{k}}}{\bar{k}} = \frac{\dot{k}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} - \frac{\dot{A}}{A} \Rightarrow \frac{\dot{\bar{k}}}{\bar{k}} = s \frac{Y}{K} - \delta - n - g$$

$$\Rightarrow \frac{\dot{\bar{k}}}{\bar{k}} = s \frac{Y}{K} - (\delta + n + g) \dots \dots \dots (9)$$

$$\frac{Y}{K} = \left(\frac{Y}{L}\right) \left(\frac{L}{K}\right) = y \frac{1}{\bar{k}} = y \left(\frac{1}{k}\right) = \frac{y}{k}$$

لدينا:

$$\frac{y}{k} = \left(\frac{y}{A}\right) \left(\frac{A}{k}\right) = \bar{y} \left(\frac{1}{\bar{k}}\right) = \frac{\bar{y}}{\bar{k}} \dots \dots \dots (10)$$

$$\frac{Y}{K} = \frac{y}{k} = \frac{\bar{y}}{\bar{k}}$$

و منه فإن:

$$\frac{\dot{\bar{k}}}{\bar{k}} = s \frac{\bar{y}}{\bar{k}} - (\delta + n + g) \Rightarrow \frac{\dot{\bar{k}}}{\bar{k}} = s \bar{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g)$$

و بتعويض $\left(\frac{\bar{y}}{\bar{k}}\right)$ في مكان $\left(\frac{Y}{K}\right)$ في المعادلة (8) نجد:

$$\frac{\dot{\bar{k}}}{\bar{k}} = 0 \Rightarrow s \bar{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g) = 0$$

في الحالة المستقرة يكون عندنا $\left(\frac{\dot{\bar{k}}}{\bar{k}} = 0\right)$ ، و عليه تصبح العلاقة كمايلي:

$$\Rightarrow \bar{k}^* = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

توضح هذه المعادلة نسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني في المدى الطويل، و هي تأخذ نفس شكل المعادلة (7) في النموذج القاعدي، إذا كان معدل نمو التقدم التقني $(g=0)$ ، كما أن (\bar{k}^*) ثابتة، أي لا تتغير عبر الزمن و ذلك لثبات المعاملات (g, n, δ) .

أيضا يمكن كتابة دالة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني على النحو التالي: $\bar{y}^* = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$

هذه المعادلة توضح لما أن سبب تطور بعض الدول راجع إلى تمتعها بمجموع من العوامل أو عامل واحد منها وهي: ارتفاع معدل استثمار رأس المال و معدل نمو ديموغرافي منخفض و رقي تقني قوي. و أسباب فقر بعض الدول راجع إلى عكس هذه العوامل.

رغم الفائدة التي قدمها هذا النموذج لنظرية النمو الاقتصادي، إلا أنه لم يخلو من بعض السلبيات التي جعلت بعض الاقتصاديين يشككون في دقتها. ومن أهمها تناقض معدل النمو في المدى الطويل، و الناتج عن فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية التي

اعتمد عليها سولو في نمودجه، إضافة إلى اعتباره أن التقدم التكنولوجي متغير خارجي. و إثر هذه المشاكل و الانتقادات برزت مجموعة من النظريات تنتسب لمدرسة نماذج النمو الداخلي¹.

2. 4. 3- نظريات النمو الداخلي: فشلت النظرية النيوكلاسيكية في تحديد مصادر النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وافترضت أن التقدم التكنولوجي متغير خارجي و مستقل عن القرارات الاقتصادية؛ رغم أن نموذج "سولو 1956" قد صرح بأهمية التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أنه لم يوضح بدقة كيف يحدث ذلك. و حسب هذه النظرية فإن كل الاقتصاديات سوف تتجه إلى نمو صفري.

و لذلك مع منتصف الثمانينات من القرن الماضي بدأ الاقتصاديون البحث عن المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي. و عليه ظهرت نظريات حديثة تعرف بنظريات النمو الداخلي، تبحث عن تسريع عملية النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، و ذلك من خلال تقليص العوائق التجارية، استيعاب الدول النامية للتطور التكنولوجي بشكل أسرع، زيادة المنافع من خلال البحث و التطوير². و من بين رواد هذه النظرية نجد "Paul Romer" و الذي ركز في أبحاثه على البحث و التطوير، و "Lucas" ركز على رأس المال البشري، أما "Barro" فركز في نمودجه على البنى التحتية و النفقات العمومية. و بما أن نظريات النمو الداخلي لتزال في تطور سنتطرق في مايلي لبعض نماذجها فقط.

نموذج "AK" لـ "Rebelo" :

من بين النماذج الأولى في النمو الداخلي و أكثرها بساطة نجد نموذج AK، الذي يكون فيه للسياسات الاقتصادية تأثير على النمو في المدى الطويل³. و قد قام "Rebelo" في نمودجه بإلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي أن $(\alpha=1)$ ، و ذلك لتفادي مشكل تناقص المردودية الحدية لرأس المال. و دالة الإنتاج في نموذج AK تأخذ الشكل التالي⁴..... $Y = AK$ حيث أن A معامل ثابت يمثل المستوى التكنولوجي، و K يمثل رصيد رأس المال (المادي و البشري). أما تراكم رأس المال فيكتب بنفس الصيغة في نمودج سولو كالتالي: (2)..... $\dot{K} = sY - \delta K$ حيث: Y تمثل الإنتاج، K تمثل رأس المال، s نسبة الادخار.

مع افتراض أن عدد السكان ثابت أي: $\dot{L} = nL = 0$ ، و من خلال المعادلتين السابقتين (1) و (2) يمكننا استخراج معادلة النمو على النحو التالي: (3)..... $\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta$ ، أما معدل رأس المال فيمكن استخراجه بقسمة طرفي المعادلة (2) على K فنحصل على مايلي: (4)..... $\frac{\dot{K}}{K} = sY - \delta$. و من خلال المعادلتين (3) و (4) نستنتج أن معدل نمو رأس المال يعادل معدل نمو الناتج: $\frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta$

¹ - البشير عبد الكريم، دحمان بو اعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو لاقصادي -حالة الاقتصاد الجزائري-، منتدى الاقتصاديين المغاربة -نظريات النمو الاقتصادي-

محور المشاركة: croissance économique, nature, déterminants, comparaisons, ص 12-13.

² - محمد خالد السواعي، التجارة و التنمية: مع تجارب ناجحة من الدول النامية، ط1، دار المناهج، عمان، 2006، ص 45.

³ - Michael Burda, Charles Wyplosz, **Macroéconomie une perspective européenne**, Op cit, P65.

⁴ - Gregory N. Mankiw, **Macroéconomie**, 3ème éd, Boeck, Paris, 2003, P264.

يتميز نموذج AK بالمرودية الثابتة لتراكم رأس المال، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال تساوي التي قبلها و التي بعدها و تكون مساوية لـ (A). بالنسبة لمعدل نمو الاقتصاد هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار)، و عليه فإن أي سياسة اقتصادية تساهم في رفع معدل الاستثمار سيكون لها أثر مباشر على النمو الاقتصادي.

نموذج "Lucas":

قدم "Lucas" سنة 1988 نموذجا حول نظرية النمو الاقتصادي الداخلي، و قد اعتمد في هذا النموذج على رأس المال البشري (Kh) كمحرك أساسي للنمو، حيث أن تراكم رأس المال البشري يرفع من إنتاجية العمالة و رأس المال المادي¹.

تكتب معادلة تراكم رأس المال البشري لي نموذج "Lucas" كمايلي: $\dot{h} = \beta(1 - \mu)h$

حيث μ هو الزمن المسخر للعمل، و $(1-\mu)$ هو الزمن المسخر للحصول على المعارف، و β هو مقدار الفعالية. و عليه يصبح لدينا:

$$\frac{\dot{h}}{h} = \beta(1 - \mu)$$

دالة الإنتاج التي اعتمدها "Lucas" في نموده هي من نوع "Cobb-Douglas" و تكتب على النحو التالي: $Y = K^\beta(hL)^{1-\beta}$ h تمثل رأس المال البشري الفردي.

يتشابه نموذج "Lucas" مع نموذج "Solow" في بعض الخصائص؛ حيث يلعب رأس المال البشري في نموذج "Lucas" نفس الدور الذي يلعبه التطور التكنولوجي في نموذج "Solow" عند استبدال h مكان A. لكن Lucas قام بتفسير نمو رأس المال البشري في نموده على عكس Solow الذي اعتبر التطور التكنولوجي ثابتا. حيث يرى Lucas أنه كلما تم تخصيص وقت كبير و كافي للتكوين $(1-\mu)$ من قبل الأفراد كلما زاد رأس المال البشري، و منه زيادة النمو لاقتصادي، و يحدث العكس إذا تم إهمال التكوين و التعليم.

من خلال هذا النموذج نستنتج أن سبب غنى و فقر الدول راجع إلى الوقت المخصص للتكوين و التعليم ودرجة الاهتمام بهما، فالدول المتقدمة تعطي أهمية كبيرة للتكوين و التعليم مما يجعلها تتمتع بمعدلات نمو جيدة، على عكس الدول النامية. و بالتالي إتباع سياسة تفضيل تراكم المعارف سيكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

نموذج "Paul Romer" (1990):

يرى Romer أن وتيرة النمو لا تتراجع عند الاقتراب من حالة الاستقرار، كما ادعى سولو، و يعتمد ذلك على عدد و نسبة إنتاجية الباحثين. فحسب Romer فإن المعرفة و التكنولوجيات غير قابلة للتنافس حيث يمكن استخدامها مرات عديدة من قبل

¹ - عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، (مرجع سابق)، ص96.

العديد من الأفراد دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها. ستكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جدا لكن تبدأ هذه التكلفة بالانخفاض فيما بعد و نحصل على الوحدات الأخرى بسهولة، هذا ما يجعل اقتصاد المعرفة يرتبط بالمرودات السلمية المتزايدة و المنافسة غير التامة.¹

يقوم هذا النموذج على مجموعة من الرضيات وهي²:

- الرقي التقني داخلي المنشأ و ينبثق عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- التطور التكنولوجي مرتبط بنشاطات البحث و التطوير و هو المفسر لي كيف و لماذا البلدان الأكثر تطورا تعرف نموا مضاعفا.
- دالة الإنتاج لهذا النموذج هي عبارة عن مجموعة من المعادلات التي توضح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج عبر الزمن، وهي

$$0 < \alpha < 1 \quad Y = K^\alpha (ALy)^{1-\alpha} \quad \text{كالتالي:}$$

حيث A رصيد الأفكار، و إذا تم اعتباره عامل من عوامل الإنتاج، فإن دالة الإنتاج تصبح ذات غلة حجم متزايدة. و K تمثل رصيد رأس المال و تتراكم كما في نموذج سولو، بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى (الادخار) بمعدل ثابت (s) و يهتلك بمعدل خارجي المنشأ (δ) ، و عليه نكتب: (1) $\dot{K} = sY - \delta K$.

إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة $\frac{L}{L} = \gamma$. و رصيد الأفكار (A) في هذا النموذج داخلي المنشأ، و هو يتراكم عبر الزمن (A_t) ، مما ينتج عنه أفكار جديدة (\dot{A}) في أي لحظة وهي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عليها (L_A) مضروبا في المعدل الذي يجدون به تلك الأفكار (γ) ، ومنه نكتب المعادلة التالية: $\dot{A} = \gamma L_A$

$$L = L_A + L_Y$$

حيث: (L_Y) تمثل الإنتاج المباشر، و (L_A) تمثل إنتاج الأفكار و التكوين.

بافتراض أن $Y = bA^p$ حيث: (b) و (p) ثوابت. فعندما يكون $(p > 0)$ فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف و الأفكار المكتشفة. أما إذا كان $(p < 0)$ فإن الأفكار الجديدة تصبح صعبة الاكتشاف.

إذا افترضنا أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين فإن: $0 < \lambda < 1$ ؛ $L_A = L_A^\lambda$ ، إذا كان معمل الإهتلاك المعرفي (λ)

$$\dot{A} = bA^p L_A^\lambda \dots \dots \dots (2)$$

نلاحظ أنه عند أخذ كل باحث على حدة فإن (γ) يعتبر ثابتا (ثبات المرودات)، أما على المستوى الكلي فإن (γ) يتغير متأثرا بنشاط المجموعة، أي أنه يتم معاملة (A^p) من طرف الأفراد على أنه خارجي المنشأ، لكنه داخلي المنشأ بالنسبة للمجموعة.

¹ - Arnaud Diemer, *Théorie de la croissance endogène et principe de convergence*, MCF IUFM d'auvergne, P7-8.

² - Karline Pelier, *Propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, une analyse économique du modèle Romer*, université Montpellier 1, dans : <http://www.lameta.univ-montp1.fr/Documents/DR2003-23.pdf>, consulté le 01/11/20, P3.

معدل النمو المتوازن: يعطى معدل النمو المتوازن بالشرط التالي: $g_Y = g_K = g_A$ ، أي أن الإنتاج الفردي و مخزون المعارف يتزايد بنفس المعدل على طول سلسلة النمو المتوازن، و مع غياب التطور التقني لن يكون هناك نمو اقتصادي؛ و من المعادلة (1) يصبح لدينا:

$$0 = \lambda \frac{\dot{L}_A}{L_A} - (1-\rho) \left(\frac{\dot{A}}{A} \right) \quad \text{و بعد الاشتقاق اللوغاريتمي يصبح لدينا:} \quad \frac{\dot{A}}{A} = b \frac{L_A^{\lambda}}{A^{1-\rho}}$$

و على طول خط النمو المتوازن يكون $\frac{\dot{A}}{A} = g_A$ ثابت، و $\frac{L_A}{L_A} = n$ عدد الباحثين مع العلم أن معدل نمو السكان يساوي معدل نمو عدد الباحثين n ، ومنه نكتب كما يلي: $g_A = \frac{\lambda n}{1-\rho}$

و منه في المدى الطويل تحدد (g^*) بعوامل دالة إنتاج المعارف، ومعدل نمو عدد الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو السكان العاملين؛ و إذا كان $(1=\lambda)$ و $(0=\rho)$ فإن $\dot{A} = bL_A$.

عندما تكون (b) ثابتة فإن (bL_A) يكون ثابت أيضا، و يؤول (\dot{A}) إلى الصفر عندما يؤول (t) إلى ما لا نهاية، و منه لا يكون هناك نمو إلا إذا ارتفع عدد الأفكار الجديدة مع الوقت، و يتم هذا عندما يكون (n) كبيرا بالكفاية، إلا أنه يصعب اختبار هذه الفرضية في الدول المتقدمة حيث (n) إما متناقصة أو ثابتة. و عليه تم وضع فرضية أخرى و هي أن يكون $(1 = \lambda = \rho)$ و منه يصبح لدينا:

$$\dot{A} = bL_A A \rightarrow \frac{\dot{A}}{A} = bL_A$$

يتضح أن إنتاجية الباحثين تتزايد مع الوقت حتى لو بقي عددهم ثابتا. حسب النظرية يستوجب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ارتفاع (L_A) ، إلا أن التجارب أسفرت على عكس ذلك، فمثلا في أمريكا الاقتصاد لم ينمو إلا ب 1,8% في السنة، مما يستلزم إبقاء (ρ) أقل من الصفر.

حلقة النمو: يتشكل نموذج Romer للنمو الداخلي من ثلاث قطاعات أساسية و هي: قطاع البحث والتطوير، قطاع السلع الوسيطة، و قطاع السلع النهائية. و من خلال العلاقة التبادلية المترابطة بين القطاعات ينتج في الأخير الرقي التقني على النحو التالي:

قطاع البحث و التطوير يتكون من مخترعين يبحثون عن تعظيم أرباحهم، من خلال بيع أبحاثهم و معارفهم لقطاع السلع الوسيطة في شكل شهادات أو براءة اختراع أو حقوق ملكية.

قطاع السلع الوسيطة هو قطاع احتكاري يشتري براءة الاختراع من القطاع السابق؛ و تقوم كل مؤسسة بإنتاج سلعة وسيطة.

$$\max \pi_j = P_j(X_j) - rX_j \quad \text{التالي الشكل في الشكل التالي}$$

قطاع السلع النهائية ينتج سلعا متجانسة و تنافسية، يتم الإنتاج (Y) بالعمل (L) و عدد من السلع الوسيطة (X_j) ، بحيث كل

$$Y = L_Y^{1-\alpha} \sum_{j=1}^A X_j^{\alpha} \quad \text{منها تمثل رأس المال. و تعتمد المؤسسات برنامج تعظيم الربح بشكل تنافسي:}$$

نموذج "Barro" (1991):

حاول "Barro" من خلال نمودجه الذي وضعه سنة 1991، أن يثبت العلاقة التي تربط رأس المال العام بالنمو الاقتصادي، حيث يتمثل رأس المال العام في الخدمات و التجهيزات العامة المملوكة للدولة و مؤسساتها، و يتم تكوينه من خلال معدلات الضرائب على الدخل¹. و قد أسس بارو نمودجه على أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث تقوم الحكومة بشراء جزء من الإنتاج الخاص بهدف عرض خدمات عمومية مجانية على المنتجين الخواص. و أكد أن النشاطات المتعلقة بهذا النوع من الفرضيات محدودة. يفترض بارو أن دالة الإنتاج للمؤسسة (i) تكون على النحو التالي²: (1) $Y_i = AL_i^{1-\alpha} K_i^\alpha G^{1-\alpha}$ حيث: $0 < \alpha < 1$ علما أن المردودية الحدية لرأس المال متناقصة، أما المردودية المشتركة لرأس المال و النفقات العمومية فهي ثابتة، كما يفترض ثبات (L)؛ والنفقات العمومية تعتبر عوامل إنتاج خارجية بدون تكلفة بالنسبة للمؤسسات.

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta K + G \dots \dots \dots (2)$$

صاغ بارو معادلة التوازن لسوق السلع و الخدمات كما يلي:

C: تمثل الاستهلاك،

I: تمثل الاستثمار،

G: تمثل الإنفاق الحكومي.

بافتراض أن ميزانية الحكومة متوازنة عند فرض ضريبة بمعدل ثابت (t) على الناتج الكلي، يصبح لدينا: $T = G = ty$

و منه الدخل المتاح لقطاع العائلات هو $Y(1-t)$ ، و بناء عليه فإن دالة الاستهلاك تأخذ الشكل التالي:

$$C = (1-s)(1-t)Y \dots \dots \dots (3)$$

$$Y = (1-s)(1-t)Y + \dot{K} + \delta K + G \dots \dots \dots (4)$$

و بما أن $T = G = ty$ فإن المعادلة (4) تصبح من الشكل:

$$Y = (1-s)(1-t)Y + \dot{K} + \delta K + ty \rightarrow Y = \frac{\dot{K} + \delta K}{s(1-t)} \dots \dots \dots (5)$$

و بتعويض (ty) مكان (G) في المعادلة (1) يصبح لدينا: (6) $Y = A^{1/\alpha} K L^{1-\alpha/\alpha} t^{1-\alpha/\alpha}$

$$\frac{\dot{K}}{K} = s(1-t)A^{1/\alpha} L^{1-\alpha/\alpha} t^{1-\alpha/\alpha} \dots \dots \dots (7)$$

¹ - بن قلبية زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص102.

² - Jean Arrous, Les théories de la croissance, op cit, P 195.

يساعد معدل الضريبة الذي تفرضه الدولة بتحديد حجم الإنفاق الحكومي و معدل النمو الاقتصادي، و عليه فإن معدل الضريبة هو الذي يعظم النمو و ذلك حسب المعادلة التالية:

$$\frac{\partial(\frac{\dot{K}}{K})}{\partial K} = \left[-t^{1-\alpha/\alpha} + \frac{1+\alpha}{\alpha}(1-t)t^{1-\alpha/1-\alpha} \right] sAL^{1-\alpha/\alpha} = 0$$

$$t = \frac{1-\alpha}{\alpha} (1-t) \rightarrow t = 1-\alpha$$

من هذه النتيجة يمكن للدولة أن تثبت جزء معين من النفقات المخصصة للمنشآت القاعدية و التي يعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\left[\frac{G}{Y} \right] = t = 1-\alpha$$

من بين النتائج التي توصل إليها Barro، وجود علاقة طردية بين النمو الثابت و النفقات العامة على الإنتاج. كما استنتج أن النمو يولد نموا ذاتيا، و ذلك عند ثبات الإيرادات و اعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال الخاص و العام. و لمعدل الضريبة أثر إيجابي على النمو الاقتصادي عند مستواه الأمثل؛ لكن إذا فاق استطاعت الخواص على التسديد سيصبح له تأثير سلبي على النمو.¹

3- قنوات تأثير السياسة المالية على النمو:

صنفت العلاقة النظرية ما بين السياسة المالية و النمو ضمن العديد من نماذج النمو الاقتصادي، التي تتحرى في معظمها أسباب النمو في المدى الطويل بدلا من دراسة أسباب تقلبات الدورة الاقتصادية في المدى القصير.

و غالبا ما تحصر هذه النماذج في شكلين أساسيين: النماذج النيوكلاسيكية و نماذج النمو الداخلي.

3. 1- مقاربات نظرية حول تأثير السياسة المالية على النمو:

و قد تعددت التيارات المهمة بتأثير السياسة المالية على النمو؛ و قد تمثلت في تيار كينزي، تيار لاكينزي، نظرة جديدة ضد النظرية الكينزية و مقارنة مختلطة.

3. 1. 1- النماذج الكينزية (النظرة التقليدية): (Conventionalview)

تعتمد المقاربة الكينزية على مجموعة من الفرضيات من أهمها: اللامرونة النسبية للعرض الكلي، و عدم مرونة الأسعار النسبية في المدى القصير الذي يسمح بتحديد الطلب الكلي للعائلات من خلال الدخل الجاري.

فمن خلال نموذج الطلب الكلي - العرض الكلي، تفترض النظرية الكينزية أن منحني العرض ذو ميل ضعيف، إذ يمكن للمنتجين التغيير من عرضهم ارتفاعا أو انخفاضاً مقابل تغير طفيف في الأسعار، باعتبار هذه الأخيرة غير مرنة في المدى القصير، وأيضا باعتبار وجود هامش من الطاقات غير المستخدمة. أما منحني الطلب فهو متناقص نظرا للتأثير السلبي للتضخم على طلب السلع والخدمات من خلال أثر الأصول الحقيقية أو عن طريق الارتفاع الداخلي لمعدل الفائدة. في هذا الصدد، التغيير من الإنفاق الحكومي من شأنه التأثير في سلوك الأعوان الاقتصاديين، الذي سينعكس بدوره على تعديل معدلات النمو الاقتصادي، مما سيؤدي إلى سياسات مالية

¹ - Rajhi Toufik, *croissance endogène et externalités des dépenses publiques*, Rev. Eco. Vol 44, N°2 mars 1999, P 335-337.

معاكسة للدورة الاقتصادية، أي القيام بسياسات مالية توسعية في حالة الركود الاقتصادي وانخفاض النمو كالأزمات الاقتصادية، وسياسات مالية انكماشية في حالة الراج و ارتفاع النمو.

و نظرا لحالة الالاقين تقوم الحكومة بالتدخل لتعديل النشاط الاقتصادي من خلال مقاييس تقديرية. و عليه تقدر الحكومات مستوى الطلب المحتمل خلال السنة أو السنتين المقبلتين؛ فإذا كان مرتفعا جدا ستقوم بانتهاج سياسة مالية انكماشية تقشفية، أما إذا كان ضعيفا فسترفع من إنفاقها الحكومي أو تخفض من حجم الضرائب و معدلات الفائدة أي تتبع سياسة مالية توسعية.

3. 1. 2- التيار اللاكيني: (Non-Keynesian effects)

من أهم الانتقادات التي وجهها النيوكلاسيك للمقاربة الكينية، أنها لم تدرج في تحليلها بشكل دائم التطورات المتعلقة بديناميكية الدين العمومي، البعد الزمني لقيود موازنة الدولة، و توقعات الأعوان الاقتصادية، و قد تبني هؤلاء مبدأ الآثار اللاكينية معتمدين في تقديمهم على الحجج التالية:

- المزاحمة المالية تكون كلية في هذه الحالة سيؤدي ارتفاع عجز الموازنة الى ارتفاع معدلات الفائدة التي ستحبط بدورها طلب القطاع الخاص.

- تعديل الأسعار النسبية يكون بسرعة كافية، تجعل التوازن في سوق السلع والخدمات يتحدد بالعرض، الذي يكون بدوره غير مرن أكثر من الطلب.

- حتى ولو كان عرض الانتاج مرنا، هناك بعض الاليات التي تحد من فعالية السياسة المالية التوسعية من خلال ما نسميه بمبدأ المكافئ الريكاردى المستوحى من آراء ريكاردو، والذي اعاد طرحه من جديد (Barro 1974)، اد سيكون هناك تكافئ 'ما بين الرفع من الدين العمومي اليوم، والرفع من الضرائب اللازمة غدا الموجهة لسداد هذه الديون وفوائدها، وعليه سيكون للسياسة المالية تأثير معدوم.

- اعتبرت النماذج النيوكلاسيكية المستوحاة من نظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية، ان الاقتصاد دائما يكون في حالة التوازن العام، مما يعني عدم منفهة تطبيق السياسة المالية. هذه النظرية هي جزء من وصف الاقتصاد يعتمد على مجموعة طلبيات مستهلك وحيد، غير زائل، يبحث عن تعظيم منفعة مظافة الى خصوصيات رياضية معيارية، تحت مجموعة من القيود المختلفة.

3. 1. 3- النظرة الجديدة ضد الكينية للمالية العامة:

تعتبر هذه النظرة كامتداد للنظرة الكلاسيكية التي تتضمن عدم فعالية السياسات المالية التوسعية. وتفسر هذه النظرة بالاعتماد على فكرة أن السياسات المالية التقشفية قادرة على إحداث آثار ايجابية على النشاط الاقتصادي، بشكل تكون فيه السياسات المالية مسايرة لاتجاه الدورة الاقتصادية، أي التوسع في الإنفاق الحكومي و تخفيض الضرائب في حالة الراج والعكس صحيح. ففي بعض الاحيان قد تستخدم الحكومات السياسة المالية بالاتجاه الخاطيء، لأغراض انتخابية.

3. 1. 4- الآثار اللاحقة للسياسة المالية (مقاربة مختلطة):

إن المقاربات الحديثة تسمح بتقديم نموذج عام حول آثار السياسة المالية يتضمن كلا من الظواهر الكينية المعاكسة لاتجاه الدورة الاقتصادية، اللاكينية أو اللادورية التي لا تؤثر في الدورة الاقتصادية، و حتى ضد الكينية التي تساير اتجاه الدورة الاقتصادية.

و قد تم معالجة هذه الآثار من خلال مجموعتين من النماذج النظرية:

(1) نماذج نيوكلاسيكية مع أثر المكونات: استندت على النموذج النيوكلاسيكي غير أنها تضمنت إسهامين آخرين:

- الأول هو الأخذ بعين الاعتبار الاقتطاعات الجبائية المستمرة أو المباشرة، حيث أن الارتفاع الكبير لمعدل الضرائب من شأنه التخفيض من الإنتاج من خلال قناة آثار العرض. و ضمن هذه الفرضية، المتغير الفاصل هو المستوى الدائم للإنفاق الحكومي، أو الانحرافات الموازية ذات الاتساع الكبير التي يمكن أن يكون لها تأثير تخفيضي دائم على مستوى الإنفاق الحكومي، و كل هذا سيكون له آثار في النشاط الاقتصادي.
- الثاني هو الأخذ بفرضية أنه في الأوقات العادية، التعديلات الموازية تأخذ عموماً شكل زيادات في الإيرادات، بينما في الأوقات الحرجة ستؤدي هذه التعديلات في أغلب الأحيان إلى اقتطاعات دائمة في الإنفاق الحكومي خاصة منها الأجور، من شأنها أن تنتج آثار عرض إيجابية.

(2) نماذج كينزية مع أثر العتبة: استندت على مفهوم اللاخطية انطلاقاً من أسس كينزية. في هذه النماذج، تظهر اللاخطية تبعاً للوضعية الأولية للمالية العامة خاصة منها مستويات عجز الموازنة و الدين العام، التي قد ترتفع إلى عتبة تجعل التعديلات الموازية أمراً محتوماً. فإذا كنا بصدد مستوى دين عام مقبول يمكن استدامة تحمله سيتوقع الأعوان أن تسديد هذا الدين سيقع على عاتق الأجيال اللاحقة، مما قد ينتج آثاراً كينزية للعجز الموازي. أما في وجود دين عام لا توجد المقدرة على استدامة تحمله، و لا يمكن تنفيذه أو الامتناع عن دفعه، سيتوقع الأعوان أن تسديد هذا الدين سيقع على عاتقهم، مما قد ينتج آثاراً لا كينزية أو ضد كينزية للعجز الموازي¹. (بتصرف)

3. 2- أثر السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية:

3. 2. 1- أثر السياسة المالية على الاستهلاك:

تقر النظريات الاقتصادية على أن الاستهلاك يتأثر بضرائب الدخل و مساهمات الضمان الاجتماعي. حيث تأثر الضرائب على كل من الاستهلاك و الادخار من خلال تأثيرها على دخول الأفراد أو على أثمان السلع و الخدمات، فالضرائب المباشرة تؤدي إلى تخفيض الدخل و الثروات بينما تؤدي الضرائب غير المباشرة إلى رفع أسعار السلع و الخدمات². و يتوقف هذا التأثير على كل من حجم الدخل، درجة مرونة الطلب على السلع الاستهلاكية و تصرف الدولة بمحصيلة الضرائب.

فيما يخص مساهمات الضمان الاجتماعي فيجب أن تمتح بشكل يحافظ على مستوى الاستهلاك في حالة انخفاض الدخل

الجاري.

أما حسب فرضية المكافئ الريكردي، إذا زادت الحكومة من التحويلات الاجتماعية، فإن المستهلكين يدركون بأن الحكومة سترفع من الضرائب المستقبلية مما سيدفع بالذين لا يتلقون الإعانات الاجتماعية إلى المزيد من الادخار. بالنسبة لتخفيضات الضريبة لن تؤدي إلى أي زيادة في الاستهلاك إذ يعلم المستهلكون بأن الحكومة سترفع من الضرائب المستقبلية، الشيء الذي سيدفعهم إلى الادخار من أجل الحفاظ على الاستهلاك المستقبلي عند نفس المستوى.

¹ - شيببي عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية و القدرة على استدامة تحمل العجز الموازي و الدين العام: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، 2013، ص 127-135.

² - وليد خالد الشايجي، مدخل إلى المالية العامة الإسلامية، (مرجع سابق)، ص 103.

3. 2. 2- أثر السياسة المالية على حجم الاستثمار:

أهم قناة للتأثير على الاستثمار تكون عبر معدل الفائدة، إذ أن أي سياسة مالية غير محكمة من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في معدلات الفائدة في المدى القصير، و تتسبب في ظهور بعض الضغوط التضخمية في المدى المتوسط، و هذا ما سينتج عنه نوع من المزاومة للاستثمار الخاص. القناة الثانية تركز على كيفية تأثير أدوات السياسة المالية مثل الضرائب على أرباح الشركات، اقتطاعات الضمان الاجتماعي و الإعانات المالية على قرار الاستثمار. فإذا قررت مؤسسة القيام باستثمار يجب أولاً مراعاة الأرباح الحقيقية التي ستحصل عليها بعد اقتطاع الضرائب على الأرباح، أي أن حجم الأرباح سيرتبط بشكل كبير مع نظام الضرائب على الدخل. ثانياً، تحسب الأرباح عن طريق تكلفة الإنتاج من قيمة المبيعات، غير أن تكلفة الإنتاج تتضمن الأجور التي تحتوي بدورها على اقتطاعات الضمان الاجتماعي و الضريبة على الأجور، و عليه أي زيادة في هذه الاقتطاعات ستؤدي لا محالة إلى انخفاض في الأرباح. إذن، أي قرار استثمار لابد فيه من مراعاة التكلفة المالية التي لا يمكن حسابها من متغيرات حتمية فقط، بل طبقاً للتوقعات المستقبلية لمعدلات الفائدة، معدلات التضخم، و معدلات الضريبة، و التي ترتبط بدورها بالإشارات الحكومية عن طبيعة السياسة المالية المنتهجة.

أما التحفيز على الاستثمار يكون عن طريق تخفيض الضرائب التي تفرض على أرباح المؤسسات أو إعفاء البعض منها. كما يمكن للضريبة التأثير على هيكل الاستثمارات من خلال تخفيف المعاملة الضريبية للأنشطة الاقتصادية المراد تشجيعها، و إرهاب الأنشطة غير المرغوب فيها.

3. 2. 3- آثار السياسة المالية على مستوى الأسعار:

تختلف آثار الضرائب على الأسعار حسب طبيعة الضريبة (مباشرة أو غير مباشرة)، فتؤدي الضرائب المباشرة إلى انخفاض المستوى العام للأسعار حيث تفرض هذه الضرائب على الدخل و الثروات، مما يقلل من توفر القوة الشرائية للأفراد، و بالتالي تخفيض استهلاكهم، فيقل الطلب الكلي النقدي على المعروض من السلع و الخدمات، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض المستوى العام للأسعار. أما الضرائب غير المباشرة فتؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حيث تفرض هذه الضرائب على السلع و الخدمات الاستهلاكية ذات الطلب المرتفع، مما يقلل من عرضها فترتفع أسعارها خاصة إذا لم تقدم الإعانات الحكومية لدعمها. فإذا أدت الزيادة في الحصيلة الضريبية إلى زيادة الإنفاق الحكومي، فإن القدرة الشرائية تتحسن، أي زيادة الطلب على السلع مما يؤدي إلى زيادة الأسعار. كما قد تؤدي زيادة الضرائب على المشروعات الإنتاجية في اقتصاد السوق إلى زيادة تكاليف الإنتاج و منه رفع الأسعار.

خلاصة الفصل الأول

خلاصة:

تعد السياسة المالية من بين السياسات الاقتصادية التي تدرس النشاط المالي للدولة، من خلال تنظيمها لنفقات و إيرادات الدولة لتحقيق النمو الاقتصادي و الاستقرار المالي. و قد عرفت هذه الأخيرة عدة تطورات متأثرة في ذلك بالفكر الاقتصادي؛ حيث بنا الفكر الكلاسيكي سياسته المالية على أساس الدافع الفردي و حياد الدولة و عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي. يليه الفكر الكينزي الذي أصبح مطلوباً فيه تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار و ضمان استمرار التنمية. و تم رفض فكرة التوازن الحسابي للميزانية فاستخدمت أساليب التمويل بالعجز أو الفوائد وفقاً لمتطلبات النشاط الاقتصادي. و تقوم السياسة المالية باستخدام مجموعة من الأدوات كوسيلة لتحقيق أهدافها، و هي تتمثل في السياسة الإنفاقية، السياسة الضريبية و السياسة الائتمانية.

تطورت السياسة الإنفاقية مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، و تم تقسيم الإنفاق إلى عدة أوجه وفقاً لعدة معايير و ضوابط، كما يقوم حجم الإنفاق العام على مجموعة من العوامل التي تتمثل في طبيعة النظام الاقتصادي القائم، مستوى النشاط الاقتصادي و القدرة التمويلية للاقتصاد. حيث يعد الإنفاق العام محفز و موازن في نفس الوقت لنموذج إدارة الاقتصاد الكلي.

الإيرادات العامة هي عبارة عن أداة من أدوات المالية العامة، تستخدمها الدولة لتغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. و هي تضم عائدات الدولة الاقتصادية و حصيلة الضرائب؛ التي تعد من الإيرادات السيادية الإلزامية، و التي تصنف حسب عدة معايير. و يتم تصميمها وفق مجموعة من المؤشرات حتى يكون هناك نظام ضريبي فعال، و يتم تجنب التهرب الضريبي.

يمثل النمو الاقتصادي دوراً رئيسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ و قد شغلت علاقة النمو الاقتصادي بالسياسة المالية العديد من الاقتصاديين و صناع القرار. و عليه تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم النمو الاقتصادي، و عرجنا على بعض النظريات المفسرة له، و التي ظهرت من خلال العديد من المدارس الفكرية. و تمثلت هذه النظريات في نظرية النمو الكلاسيكي، النظرية الكنزية و نظرية النمو الجديدة.

الفصل الثاني

تطور السياسة المالية و أثرها على النمو

الاقتصادي في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني

مقدمة الفصل الثاني:

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال نظام اشتراكي يعتمد على التخطيط، كمنهج لتحقيق التنمية الاقتصادية. وقد تميزت مرحلة التخطيط المركزي بسلطة الدولة في الاقتصاد و المجتمع من خلال سيطرتها على النشاط الاقتصادي (الملكية العامة). حيث قامت بتأميم الثروات الوطنية و بناء قاعدة اقتصادية تركز على نظرية الصناعات المصنعة؛ تطلبت استثمارات ضخمة حققت من خلالها معدلات نمو اقتصادي جد إيجابية، كما خفضت من معدل البطالة. هذا جعل الدولة خلال هذه الفترة توجه سياستها المالية نحو رفع إنفاقها الاستثماري، معتمدة في ذلك على عائدات البترول، التي كانت تمثل المصدر الأساسي للتمويل.

خلال فترة الثمانينات و نتيجة الأزمة النفطية الحادة سنة 1986 التي انخفض فيها سعر البرميل إلى 13\$ أمريكي للبرميل مقابل 40\$ دولار أمريكي للبرميل ما بين 1980 و 1985؛ شهد الاقتصاد الجزائري عدة اختلالات، أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما كشفت عن هشاشة القطاع الصناعي العمومي. مما دفع بالجزائر مع بداية التسعينات إلى تطبيق عدة إصلاحات جوهرية من خلال لجوئها إلى المؤسسات المالية الدولية بغرض تقليل تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، و ذلك عن طريق الانتقال من تنظيم اقتصادي مخطط إلى تنظيم اقتصادي خاضع لقوى السوق.

نتيجة ارتفاع أسعار البترول سنة 2000 إلى 28,5\$ أمريكي للبرميل سنة 1999؛ عرفت الفترة الأخيرة من الدراسة انتعاشا ملحوظا في الاقتصاد الجزائري، حيث تغيرت السياسة المالية من سياسة تقشفية إلى سياسة توسعية بغرض دعم النمو و إنعاشه. و عليه سنقوم في هذا الفصل بدراسة تطور السياسة المالية في الجزائر من خلال التطرق إلى كل أدواتها من نفقات عامة، إيرادات عامة، موازنة عامة و الدين العام و تحليل تطورها من 1970 إلى 2018. ثم سنحلل تطور معدل النمو الاقتصادي و التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

1- تطور السياسة المالية في الجزائر:

بعد الاستقلال تبنت الجزائر النظام الاشتراكي كمنهج لتنمية الاقتصادية. و ركزت على نظرية الصناعات المصنعة، مما أدى بالدولة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال من خلال رفع إنفاقها الاستثماري، معتمدا في ذلك على العائدات البترولية. لكن مع أزمة 1986 ظهر ضعف و هشاشة النظام الاقتصادي. و مع بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية لتقليل تبعية السياسة المالية للجباية البترولية. و بداية التوجه نحو اقتصاد السوق. و عليه في ما يلي سنتطرق إلى كل أداة من أدوات السياسة المالية .

1.1 - سياسة الإنفاق العام في الجزائر:

في ما يلي سنتحدث عن تقسيمات النفقات العامة التي عرفتها الجزائر؛ ثم نقوم بتحليل تطورها خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2018.

1.1.1 - تقسيم النفقات العامة في الجزائر: كان التقسيم الإداري هو السائد في فترة الدولة التقليدية ، لكن بعد تطور المحاسبة الوطنية و تأثير المنظمات الدولية، أصبح التقسيم الاقتصادي أكثر دقة و ذو أهمية كبيرة وذلك نظرا للتأثير الكبير للنفقات العامة على الاقتصاد¹. و عليه تقسم النفقات العامة في ميزانية الدولة الجزائرية إلى قسمين كما يلي:

نفقات التسيير: هي النفقات التي تسمح بإدارة نشاطات الدولة الطبيعية و العادية بشكل ملائم². و تقسم نفقات التسيير حسب المادة 24 من قانون المالية رقم 84-17 إلى أربعة أبواب كما يلي³:

- ✓ أعباء الدين العمومي و النفقات المحسوبة من الإيرادات: يحتوي هذا الباب على كل الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي و الأعباء المختلفة المحسوبة من الإيرادات. تخصيصات
- ✓ السلطات العمومية: تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية و غيرها (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي...)، و هذه النفقات مشتركة بين الوزارات.
- ✓ النفقات الخاصة بوسائل المصالح: تمثل الاعتمادات التي تخص لكل المصالح و وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين و الأدوات.
- ✓ التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تنقسم بين مختلف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاطات التربوية و الثقافية، النشاطات الاقتصادية، و الاجتماعية المرتبطة بالمساعدات و عمليات التضامن⁴.
- نفقات التجهيز: تعتبر نفقات التجهيز ذات طابع استثماري تؤدي إلى توسيع الثروة العمومية و الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي⁵. و حسب المادة 35 من قانون رقم 84-17، تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة أبواب كما يلي:

¹ - لعامة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص 35-37.

² - زغودو علي، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجمعية، الجزائر، ط4، 2011، ص 32-34.

³ - قانون رقم 84-17 مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق ل 7 يوليو 1984 يتعلق بقانون المالية، المادة 24، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 1984/07/10، ص 6.

⁴ - لعامة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، (مرجع سابق)، ص 53-55.

⁵ - زغودو علي، المالية العامة، (مرجع سابق)، ص 34-36.

✓ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛

✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

✓ النفقات الأخرى برأسمال¹.

1. 1. 2- تطور النفقات العامة:

- تطور الإنفاق في الجزائر خلال الفترة 1970-1979:

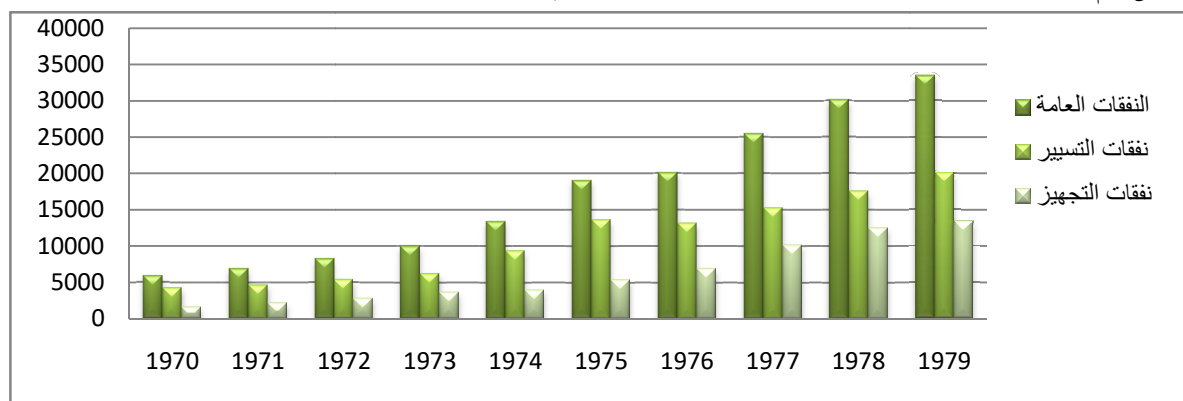
الجدول رقم 01: تطور النفقات العامة و نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر 1970-1979

الوحدة: مليون دج

السنة	نفقات التسيير	(%) لمجموع النفقات	نفقات التجهيز	(%) لمجموع النفقات	النفقات العامة	نسبتها إلى GDP
1970	4253	%72,38	1623	%27,62	5876	%24,47
1971	4687	%67,53	2254	%32,47	6941	%27,83
1972	5365	%65,45	2832	%34,55	8197	%27,04
1973	6270	%62,77	3719	%37,23	9989	%28,95
1974	9406	%70,15	4002	%29,85	13408	%24,28
1975	13656	%71,62	5412	%28,38	19068	%31,03
1976	13170	%65,46	6948	%34,54	20118	%27,25
1977	15282	%59,99	10191	%40,01	25473	%29,29
1978	17575	%58,38	12531	%41,62	30106	%28,79
1979	20090	%59,94	13425	%40,06	33515	%26,16

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائيات 1962-2011، المالية العامة، ص 211.

الشكل رقم 01: تطور النفقات العامة و نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر 1970-1979



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

عرفت هذه المرحلة بمرحلة التخطيط، حيث اتبعت الجزائر النظام الاشتراكي لتسيير اقتصادها، معتمدا في ذلك على أسلوب التخطيط المركزي لتحقيق التنمية الاقتصادية؛ مما أدى إلى تدخل قوي للدولة في الحياة الاقتصادية، و قد تجلّى ذلك في ارتفاع حجم الإنفاق العام خلال هذه الفترة. حيث ارتفعت نسبة هذا الأخير من إجمالي الناتج الداخلي الخام من %24,47 سنة 1970 إلى %29,29 سنة 1977، و يرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع نفقات التجهيز بنسبة %14 خلال هذه الفترة، حيث كانت نسبتها من إجمالي النفقات سنة 1970 تقدر بـ %27,62 و ارتفعت إلى %41,62 سنة 1978. و يرجع هذا إلى تبني الجزائر لإستراتيجية

¹ - قانون رقم 84-17 مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق لـ 7 يوليو 1984 يتعلق بقانون المالية، المادة 35، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 1984/07/10، ص 7.

الصناعات المصنعة ضمن المخطط الرباعي الأول (1970-1973) و المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، حيث منحت الدولة إمكانيات كبيرة للصناعات البترولية و صناعات الحديد و الصلب؛ خاصة بعد تأميم المحروقات سنة 1971.

و عليه إذا أردنا تفسير زيادة الإنفاق العام في الجزائر، فنسجد نوعا من التحقق النسبي لقانون Wagner، حيث يرجع هذا الأخير تزايد حجم الإنفاق العمومي لظاهرة التصنيع و ما تتطلبه من ارتفاع في حجم الاستثمارات الصناعية، هذا إذا نظرنا إلى الاتجاه العام لكل من الإنفاق العام و الناتج المحلي الإجمالي، بحيث أن زيادة النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة أدى إلى زيادة دور الدولة في القطاع الإنتاجي و غير الإنتاجي، كما أدى إلى نمو الدخل الفردي الذي كان للنفقات العمومية الدور الكبير في زيادته من خلال رفع القوة الشرائية، التي أدت إلى زيادة الطلب. إلا أن هناك بعض التحفظ فيما يخص تحقق قانون Wagner، من ناحية مبررات الإنفاق كدليل على تدخل الدولة، حيث نلاحظ أن العامل الإيديولوجي و البعد الفكري لإستراتيجية التنمية و كذلك اليسر المالي في الجزائر، لهما دور كبير في تطور النفقات¹.

-تطور الإنفاق في الجزائر خلال الفترة 1980-1989:

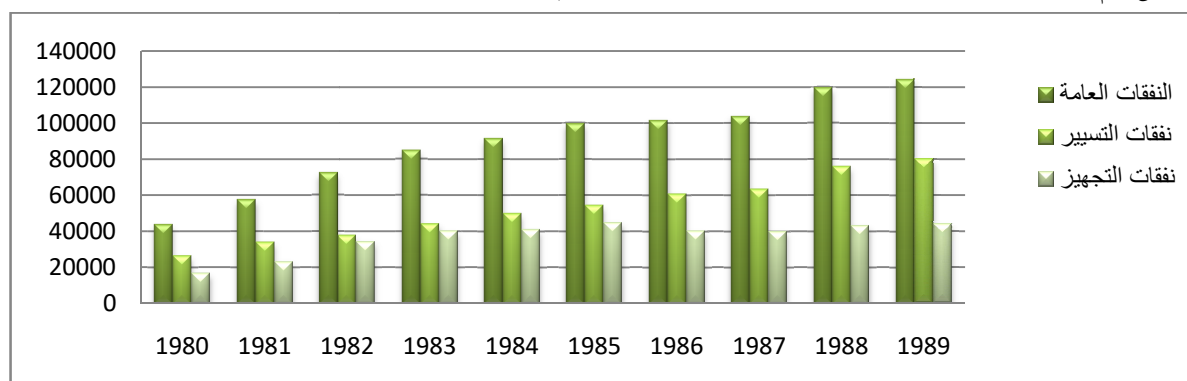
الجدول رقم 02: تطور النفقات العامة و نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر 1980-1989

الوحدة: مليون دج

السنة	نفقات التسيير	(%) لمجموع النفقات	نفقات التجهيز	(%) لمجموع النفقات	النفقات العامة	نسبتها إلى GDP
1980	26789	60,86%	17227	39,14%	44016	27,09%
1981	34205	59,33%	23450	40,67%	57655	30,12%
1982	37996	52,45%	34449	47,55%	72445	34,90%
1983	44391	52,33%	40434	47,67%	84825	36,30%
1984	50272	54,88%	41326	45,12%	91598	34,23%
1985	54660	54,75%	45181	45,25%	99841	34,27%
1986	61154	60,06%	40663	39,94%	101817	34,00%
1987	63761	61,32%	40216	38,68%	103977	32,12%
1988	76200	63,66%	43500	36,34%	119700	34,25%
1989	80200	64,42%	44300	35,58%	124500	29,41%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائيات 1962-2011، المالية العامة، ص 211.

الشكل رقم 02: تطور النفقات العامة و نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر 1980-1989



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

¹ - شبيبي عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية و القدرة على استدامة تحمل العجز الموازني و الدين العام: حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013، ص 232.

عرفت هذه المرحلة سياسة الانفتاح على الاستثمار الخاص مع بداية 1980، وفق إستراتيجية اللامركزية في النشاط الاقتصادي والصناعي، و الانطلاق نحو التخطيط للإنتاج، و ذلك ضمن المخطط الخماسي الأول (1980-1984) و المخطط الخماسي الثاني (1985-1989). و من خلال الشكل البياني و الجدول أعلاه يلاحظ ارتفاع النفقات العامة خلال الفترة 1980-1985 إذ انتقلت نسبتها من إجمالي الناتج الداخلي الخام من % 27,09 سنة 1980 إلى % 34,27 سنة 1985. و يعود ارتفاع حجم الإنفاق العام خلال هذه الفترة إلى ارتفاع نفقات التجهيز، و التي انتقلت نسبتها من إجمالي النفقات العامة من % 39,14 سنة 1980 إلى % 45,25 سنة 1985، في المقابل عرفت نفقات التسيير انخفاضا قدر ب % 6,11؛ سنة 1980 و أصبحت % 54,75 سنة 1985.

و خلال هذه المرحلة تم إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية، و تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية الأساسية لمحاولة تغيير النموذج التنموي و ذلك بتخفيض حصة الصناعة و الاهتمام بالقطاع الزراعي بعد مواجهة ندرة الموارد الاستهلاكية.¹ و مع أزمة 1986 حيث عرفت أسعار البترول انخفاضا حادا، و أصبح سعر البرميل الواحد ب 10 دولار كحد أدنى. برز ضعف النظام الاقتصادي و بالتحديد فيما يتعلق بالموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما كشفت هذه الأزمة عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العام.² حيث انخفضت النفقات العامة من % 34,27 من إجمالي النفقات سنة 1985 إلى % 32,12 من إجمالي النفقات العامة سنة 1987، و هذا نظرا لتراجع نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة من % 45,25 سنة 1985 إلى % 38,68 سنة 1987، في المقابل ارتفعت نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة من % 54,75 سنة 1985 إلى % 61,32 سنة 1987.

و مع بداية سنة 1988، و بسبب حرب الخليج العربي، بدأت تعرف الإيرادات العامة نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت من \$ 14,60 للبرميل سنة 1988 إلى \$ 18,07 للبرميل سنة 1989 ثم إلى \$ 21,73 للبرميل سنة 1990؛ إلا أن هذا لم يؤدي إلى ارتفاع نسبة الإنفاق العام، بل بالعكس انخفضت نسبة الإنفاق العام من إجمالي الناتج الداخلي من % 34,25 سنة 1988 إلى % 29,41 سنة 1989؛ و يعود هذا إلى بداية تخلي الدولة عن النظام الاشتراكي و الانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار.³

¹ - محمد براج، آفاق التنمية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بهران، 2007، ص 64-65.

² - شبيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر مقارنة تحليلية و قياسية، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد 01، يناير 2010، ص 45.

³ - شبيبي عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية و القدرة على استدامة تحمل العجز الموازني و الدين العام: حالة الجزائر، (مرجع سابق)، ص 233.

تطور الإنفاق في الجزائر خلال الفترة 1990-1999:

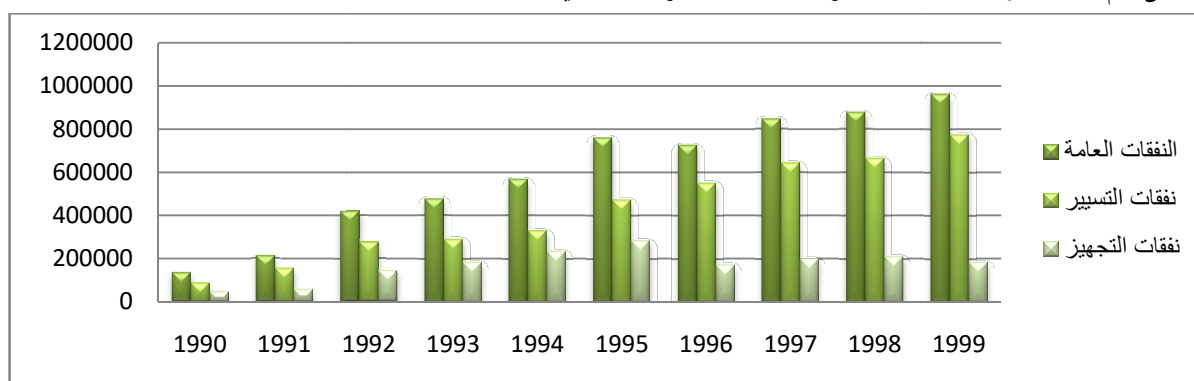
الجدول رقم 03: تطور النفقات العامة و نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر 1990-1999

الوحدة: مليون دج

السنة	نفقات التسيير	(%) لمجموع النفقات	نفقات التجهيز	(%) لمجموع النفقات	النفقات العامة	نسبتها إلى GDP
1990	88800	%65,05	47700	%34,95	136500	24,56%
1991	153800	%72,51	58300	%27,49	212100	25,12%
1992	276131	%65,72	144000	%34,28	420131	40,08%
1993	291417	%61,14	185210	%38,86	476627	40,88%
1994	330403	%58,34	235926	%41,66	566329	37,97%
1995	473694	%62,36	285923	%37,64	759617	38,16%
1996	550596	%75,99	174013	%24,01	724609	28,19%
1997	643555	%76,14	201641	%23,86	845196	30,40%
1998	663855	%75,81	211884	%24,19	875739	30,94%
1999	774695	%80,56	186987	%19,44	961682	29,70%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائيات 1962-2011، المالية العامة، ص 211.

الشكل رقم 03: تطور النفقات العامة و نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر 1990-1999



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

واصلت نسب الإنفاق العمومي الانخفاض خلال هذه الفترة حيث وصلت إلى 24,56% و 25,12% من إجمالي الناتج الداخلي الخام سنتي 1990 و 1991 على التوالي. في حين عرفت سنتي 1992، 1993 نوعا من الارتفاع في الإنفاق العمومي حيث بلغ 40,08% و 40,88% من إجمالي الناتج الداخلي الخام سنتي 1992 و 1993 على التوالي. و يعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع الأجور و الرواتب و كذا النفقات الاجتماعية، إضافة إلى نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية. ثم عادت لي تتراجع هذه النسبة بالتدرج لتصل إلى 29,70% سنة 1999؛ رغم تزايد حجم النفقات العامة بالأسعار الجارية حيث انتقلت من 136.5 مليار دج سنة 1990 إلى 961.7 مليار دج سنة 1999.

عرفت الفترة من 1990 إلى 1995 تزايدا ملحوظا في نفقات التجهيز، حيث انتقلت نسبتها من إجمالي النفقات العامة من 27,49% سنة 1991 إلى 41,66% سنة 1994، في حين عرفت نفقات التسيير تراجعا في نسبتها من إجمالي النفقات العامة من 72,51% سنة 1991 إلى 58,34% من إجمالي النفقات العامة سنة 1994.

أما خلال الفترة الثانية من 1995 إلى 1999، فقد سجلت نفقات التسيير تحسنا ملحوظا حيث انتقلت من 62,36% من إجمالي النفقات العامة سنة 1995 إلى 80,56% سنة 1999، في المقابل تراجعت نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة و انخفضت من 37,64% سنة 1995 إلى 19,44% سنة 1999.

كما عرف الإنفاق العام هو الآخر انخفاضا قدرة ب 8,46% إ تراجع من 38,16% من إجمالي الناتج الداخلي الخام سنة 1995 إلى 29,70% سنة 1999. و يرجع هذا إلى الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي الهادفة إلى تقليص الإنفاق العام و رفع كل أنواع الدعم المقدمة من طرف الدولة.

تطور الإنفاق في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2018:

الجدول رقم 04: تطور النفقات العامة و نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر 2000-2018

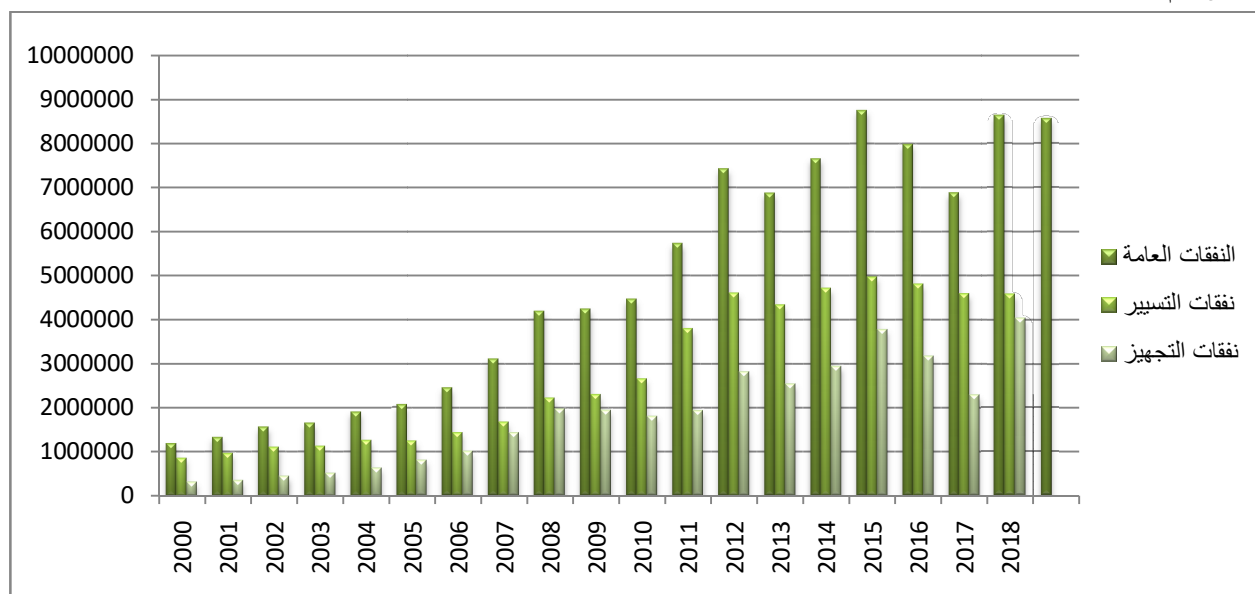
الوحدة: مليون دج

السنة	نفقات التسيير	(%) لمجموع النفقات	نفقات التجهيز	(%) لمجموع النفقات	النفقات العامة	نسبتها إلى GDP
2000	856193	72,67%	321929	27,33%	1178122	28,57%
2001	963633	72,95%	357395	27,05%	1321028	31,25%
2002	1097716	70,79%	452930	29,21%	1550646	34,29%
2003	1122761	68,49%	516504	31,51%	1639265	31,21%
2004	1250894	66,22%	638036	33,78%	1888930	30,72%
2005	1245132	60,68%	806905	39,32%	2052037	27,14%
2006	1437870	58,62%	1015144	41,38%	2453014	28,85%
2007	1674031	53,85%	1434638	46,15%	3108669	33,24%
2008	2217775	52,92%	1973278	47,08%	4191053	37,95%
2009	2300023	54,16%	1946311	45,84%	4246334	42,60%
2010	2659078	59,53%	1807862	40,47%	4466940	37,25%
2011	3797252	66,25%	1934500	33,75%	5731752	39,29%
2012	4608250	62,03%	2820416	37,97%	7428666	45,83%
2013	4335614	63,02%	2544206	36,98%	6879820	41,33%
2014	4714452	61,58%	2941714	38,42%	7656166	44,44%
2015	4972278	56,80%	3781448	43,20%	8753726	52,38%
2016	4807332	60,21%	3176848	39,79%	7984180	45,56%
2017	4591841	66,71%	2291373	33,29%	6883214	37,02%
2018	4584462	53,14%	4043316	46,86%	8627778	42,59%

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائيات 1962-2011، المالية العامة، ص 211.

- قانون المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية.

الشكل رقم 04: تطور النفقات العامة و نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر 2000-2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

شهدت العشرية الأولى من هذه الفترة تزايدا متساعدا للإنفاق العام بالأسعار الجارية حيث انتقل من 1178122 مليار دج سنة 2000 إلى 1888930 مليار دج سنة 2004 ثم إلى 4246334 مليار دج سنة 2009، و سبب هذه الزيادة يعود إلى ارتفاع أسعار البترول بعدما كانت تقدر بـ \$12,07 للبرميل سنة 1998، انتقلت إلى \$27,72 للبرميل سنة 2000 ثم إلى \$92,57 للبرميل سنة 2008 لتصل إلى \$102,58 للبرميل سنة 2011. كما بدأت الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة بتطبيق برامج استثمارية، تحتاج إلى ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد.

منها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، حيث شهدت فترة تطبيق البرنامج سيطرة نفقات التجهيز على مجموع النفقات العامة؛ و التي رغم ضعفها إلا أنها عرفت تصاعدا ملحوظا من سنة إلى أخرى. فبعد ما كانت تقدر نسبتها بـ 19,44% من إجمالي النفقات سنة 1999 انتقلا إلى 27,05% من إجمالي النفقات سنة 2001، ثم إلى 33,78% من إجمالي النفقات سنة 2004. أما نفقات التسيير فرغم ارتفاع قيمتها الجارية من 856193 مليار دج سنة 2000 إلى 1250894 مليار دج سنة 2004، نتيجة ارتفاع الأجور و الرواتب؛ إلا أن نسبتها من مجموع النفقات العامة عرفت تراجعا مستمرا، حيث نزلت نسبتها من 72,95% من إجمالي النفقات سنة 2001 إلى 66,22% من إجمالي النفقات سنة 2004.

في سنة 2005 و مع بداية تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) سجلت النفقات العامة زيادة بنسبة 8,6% مقارنة بسنة 2004. كما سجلت نفقات التسيير انخفاضا بنسبة 0,57% (حيث كانت تقدر بـ 1250894 مليار دج سنة 2004 و أصبحت 1245132 مليار دج سنة 2005). أما نفقات التجهيز فقد عرفت ارتفاع بنسبة 16,88% (من 638036 مليار دج سنة 2004 إلى 806905 مليار دج سنة 2005). يعود تراجع نفقات التسيير في سنة 2005 مقارنة بسنة 2004 إلى انخفاض التحويلات الجارية بنسبة 16%، وكذا انخفاض الفوائد على الدين العام بنسبة 14,08%، أما الأجور و الرواتب فقد ارتفعت بنسبة 10,8%. أما فيما يخص ارتفاع نفقات التجهيز، فالنفقات التي سجلت زيادة كبيرة تتعلق بقطاعات الري و الموارد المائية، الزراعية و الصيد البحري، البنية التحتية الاقتصادية. من جهة أخرى انخفض الإنفاق المتعلق بالصناعات التحويلية و الخدمات

الإنتاجية و البنية التحتية الاجتماعية و الثقافية و الإسكان و الخطط المجتمعية مقارنة بسنة 2004.¹ في السنة الثانية من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي سنة 2006 عادت لترتفع قيمة نفقات التسيير من جديد إلى 1437870 مليار دج سنة 2006 بعد الانخفاض الذي سجلته في 2005، لكن نسبة مساهمتها في مجموع النفقات العامة واصل انخفاضه فسجل 58,62% من إجمالي النفقات العامة سنة 2006 مقابل 60,68% سنة 2005، ثم 52,92% سنة 2008. بالنسبة للنفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي فقد عرفت تصاعدا متتاليا من 27,14% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005 إلى 28,85% سنة 2006 ثم 37,95% سنة 2008 و 42,60% سنة 2009. كما واصلت نفقات التجهيز صعودها، حيث كانت نسبة مساهمتها في مجموع النفقات العامة 41,38% من إجمالي النفقات سنة 2006 مقابل 39,32% سنة 2005؛ لتصل إلى 47,08% من إجمالي النفقات سنة 2008. و قد نتجت هذه الزيادة عن ارتفاع نفقات البنى التحتية الاقتصادية و الإدارية، و التي تعتبر أهم النفقات و تمثل 37,6% من مجموع نفقات التجهيز في سنة 2008، في حين أن كل النفقات الأخرى التي لها وزنا جوهريا في مجموع نفقات التجهيز، فإما انخفضت أو بقيت ثابتة.² في سنة 2009 عادت نفقات التسيير لتسيطر على النفقات العامة بنسبة 54,16% سنة 2009 ثم 59,53% من إجمالي النفقات سنة 2010. و يعود ارتفاع نفقات التسيير أساسا إلى ارتفاع في نفقات المستخدمين ب 32,7% و التحويلات الجارية ب 11,4%، منها نفقات خدمات الإدارات (المستشفيات و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري)، كما ارتفعت معاشات المجاهدين ب 17,2% في سنة 2009. أما نفقات التجهيز فقد سجلت تراجعا بنسبة 1,4% في 2009 (من 1973278 مليار دج سنة 2008 إلى 1946311 مليار دج سنة 2009) و 6% في 2010 (من 1946311 مليار دج سنة 2009 إلى 1807862 مليار دج سنة 2010). يعود ذلك لتراجع نفقات البنى التحتية الاقتصادية و الإدارية بنسبة 16,5% في 2009 و 29,6% في 2010، و هي تعتبر إلى حد بعيد الأهم في نفقات الاستثمار.

تمثل سنة 2010 بداية برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) الذي سطرته الدولة. حيث بلغت نفقات الميزانية العامة خلال هذه السنة مستوى 4466940 مليار دج مقابل 4246334 مليار دج سنة 2009 أي بزيادة تساوي 6,3% بعد شبه الاستقرار في 2009.³ و بلغت زيادة نفقات الميزانية الكلية نسبة 28,3% سنة 2011، ثم 22,5% سنة 2012. أما في سنة 2013 فقد بلغت نفقات الميزانية الكلية مستوى 6879820 مليار دج مقابل 7428666 مليار دج سنة 2012، أي بانخفاض قدره 13,7%. ثم عادة لترتفع نفقات الميزانية العامة سنة 2014 إلى مستوى 7656166 مليار دج، بنسبة زيادة قوية 16,1%⁴ أما سنة 2015 فسجلت نسبة زيادة ضعيفة قدرت ب 9,4%. و نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، فقد ارتفعت نفقات الميزانية الكلية في سنة 2015 إلى 52,38% مقابل 44,44% سنة 2014 و 41,33% سنة 2013، في وضع اتسم بانخفاض في القيمة الإجمالية للناتج الداخلي.⁵

بالنسبة لنفقات التسيير فقد عادة لتسيطر على مجموع النفقات العامة، حيث سجلت نسبة 66,25% من إجمالي النفقات سنة 2011 حيث تعتبر أكبر نسبة خلال هذه الفترة. أما سنة 2013 فقد انتقلت نفقات التسيير من 4608250 مليار دج سنة 2012 إلى 4335614 مليار دج، أي بانخفاض في حدود 12%. نتج هذا الانخفاض أساسا عن انخفاض في التحويلات الجارية، و

¹ - Banque d'Algérie, **Rapport 2005 : Evolution économique et monétaire en Algérie, 16 Avril 2006, p 80.**

² - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص 110.

³ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، جويلية 2011، ص 81-82.

⁴ - بنك الجزائر، تقارير سنوات 2011، 2012، 2013، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، أكتوبر 2012، نوفمبر 2013، نوفمبر 2014، ص 93، 101، 90، على التوالي.

⁵ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص 81.

بقدر أقل من انخفاض نفقات المستخدمين.¹ ثم عادة لترتفع نفقات التسيير من جديد سنة 2014 بـ 8,8% وواصلت نموها في سنة 2015 بنسبة متواضعة 2,7%؛ كما انخفضت نسبة مساهمتها في إجمالي النفقات العامة إلى 56,80%.

أما نفقات التجهيز فقد عرفت تراجعاً في سيطرتها على مجموع النفقات العامة خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة (2005-2008)؛ لكن تبقى مستقرة على العموم حيث قدرة نسبة مساهمتها بـ 33,75% سنة 2011 و 37,97% سنة 2012، ثم 38,42% سنة 2014.

في سنة 2013 عرفت نفقات التجهيز انخفاضا قدر بـ 17%، حيث انتقلت من 2820416 مليار دج سنة 2012 إلى 2544206 مليار دج. و يعود هذا الانخفاض إلى نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 614.1 مليار دج سنة 2012 إلى 243.6 مليار دج في 2013.

في سنة 2016 بلغت نفقات الميزانية الكلية 7984180 مليار دج، مقابل 8753726 مليار دج سنة 2015، أي بانخفاض قدره 4,7%. واصلت انخفاضها إلى 6883214 مليار دج سنة 2017. و بالنسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، تراجعت نفقات الميزانية العامة من 52,38% سنة 2015 إلى 45,56% سنة 2016 ثم إلى 37% سنة 2017. بالنسبة لنفقات التسيير عرفت تراجعاً هي الأخرى من 4972278 مليار دج سنة 2015 إلى 4807332 مليار دج سنة 2016، و 4591841 مليار دج سنة 2017. كما عرفت نفقات التجهيز هي الأخرى تراجعاً خلال هاتين السنتين، فانتقلت من 3781448 مليار دج سنة 2015 إلى 3176848 مليار دج سنة 2016، ثم 2291373 مليار دج سنة 2017. و هذا راجع إلى انخفاض مداخل البلاد، نتيجة الانخفاض المتواصل لأسعار المحروقات. كما يعود إلى التدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف.² في سنة 2018 ارتفعت نفقات الميزانية العامة إلى 8627778 مليار دج، أي بحوالي 20%. كما سجلت ارتفاعاً بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي، فقدرت بـ 42,59% و هذا بسبب ارتفاع نسبة مساهمة نفقات التجهيز في إجمالي النفقات العامة، حيث قدرت نسبة مساهمتها بـ 46,86% مقابل 33,29% سنة 2017. و هذا لارتفاع قيمتها الجارية إلى 4043316 مليار دج أما نفقات التسيير فواصلت انخفاضها إلى 4584462 مليار دج، كما تراجعت نسبة مساهمتها في إجمالي النفقات العامة إلى 53,14% مقابل 66,71% سنة 2017.

1. 2- سياسة الإيرادات العامة في الجزائر:

في ما يلي سنتطرق إلى الإيرادات العامة في الجزائر، و كيف قام المشرع الجزائري بتصنيفها في قانون المالية. ثم سنقوم بتحليل تطورها من 1970 إلى 2018.

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، (مرجع سابق)، ص 92.

² - هدى بن محمد، عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، العدد 5 يناير 2020، ص 53-54.

1. 2. 1- تصنيف الإيرادات العامة:

الإيرادات العامة هي وسيلة مالية تستخدمها الدولة لتغطية نفقاتها؛ و قد تطور دورها من مجرد أداة مالية تضخ الأموال اللازمة في الخزينة العمومية، إلى أداة تؤثر في الاقتصاد لتحقيق أهداف السياسة المالية و السياسة الاقتصادية ككل. و قد صنفها المشرع الجزائري حسب قانون المالية رقم 84-17 المادة 11؛ كما يلي¹:

- ✓ إيرادات ذات الطابع الجبائي و كذا حاصل الغرامات؛
- ✓ مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- ✓ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة و الأتاوي؛
- ✓ الأموال المخصصة للهدايا و الهبات و المساهمات؛
- ✓ التسديد برأسمال للقروض و التسيقات الممنوحة من قبل الدولة من الميزانية العامة و كذا الفوائد المترتبة عنها؛
- ✓ مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- ✓ مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

و عليه يتم تقسيم الإيرادات العامة لميزانية الدولة الجزائرية إلى قسمين هما الإيرادات الضريبية (إيرادات إجبارية) و الإيرادات غير الضريبية (إيرادات اختيارية) و ذلك كما يلي :

– الإيرادات الإجبارية: تتمثل في الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية و بدون مقابل، و هي: الإيرادات الجبائية، الإيرادات البترولية، الغرامات و مدفوعات صناديق المساهمة للميزانية العامة للدولة².
(أ) إيرادات جبائية: هي مجموع الضرائب التي تمس مراحل معينة من الاستهلاك أو الإنتاج أو الثروة³، و هي تصنف ضمن الموازنة العامة كما يلي:

- ضرائب مباشرة: هي الضرائب التي تستهدف مختلف المداخيل كالضريبة على الدخل الإجمالي و الضرائب على أرباح الشركات الصناعية و التجارية و غير التجارية، الضريبة على رؤوس الأموال و الثروات... إلخ⁴.
- حقوق التسجيل و الطابع: و هي تفرض على العقود القانونية و كل الوثائق المدنية والقضائية مثل: حقوق تسجيل انتقال رأس المال، طوابع جوازات السفر و رخص السياقة و بطاقة التعريف الوطني.
- الضرائب على رقم الأعمال: هي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك تفرض على مجمع المواد الاستهلاكية.
- الضرائب غير المباشرة: تفرض على المواد المستهلكة غير الخاضعة للرسم على رغن الأعمال (الذهب، البلاطين، الكحول...).
- الحقوق الجمركية: تخضع لها المواد الموجهة الاستيراد أو التصدير.

¹ - قانون رقم 84-17 مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق ل 7 يوليو 1984 يتعلق بقانون المالية، المادة 11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 1984/07/10، ص 5.

² - لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، (مرجع سابق)، ص 48.

³ - كمال رزيق، بوعلام رحوني، تقييم السياسة الجبائية في الجزائر، الملتقى الوطني حول "السياسة الجبائية في الجزائر في الألفية الثالثة"، جامعة سعد دحلب البليدة، 11-12/05/2003، ص 1.

⁴ - أريال الله محمد، السياسة المالية و دورها في تفعيل الاستثمار -حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص 67.

(ب) الجباية البترولية: تتمثل في الضريبة على إنتاج البترول السائل و الغاز هذا من جهة، و الضريبة المباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث و الاستغلال و النقل عبر القنوات؛ من جهة أخرى.

(ج) صناديق المساهمة: هي مؤسسات اقتصادية عمومية في شكل شركات لتسيير القيم المنقولة، تخضع للقانون التجاري، و تعمل عوننا ائتمانيا للدولة التي تسند إليها رؤوس أموال عامة تتولى تسييرها المالي.¹

(د) الغرامات: هي عقوبات تفرضها هيئة قضائية مثل المحكمة أو مجلس المحاسبة؛ كما قد تفرضها هيئة إدارية كمفتش الأسعار و مفتش الجمارك.

— الإيرادات الاختيارية: تتمثل في الموارد المدفوعة من قبل الأشخاص بصفة اختيارية مقابل سلع أو خدمات تقدمها لهم الدولة، و هي:

(أ) مداخيل أملاك الدولة: و هي المداخيل التي تجمعها الدولة من خلال تصفيتها لثروتها أو استغلالها في شكل خدمة، إجارة أو رخصة؛ و عليه من خلال هذا نميز بين نوعين من مداخيل أملاك لدولة و هي:

- مداخيل التصفية: و هي المداخيل التي تحصل عليها الدولة من خلال تصفية ثروتها، عن طريق بيع سلع أو أملاك لم تعد تستنفع منها مثل: مداخيل التنازل عن الأراضي التابعة للدولة، العقارات، المساكن، المتاجر، السيارات الإدارية و غيرها.
- مداخيل الاستغلال: تحصل عليها الدولة نتيجة الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي تمنحها الدولة للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الخواص أو العموميين ليستفيدوا منها، مثل: مداخيل استغلال المناجم و الغابات، حقوق الصيد، مداخيل استخراج المنتجات من الأملاك العمومية، رخص إنشاء محطات توزيع المشتقات البترولية على حافة الطرق العمومية، و كذا القنوات و أشغال نقل و توزيع الماء، الكهرباء و الغاز التي يتم إنشاؤها في باطن الطرق العمومية.

(ب) التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة: وهي مكافآت تحصل عليها الدولة مقابل استعمال خدماتها، و هي ثلاثة أنواع نذكرها كالتالي:

- مكافآت نتيجة النشاطات الصناعية و التجارية للدولة؛
- مكافآت نتيجة النشاطات المالي للدولة، كالنشاطات المصرفية؛
- مكافآت نتيجة النشاطات الإدارية.

(ج) أموال المساهمات و الهبات: هي موارد تحصل عليها الدولة بدون مقابل من طرف الأشخاص بشكل اختياري لتمويل نفقة عمومية.²

¹ - قانون رقم 88-03 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق لـ 12 يناير 1988 يتعلق بصناديق المساهمة، المادتين 11 و 12، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 1988/01/13، ص4.

² - عمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، (مرجع سابق)، ص 50-51.

1. 2. -2 تطور الإيرادات العامة في الجزائر:

سيتم تقسيم فترة الدراسة هذه إلى مرحلتين، و كل مرحلة إلى فترتين. المرحلة الأولى من 1970 إلى 1989، والمرحلة الثانية من 1990 إلى 2018.

- تطور الإيرادات العامة من 1970 إلى 1989:

سنقوم بتحليل تطور الإيرادات في الجزائر خلال هذه المرحلة من 1970 إلى 1989 من خلال تقسيمها إلى فترتين كالتالي:
الجدول رقم 05: تطور الإيرادات العامة والإيرادات الجبائية 1979-1970

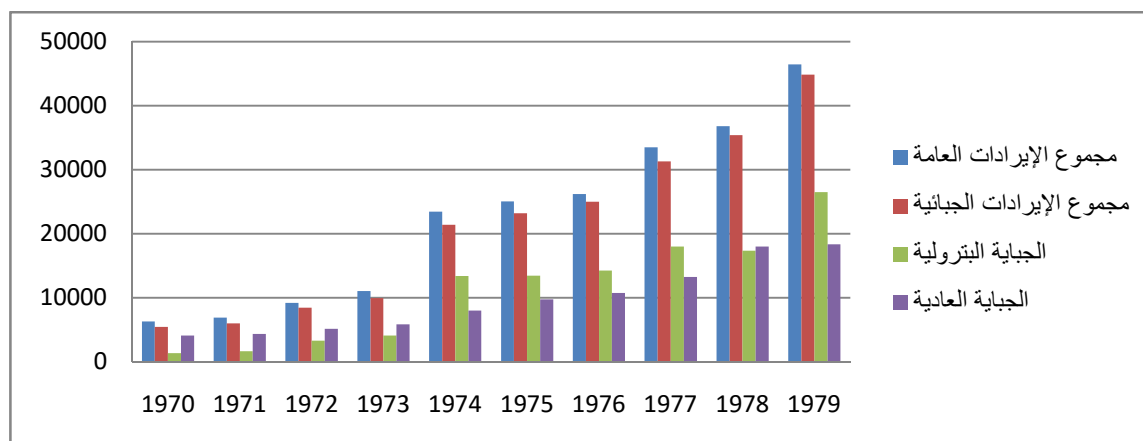
الوحدة: مليون دج

السنوات	الجبائية العادية	% إلى إ. ج	الجبائية البترولية	% إلى إ. ج	مج. إ. ج	% مج. إ. ج إلى PIB	مج. إ. ع	% مج. إ. ع إلى PIB
1970	4 106	75,26%	1350	24,74%	5456	22,72%	6306	26,26%
1971	4 334	72,45%	1648	27,55%	5982	23,98%	6919	27,74%
1972	5 156	61,13%	3278	38,87%	8434	27,82%	9178	30,27%
1973	5 842	58,68%	4114	41,32%	9956	28,85%	11067	32,07%
1974	8 000	37,38%	13399	62,62%	21399	38,75%	23438	42,44%
1975	9 733	41,96%	13462	58,04%	23195	37,75%	25052	40,77%
1976	10 739	43,00%	14237	57,00%	24976	33,83%	26215	35,51%
1977	13 260	42,39%	18019	57,61%	31279	35,97%	33479	38,50%
1978	18 014	50,92%	17365	49,08%	35379	33,84%	36782	35,18%
1979	18 328	40,87%	26516	59,13%	44844	35,01%	46429	36,25%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائيات 1962-2011، المالية العامة، ص 211.

إ. ج: إيرادات جبائية؛ مج. إ. ج: مجموع إيرادات جبائية؛ مج. إ. ع: مجموع إيرادات عامة.

الشكل رقم 05: تطور الإيرادات العامة و الإيرادات الجبائية 1979-1970



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

الجدول رقم 06: تطور الإيرادات العامة و الإيرادات الجبائية 1980-1989

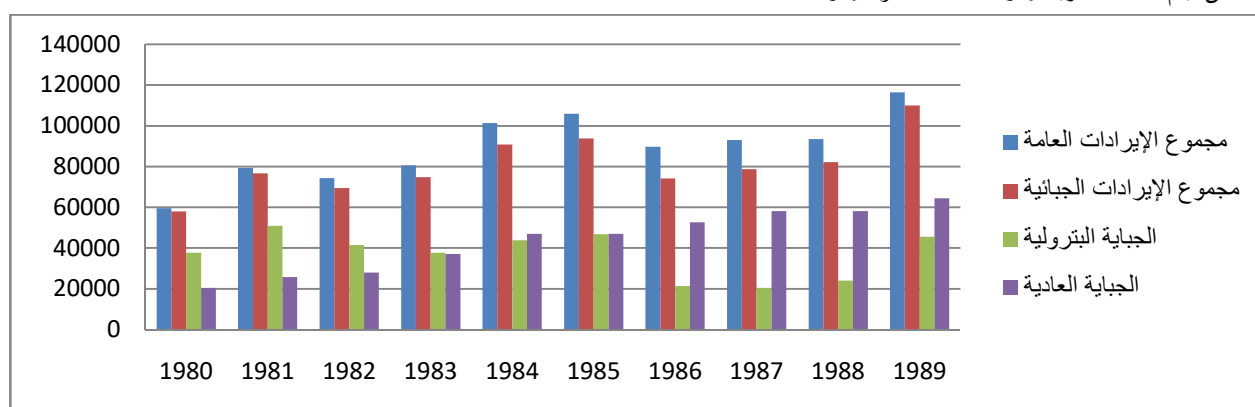
الوحدة: مليون دج

السنوات	الجبائية العادية	% إلى إ. ج.	الجبائية البترولية	% إلى إ. ج.	مج. إ. ج.	% مج. إ. ج. إلى PIB	مج. إ. ع.	% مج. إ. ع. إلى PIB
1980	20362	35,09%	37658	64,91%	58020	35,70%	59594	36,67%
1981	25760	33,58%	50954	66,42%	76714	40,08%	79384	41,48%
1982	27990	40,30%	41458	59,70%	69448	33,45%	74246	35,76%
1983	37141	49,62%	37711	50,38%	74852	32,03%	80644	34,51%
1984	46968	51,72%	43841	48,28%	90809	33,93%	101365	37,88%
1985	46992	50,11%	46786	49,89%	93778	32,19%	105850	36,34%
1986	52656	71,07%	21439	28,93%	74095	24,74%	89690	29,95%
1987	58215	73,98%	20479	26,02%	78694	24,31%	92984	28,73%
1988	58100	70,68%	24100	29,32%	82200	23,52%	93500	26,75%
1989	64500	58,64%	45500	41,36%	110000	25,99%	116400	27,50%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائيات 1962-2011، المالية العامة، ص 211.

إ. ج.: إيرادات جبائية؛ مج. إ. ج.: مجموع إيرادات جبائية؛ مج. إ. ع.: مجموع إيرادات عامة.

الشكل رقم 06: تطور الإيرادات العامة و الإيرادات الجبائية 1980-1989



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

أ) الفترة 1970-1979: عرفت هذه الفترة ارتفاع في الإيرادات العامة التي انتقلت من 26,26% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1970 إلى 42,44% سنة 1974 نظرا لبداية ارتفاع أسعار البترول، و منه ارتفاع الجبائية البترولية، حيث انتقلت من 24,74% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1970 إلى 62,62% سنة 1974. أما الجبائية العادية فقد عرفت تراجعا من 75,26% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1970 إلى 37,38% سنة 1974.

من سنة 1975 إلى 1979 عرفت نسبة الجبائية العادية نوعا من التحسن حيث سجلت أعلى نسبة لها خلال هذه الفترة بـ 50,92% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1978؛ مقابل الجبائية البترولية التي سجلت أقل نسبة لها 49,08% سنة 1978 من إجمالي الإيرادات الجبائية.

أهم ما ميز هذه الفترة، هو أن النظام الضريبي الجزائري، كان نظام موروث عن النظام الفرنسي، في هيكله الجبائي وتقسيماته الضريبية، و الفرق الوحيد كان في ارتفاع معدلات الضرائب نظرا للحاجة القصوى للتمويل آنذاك¹. و قد توالى الإصلاحات الضريبية مع مرور السنوات.

ب) الفترة 1980-1989: مع بداية هذه الفترة و نظرا لارتفاع أسعار البترول من \$12,52 للبرميل سنة 1974 إلى \$37,10 للبرميل سنة 1981²، عرفت الإيرادات الجبائية البترولية ارتفاعا قدر بـ 66,42% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1981، و هي تعتبر أعلى نسبة خلال هذه الفترة و الفترة التي سبقتها. و قد انعكس هذا على مجموع الإيرادات العامة التي ارتفعت هي الأخرى من 36,25% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1979 إلى 41,48% سنة 1981 و التي تعتبر أعلى نسبة خلال هذه الفترة. أما بالنسبة للإيرادات الجبائية العادية فقد سجلت أدنى نسبة لها خلال هذه الفترة بـ 33,58% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1981.

لكن مع بداية انخفاض أسعار البترول، و انطلاقا من سنة 1982 بدأت يعرف نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات الجبائية تراجعا، حيث انخفضت بحوالي 6,7% في سنة 1982، إذ انتقلت من 66,42% سنة 1981 إلى 59,70% سنة 1982. و قد تواصلت انخفاضات نسبة مساهمة الجباية البترولية؛ و مع أزمة البترول سنة 1986 نظرا لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى \$13,93 للبرميل، انخفضت نسبة مساهمة الجباية البترولية بحوالي 21% خلال هذه السنة غداً انتقلت من 49,89% من إجمالي إيرادات الجبائية سنة 1985 إلى 28,93% سنة 1986. ثم إلى 26,02% سنة 1987 و هي تعد أدنى نسبة لها خلال هذه الفترة. و هذا ما قد انعكس بشكل سابي على إجمالي الإيرادات العامة، حيث انخفضت بحوالي 6,3% خلال هذه السنة، إذ انتقلت من 36,34% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1985 إلى 29,95% من هذا الناتج سنة 1986، و 28,73% سنة 1987، ثم 26,75% سنة 1988. علما أن الجباية العادية قد سجلت ارتفاعا ملحوظا ابتداء من سنة 1982، حيث ارتفعت نسبتها من إجمالي الإيرادات الجبائية من 40,30% سنة 1982 إلى 71,07% سنة 1986، ثم 73,98% سنة 1987 و هي أعلى نسبة لها خلال هذه الفترة.

من الملاحظ أن الجباية البترولية و الإيرادات البترولية هي المتحكم أو المسيطر الأول على الإيرادات العامة للبلاد. فبارتفاعها ترتفع إيرادات الدولة، و عند انخفاضها تتراجع الإيرادات العامة، مما يؤدي إلى عجز في رصيد الميزانية؛ و تظهر مشاكل في تمويل الاقتصاد. فيعاد النظر في الجباية العادية و الدور الذي يجب أن تلعبه لتوازن ميزانية الدولة.

¹ - بلال حميد، السياسة الضريبية في الجزائر، مذكرة ماستر في الحقوق و العلوم السياسية، قسم حقوق، تخصص القانون العام للأعمال، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/06/09، ص14.

² - معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2014-2015، ص252.

- تطور الإيرادات العامة من 1990 إلى 2018:

سنقوم بتقسيم هذه المرحلة إلى فترتين كما يلي:

الجدول رقم 07: تطور الإيرادات العامة و الإيرادات الجبائية 1990-1999

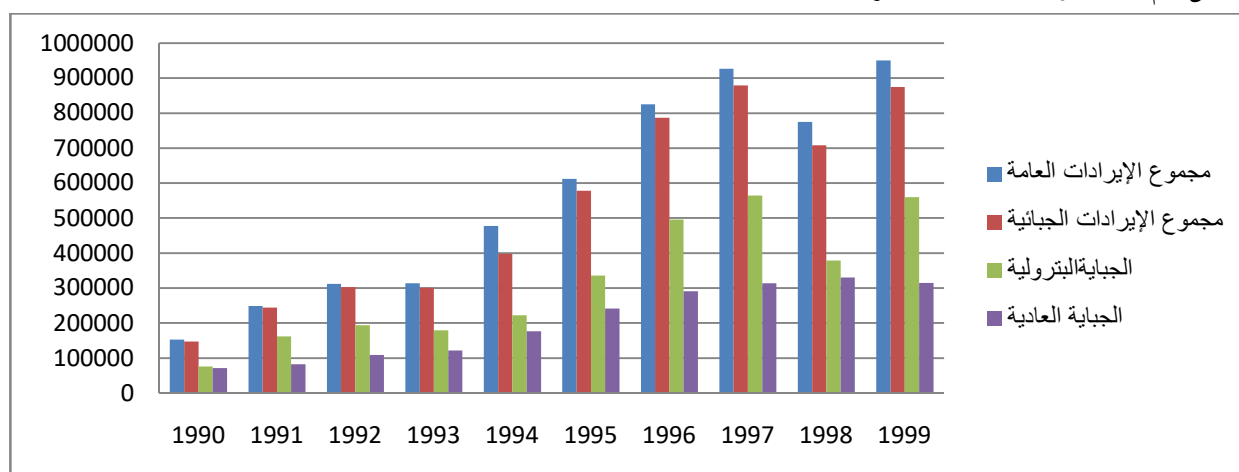
الوحدة: مليون دج

السنوات	الجبائية العادية	% إلى إ. ج	الجبائية البترولية	% إلى إ. ج	مج. إ. ج	% مج. إ. ج / PIB	مج. إ. ع	% مج. إ. ع / PIB
1990	71100	48,27%	76200	51,73%	147300	26,50%	152500	27,44%
1991	82700	33,87%	161500	66,13%	244200	28,92%	248900	29,47%
1992	108864	35,97%	193800	64,03%	302664	28,87%	311864	29,75%
1993	121469	40,40%	179218	59,60%	300687	25,79%	313949	26,93%
1994	176174	44,23%	222176	55,77%	398350	26,71%	477181	31,99%
1995	241992	41,86%	336148	58,14%	578140	29,04%	611731	30,73%
1996	290603	36,94%	495997	63,06%	786600	30,61%	825157	32,11%
1997	314013	35,73%	564765	64,27%	878778	31,61%	926668	33,33%
1998	329828	46,56%	378556	53,44%	708384	25,03%	774511	27,36%
1999	314767	35,98%	560121	64,02%	874888	27,02%	950496	29,35%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائيات 1962-2011، المالية العامة، ص 211.

إ. ج: إيرادات جبائية؛ مج. إ. ج: مجموع إيرادات جبائية؛ مج. إ. ع: مجموع إيرادات عامة.

الشكل رقم 07: تطور الإيرادات العامة و الإيرادات الجبائية 1990-1999



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

الجدول رقم 08: تطور الإيرادات العامة و الإيرادات الجبائية 2000-2018

الوحدة: مليون دج

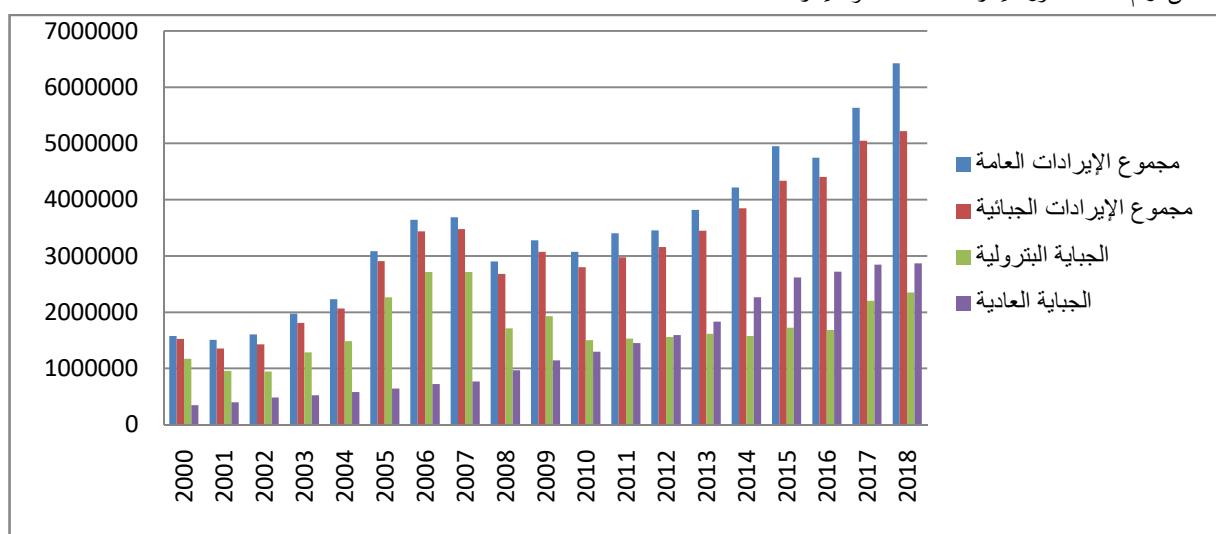
السنوات	الجبائية العادية	% إلى إ. ج	الجبائية البترولية	% إلى إ. ج	مج. إ. ج	% مج. إ. ج / PIB	مج. إ. ع	% مج. إ. ع / PIB
2000	349502	22,95%	1173237	77,05%	1522739	36,93%	1578161	38,27%
2001	398238	29,40%	956389	70,60%	1354627	32,05%	1505526	35,62%
2002	482896	33,87%	942904	66,13%	1425800	31,52%	1603188	35,45%
2003	524925	29,00%	1284975	71,00%	1809900	34,46%	1974466	37,59%
2004	580411	28,09%	1485699	71,91%	2066110	33,60%	2229899	36,26%
2005	640472	22,02%	2267836	77,98%	2908308	38,46%	3082828	40,77%
2006	720884	20,99%	2714000	79,01%	3434884	40,40%	3639925	42,81%
2007	766750	22,04%	2711850	77,96%	3478600	37,19%	3687900	39,43%
2008	965289	36,01%	1715400	63,99%	2680689	24,27%	2902448	26,28%
2009	1146612	37,31%	1927000	62,69%	3073612	30,83%	3275362	32,86%
2010	1297944	46,36%	1501700	53,64%	2799644	23,35%	3074644	25,64%
2011	1448898	48,65%	1529400	51,35%	2978298	20,41%	3403108	23,33%
2012	1595750	50,54%	1561600	49,46%	3157350	19,48%	3455650	21,32%
2013	1831400	53,13%	1615900	46,87%	3447300	20,71%	3820000	22,95%
2014	2267450	58,97%	1577730	41,03%	3845180	22,32%	4218180	24,48%
2015	2616370	60,29%	1722940	39,71%	4339310	25,96%	4952700	29,63%
2016	2722680	61,81%	1682550	38,19%	4405230	25,14%	4747430	27,09%
2017	2845374	56,39%	2200120	43,61%	5045494	27,13%	5635514	30,31%
2018	2869776	54,98%	2349694	45,02%	5219470	25,76%	6424490	31,71%

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائيات 1962-2011، المالية العامة، ص 211.

- قانون المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية.

إ. ج: إيرادات جبائية؛ مج. إ. ج: مجموع إيرادات جبائية؛ مج. إ. ع: مجموع إيرادات عامة.

الشكل رقم 08: تطور الإيرادات العامة و الإيرادات الجبائية 2000-2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

أ) الفترة 1990-1999: بعد الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد نتيجة تراجع أسعار البترول سنة 1986 و تراجع معدلات النمو، و تزايد حجم المديونية الخارجية،¹ أصبح من الضروري القيام بإصلاحات عميقة على مستوى الاقتصاد؛ و قد مست هذه الإصلاحات النظام الضريبي، ففي 1987 تم إنشاء لجنة وطنية لإصلاح النظام الضريبي، و قد قدمت هذه الأخيرة تقريرا مفصلا حول الإصلاحات الضريبية في الجزائر سنة 1989. و التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1992. و من بين أهداف هذا الإصلاح الجبائي مايلي:²

- تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار و توجيهه نحو الاستثمار.
- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل و العمل على حماية القدرة الشرائية.
- إرساء نظام ضريبي بسيط و مستقر في تشريعاته.
- إعادة هيكلة و تنظيم المصالح الجبائية.
- تحقيق أهداف اجتماعية و تتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية بين المكلفين من خلال:
 - ❖ التمييز بين الأشخاص المعنوية و الأشخاص الطبيعية و إخضاع كل طرف لمعاملة خاصة.
 - ❖ التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة النسبية.
 - ❖ توسيع تطبيق مختلف أنواع الاقتطاعات و مراعاة المقدرة التكاليفية للمكلف و التقليل من الإعفاءات.
- تحقيق أهداف اقتصادية و تتمثل في:
 - ❖ عدم عرقلة وسائل الإنتاج.
 - ❖ توفير حوافز للقطاع الخاص و خلق جو المنافسة بين المؤسسات.
 - ❖ تعبئة الادخار المحلي و توجيهه نحو المشاريع الإنتاجية.
- تحقيق أهداف مالية تتمثل في:
 - ❖ إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.
 - ❖ جعل الجباية العادية تغطي نفقات تسيير الميزانية العامة للدولة.
- تحقيق أهداف تقنية و تتمثل في:
 - ❖ عصرنه الإدارة الضريبية.
 - ❖ تبسيط النظام الضريبي.

يتضمن هذا الإصلاح الضريبي تأسيس ثلاث ضرائب جديدة و هي: الضريبة على الدخل الإجمالي IRG، و التي حلت مكان الضريبة التكميلية على الدخل IGR، والتي كانت تعبر عن ازدواجية الضريبة للمكلف بما. الضريبة على أرباح الشركات IBS جاءت لتعويض نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية، و قد طبقت على كل من المؤسسات الوطنية و الأجنبية. أما الضريبة الثالثة فهي الرسم على القيمة المضافة TVA، و التي جاءت لتبسيط نظام الضرائب غير المباشرة، فحلت محل الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP و الرسم الوحيد الإجمالي على تقديم الخدمات TUGPS؛ و بذلك أصبحت تتوافق و نظام المعاملات الدولية.

من خلال تقييم مردودية النظام الضريبي بعد هذه الإصلاحات الجبائية، الرامية إلى التحسين من مردودية الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية. و بالنظر إلى تطور حصيلة الضرائب، نلاحظ أن الجباية البترولية لا تزال تهيمن و بشكل كبير على تمويل ميزانية الدولة، حيث ارتفعت نسبة الجباية البترولية من 51,73% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1990 إلى 64,03% سنة 1992، ثم عادت لتتراجع سنة 1993 إلى 59,60% نتيجة انخفاض قيمة الجباية البترولية من 193800 مليار دج سنة 1992 إلى 179218 مليار

¹ - ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، 2003، ص 24.

² - كمال رزيق، بوعلام رحوني، تقييم السياسة الضريبية في الجزائر، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الجزائر الألفية الثالثة جامعة البلدة، 11-12-2003، ص 4-5.

دج سنة 1993. و بعد ارتفاع أسعار البترول مرة أخرى سنة 1996 عادت لترتفع نسبة الجباية البترولية إلى 63,06% و 64,27% من إجمالي الإيرادات الجبائية خلال 1993 و 1994 على التوالي. في المقابل ارتفعت نسبة الجباية العادية بقيمة 4,4% سنة 1993 حيث انتقلت من 35,97% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1992 إلى 40,40% سنة 1993، ثم 44,23% سنة 1994. لكن عادت لتراجع مرة أخرى بعد ارتفاع الجباية البترولية، حيث انخفضت إلى 36,94% و 35,73% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنتي 1996 و 1997 على التوالي. ومن خلال الجدول أعلاه يتضح مدى سيطرت الجباية البترولية في مجموع الإيرادات العامة، حيث عند انخفاض نسبة الجباية البترولية سنة 1993 انخفضت نسبة الإيرادات العامة من إجمالي الناتج المحلي، من 29,75% سنة 1992 إلى 26,93%. و مع ارتفاعها سنة 1996 عاودت الارتفاع نسبة الإيرادات العامة، حيث انتقلت من 30,73% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1995 إلى 32,11% و 33,33% سنتي 1996 و 1997 على التوالي.

(ب) الفترة 2000-2018: أدى ارتفاع أسعار البترول بداية من سنة 2000 إلى ارتفاع مردودية الجباية البترولية، حيث انتقلت نسبتها من 64,02% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1999 إلى 77,05% سنة 2000؛ في المقابل عرفت الجباية العادية تراجعا ملحوظا حيث انتقلت من حوالي 36% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1999 إلى حوالي 23% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 2000. ثم ارتفعت إلى 33,87% سنة 2002، لكن ما لبثت أن انخفضت إلى 22,02% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 2005، ثم إلى 20,99% سنة 2006 حيث تعد أدنى نسبة لها خلال هذه الفترة. في حين عرفت الجباية البترولية أعلى نسبة لها خلال هذه السنة نظرا لارتفاع أسعار البترول، و قد قدرت بـ 79,01%، و هذا ما أثر على إجمالي الإيرادات العامة، حيث سجلت هي الأخرى أعلى نسبة لها خلال هذه الفترة و قد قدرت بـ 42,81% من إجمالي الناتج المحلي.

مع بداية انخفاض أسعار النفط في سنة 2008 بدأت تتراجع نسبة الجباية البترولية تدريجيا، حيث انخفضت إلى حدود 64% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 2008 ثم 51,35%، 41,03% و 38,19% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 2011، 2014 و 2016 على التوالي. و هذا ما أثر سلبا على مجموع الإيرادات العامة حيث انتقلت من 3687900 مليار دج سنة 2007 إلى 2902448 مليار دج سنة 2008، بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي انتقلت من 36,43% سنة 2007 إلى 26,28% سنة 2008 ثم إلى 23,33% سنة 2011. هذا رغم أن الإيرادات العادية سجلت تحسنا حيث انتقلت من حوالي 22% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 2007 إلى حوالي 36% سنة 2008، ثم 48,65%، 58,97% و 61,81% سنة 2011، 2014 و 2016 على التوالي. و في سنتي 2017 و 2018 تراجعت نسبة الإيرادات العادية إلى 56,39% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 2017 ثم 54,98% سنة 2018 نظرا لتحسن نسبة الجباية البترولية إلى 43,61% سنة 2017 (من 1682550 مليار دج سنة 2016 إلى 2200120 مليار دج سنة 2017) ثم 45,02% سنة 2018. أما الإيرادات العامة هي الأخرى ارتفعت من 27,09% من إجمالي الناتج المحلي إلى 30,31% سنة 2017 و 31,71% سنة 2018.

1. 3- الموازنة العامة في الجزائر:

سنقوم بتعريف الموازنة العامة في الجزائر حسب قانون المالية، ثم نذكر أهم مبادئها و هيكلها، و من ثم نشرح دورة الموازنة العامة، و كيف يتم اعتمادها و إقرارها و تنفيذها و الرقابة عليها. و في الأخير سيتم تحليل تطور توازن الميزانية خلال الفترة 1970-2018. ثم تطور الدين العام في الجزائر خلال نفس فترة الدراسة.

1. 3. 1- مفهوم الموازنة العامة في الجزائر:

حسب المادة 6 من القانون رقم 84-17 المتعلق بقانون المالية؛ فإن الميزانية العامة للدولة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفق الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها.¹ و عليه الميزانية هي مجموع الإيرادات و النفقات السنوية، و يتم تنفيذها استنادا لقانون المالية.

1. 3. 2- مبادئ الموازنة العامة في الجزائر:

أثناء تحضير الموازنة العامة فهي تخضع لمجموعة من المبادئ أو القواعد الفنية، و ذلك لتسهيل عملية مراقبة النشاط المالي للحكومة و هي كما يلي:

(أ) مبدأ السنوية: يعني أن الموازنة تصلح لسنة واحدة مقبلة، و ذلك ليتسنى للسلطة التشريعية مراقبة الأعمال المالية للسلطة التنفيذية بشكل دائم. إلا أن هناك استثناءات تخرج عن هذا المبدأ، و هي تتمثل في اعتبارين هما:

- الاعتبارات الفنية و التطبيقية المتعلقة بتصحيح آثار مبدأ سنوية الميزانية العامة للدولة.
- اعتبارات سياسية و اقتصادية متعلقة بمشاكل الاستثمارات و البرامج المخططة.²

(ب) مبدأ الوحدة: و هو أن تكون هناك ميزانية واحدة تضم كافة النفقات و الإيرادات العامة مهما كانت طبيعتها، بحيث يتم التصويت عليها مرة واحدة و بشكل عام من طرف السلطة التشريعية.³ كما يجب أن تظهر الإيرادات و النفقات العامة للدولة في بيان واحد وبشكل مفصل، ليسهل التعرف على المركز المالي للدولة، و من تم التحقق من توازن الميزانية العامة ما يسمح برقابة السلطة التشريعية. يعرف هذا المبدأ بعض الاستثناءات تتمثل في:

- الميزانية الملحقة: توجد بعض المؤسسات العمومية التي لا تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن الدولة، فتمنحها الدولة ميزانية ملحقة بالميزانية العامة؛ مثل الموازنة الخاصة بالبريد و المواصلات. و هذا ما ورد في نص القانون 84-17 في المادة 44-45.
- الحسابات الخاصة بالجزينة: تتمثل في الحسابات المفتوحة في كتابات الخزينة تقيد فيها إيرادات و نفقات مصالح الدولة، التي تجريها تنفيذاً لأحكام قانون المالية و لكن خارج الميزانية العامة للدولة. و قد صنف قانون 84-17 هذه الحسابات إلى: الحسابات التجارية، حسابات التخصيص الخاص، حسابات التسبيقات، حسابات القروض، حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية كالمساعدات للدول.⁴

(ج) مبدأ الشمولية: هو مكمل للمبدأ الذي سبقه، و يقصد به إدراج كافة الإيرادات و النفقات في ميزانية الدولة دون أي مقاصة أو تخصيص بينهما. حيث يبنى هذا المبدأ على قاعدتين هما:

- قاعدة الناتج الخام أي أن الإيرادات و النفقات تسجل بمبلغها الخام (دون مقاصة)،
- قاعدة عدم التخصيص أي أن مجموع الإيرادات تخصص لتغطية مجموع النفقات.

¹ - قانون رقم 84-17 مورخ في 08 شوال عام 1404 الموافق لـ 07 يوليو 1984 يتعلق بقوانين المالية، المادة 06، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 1984/07/10، ص4.

² - لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، (مرجع سابق)، ص88.

³ - دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص383.

⁴ - لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، (مرجع سابق)، ص104.

إلا أنه في حالة عدم كفاية الإيرادات المخصصة لتغطية نفقة ما، يمكن أن ينص قانون المالية صراحة على تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات و تكتسي هذه العمليات حسب الحالات الأشكال التالية: الميزانيات الملحققة، الحسابات الخاصة للخزينة.¹

(د) مبدأ توازن الموازنة: يعبر عن التوازن بين الإيرادات و النفقات العامة. قد يكون هناك عجز موازني يعبر عن الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة. و يكون إما عجز مقصود تحدته الدولة بمحض إرادتها، أو عجز غير مقصود.

1. 3. 3- هيكل الموازنة العامة في الجزائر:

لدراسة هيكل الموازنة العامة يجب التطرق للمعايير التي تبوب عمليات الموازنة أي النفقات العامة و الإيرادات العامة.

(أ) تبويب النفقات العامة: عرف التبويب النفقات عدة تغيرات و ذلك تبعا لتغير دور الدولة.

- التبويب الإداري: يعتمد على معيارين: التبويب حسب الوزارات؛ أي حسب الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير. التبويب حسب طبيعة الاعتمادات؛ أي توزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات.

- التبويب الوظيفي: حسب هذا التبويب تقسم الوظائف في الجزائر إلى:

- الخدمات العامة كالإدارة العامة و الأمن؛
- الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم؛
- الخدمات الاقتصادية كالزراعة و الصناعة؛
- النفقات غير القابلة للتخصيص كفاءة الدين العام.

- التبويب الاقتصادي: حسب هذا النوع تقسم النفقات إلى:

- نفقات التسيير و التجهيز؛

- نفقات المصالح الإدارية و نفقات التحويل.

- التبويب المالي: من الناحية المالية تقسم النفقات إلى:

- نفقات نهائية: تمثل تكاليف نهائية، تخرج بشكل نهائي كرواتب الموظفين أو تكاليف الأشغال العمومية.
- نفقات مؤقتة: و هي تتعلق بالخزينة، و تمثل جزء من الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة.

(ب) تبويب الإيرادات العامة: تبويب الإيرادات وفق معيار قانوني و اقتصادي.

- التبويب القانوني: يعتمد على استخدام القوة العمومية لتحصيل الإيرادات.

- التبويب الاقتصادي: يقوم على مصدر الاقتطاع. و عليه نميز بين التبويب قبل إصلاحات 1991 التي اعتمدت على الاقتطاع من الضرائب على الدخل، الثروة و ضرائب الاستغلال. أما التبويب بعد إصلاحات 1991 فيعتمد على الضرائب على الدخل و أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة.²

1. 3. 4- دورة الموازنة العامة في الجزائر:

تمر الموازنة العامة بمجموعة من المراحل المتتالية والمتداخلة في معظم الأنظمة المالية. و المراحل التي تمر بها دورة الموازنة في الجزائر هي كالتالي³:

¹ - قانون رقم 84-17 مؤرخ في 08 شوال عام 1404 الموافق ل 07 يوليو 1984 يتعلق بقوانين المالية، المادة 08، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 1984/07/10، ص4.

² - لعامة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، (مرجع سابق)، ص34-38.

³ - انظر: لعامة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، (مرجع سابق)، ص220-230.

- تقدير الميزانية العامة في الجزائر: هي المرحلة التي تحدد فيها نفقات و إيرادات الدولة لسنة مقبلة، ويجب تقدير النفقات قبل الإيرادات لضمان السير الحسن لمصالح الدولة.

(أ) تقدير النفقات العامة: حسب المادة 25 من القانون 84-17 فإنه يجب تبرير مجموع الاعتمادات اللازمة لتغطية نفقات التسيير في كل سنة و لا تحول الاعتمادات المفتوحة لسنة مالية إلى السنة الموالية؛ أما نفقات التجهيز فترتبط بإجراءات الحطة، حيث نصت المادة 35 من نفس القانون على أن تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة و وفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة أبواب هي: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الأخرى برأسمال¹.

(ب) تقدير الإيرادات العامة: بما أن إيرادات الدولة الجزائرية تعتمد على إيرادات المحروقات بالدرجة الأولى ووجب التنبؤ بكافة المتغيرات الاقتصادية الداخلية منها و الخارجية؛ لتقدير إيرادات الميزانية، كما يتم الاعتماد على آخر البيانات الجبائية المحصل عليها، مع استرشاد القائمين بالتقدير بالإيرادات التي حصلت في السنوات السابقة.

- إعداد الخطوط الرئيسية للموازنة: بوزارة المالية و على مستوى المديرية العامة للموازنة يتم القيام بالتعديلات المحتملة على مشروع الموازنة، و من ثم يحولها رئيس الحكومة إلى مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية لمناقشتها و المصادقة عليها، لتدمج بعد ذلك في قانون المالية و يودعها رئيس الحكومة لدى المجلس الشعبي الوطني لاعتمادها².

1. 3. 5- اعتماد و إقرار الموازنة العامة:

يتم اعتماد الموازنة العامة من قبل السلطة التشريعية، و ذلك بالمصادقة على توقعات الحكومة الخاصة بالنفقات و الإيرادات العامة للسنة المقبلة. عند إيداع مشروع قانون المالية لدى البرلمان، يحول فوراً للجنة المالية و الموازنة لدراسته بعمق، و إعطاء التعديلات التي تراها مناسبة. من بعد ذلك يحول الملف إلى الجلسة العلنية للمجلس الشعبي الوطني لمناقشته و المصادقة عليه، و من ثم يرفع مرة ثانية لمجلس الأمة لتأكيد نتيجة الغرفة الأولى أو رفضها. في النهاية بعد اعتماد المشروع يتم توقيعه من قبل رئيس الجمهورية لإعطائه صفة الرسمية و الشرعية و ينشر في الجريدة الرسمية.

1. 3. 6- تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر و رقابتها:

- تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر: يتم تنفيذ عمليات الميزانية العامة من خلال تنفيذ النفقات و الإيرادات العامة و ذلك كما يلي:

(أ) تنفيذ النفقات العامة: تمر بمرحلتين هما المرحلة الإدارية و المرحلة المحاسبية.

- المرحلة الإدارية: يشرف على تنفيذها الأمر بالصرف عبر ثلاث عمليات و هي:
الارتباط بالنفقة: هو قرار عن هيئة عمومية لتأكيد أن على عاتقها التزام بالنفقة؛
تصفية النفقة: لتصفية النفقة يجب إثبات أنها أنجزت فعلاً، ثم يحدد مبلغ النفقة، و يتم التأكد من أنه مستحق و لم يدفع من قبل؛

الأمر بدفع النفقة: و هو توجيه أمر للمحاسب بدفع النفقة (حوالة الدفع).

- المرحلة المحاسبية: يتولى فيها المحاسب العمومي عملية دفع المال إلى دائن الدولة لإبراء الدين العمومي.

¹ - قانون رقم 84-17 مؤرخ في 08 شوال عام 1404 الموافق لـ 07 يوليو 1984 يتعلق بقوانين المالية، المادة 25 و 35، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 1984/07/10، ص 6-7.

² - بماء الدين طويل، دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر: 1990-2010، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2016، ص 172.

ب) تنفيذ الإيرادات العام: إجراءات تحصيل الإيرادات العامة تمر بثلاث عمليات وهي:

- الإثبات: هو إجراء يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي.
- الإحالة على التحصيل: أي تحديد المبلغ الصحيح الواقع على المدين لصالح الدائن العمومي و الواجب تحصيله.
- التحصيل: تتم عملية تحصيل الإيرادات العامة حسب طريقتين:

التحصيل بالتراضي: و هو أن يدفع المكلّف الضريبة المستحقة عليه في تاريخ استحقاقها؛

التحصيل الجبري: و هو أن يلجأ المحاسب العمومي إلى الإكراه لتحصيل الديون العمومية، إذا تجاوز تاريخ استحقاقها و لم تدفع.

- الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر: تتزامن الرقابة مع مرحلة التنفيذ، وهي تأخذ الأشكال التالية في الجزائر: رقابة إدارية، رقابة مجلس المحاسبة، رقابة برلمانية¹.

أ) الرقابة الإدارية: و هي رقابة الهيئة التنفيذية على نفسها (رقابة ذاتية)، و تقوم بها وزارة المالية من خلال الأجهزة المختصة التابعة لها، و عليه يوجد ثلاثة أنواع من الرقابة الإدارية:

- الرقابة السابقة على النفقات التي يلتزم بها: و تتم من قبل مفتش الوظيف العمومي و المراقب المالي؛
- رقابة المحاسب العمومي أثناء التنفيذ: تتم هذه الرقابة أثناء التنفيذ و بعد تأشير المراقب المالي؛
- رقابة المفتشية العامة للمالية: تقوم بها هيئة مستقلة تابعة لوزير المالية، و هي من الرقابة اللاحقة على أعمال المحاسب، من خلال ما تم دفعه أو تحصيله.

ب) رقابة مجلس المحاسبة: تشجع الاستعمال الفعال و الصارم للموارد، الوسائل المادية و الأموال العمومية، إضافة إلى إجبارية تقديم الحسابات و تطوير شفافية تسيير المالية العمومية.

ج) رقابة برلمانية: و هي تراقب عملية تنفيذ الموازنة العمة من خال الآليات التالية:

- قانون ضبط الموازنة: أي يجب أن تقدم الحكومة للبرلمان بغرفتيه عرضا عن استعمال الاعتمادات التي أقرتها لكل سنة مالية، حيث يقر هذا القانون نتائج السنة (فائض أو عجز)، بالإضافة إلى نتائج تسيير عمليات الخزينة.
- لجان التحقيق: يمكن لغرفتي البرلمان إنشاء لجنة تحقيق في أي وقت و في أي قضية.

¹ - مجّد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة الجزائر، ص 110-116.

1. 3. 7- تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2018:

تنقسم فترة الدراسة هذه إلى مرحلتين من 1970 إلى 1989 و المرحلة الثانية من 1990 إلى 2018.

أ- توازن الميزانية العامة في الجزائر من 1970 إلى 1989:

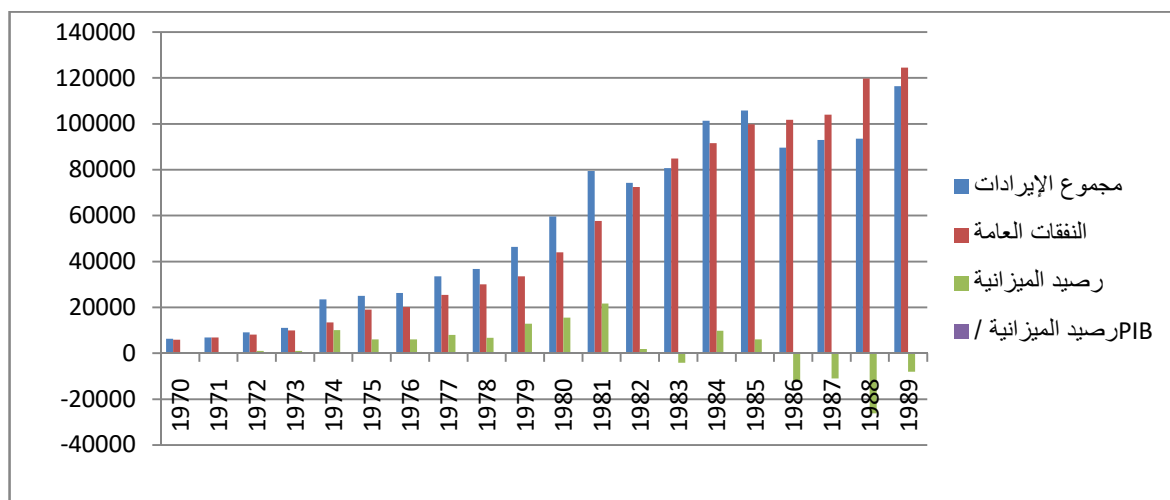
الجدول رقم 09: تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر من 1970 إلى 1989

الوحدة: مليون دج

السنوات	مجموع الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية	رصيد الميزانية/PIB
1970	6306	5876	430	1,79E-06
1971	6919	6941	-22	-8,82E-08
1972	9178	8197	981	3,24E-06
1973	11067	9989	1078	3,12E-06
1974	23438	13408	10030	1,82E-05
1975	25052	19068	5984	9,74E-06
1976	26215	20118	6097	8,26E-06
1977	33479	25473	8006	9,21E-06
1978	36782	30106	6676	6,38E-06
1979	46429	33515	12914	1,01E-05
1980	59594	44016	15578	9,59E-06
1981	79384	57655	21729	1,14E-05
1982	74246	72445	1801	8,68E-07
1983	80644	84825	-4181	-1,79E-06
1984	101365	91598	9767	3,65E-06
1985	105850	99841	6009	2,06E-06
1986	89690	101817	-12127	-4,05E-06
1987	92984	103977	-10993	-3,40E-06
1988	93500	119700	-26200	-7,50E-06
1989	116400	124500	-8100	-1,91E-06

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني الإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائيات 1962-2011، المالية العامة، ص 211.

الشكل رقم 09: تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر من 1970 إلى 1989



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 09

سجل رصيد الميزانية سنة 1970 فائض قدر بـ 0,43 مليار دج أي بنسبة 1,79% من إجمالي الناتج الداخلي. لكن في سنة 1971 التي تبنى فيها الاقتصاد الجزائري النظام الاشتراكي، تحول رصيد الميزانية إلى عجز قدر بـ 0,22 مليار دج (أي 22 مليون دج) و هو يمثل نسبة 0,09% من إجمالي الناتج الداخلي، و يعود ذلك إلى ارتفاع النفقات العامة بنسبة 18,12% و هو يمثل ضعف الزيادة في معدل الإيرادات العامة و الذي قدر فقط بنسبة 9,72% خلال سنة 1971. و قد تم في هذه السنة اعتماد إصلاحات جديدة لتسهيل تمويل المخطط الرباعي الأول. كانت تهدف هذه الإصلاحات الاقتصادية و المالية لإخراج مجموع نفقات الاستثمار من الميزانية العامة حيث نتج عن ذلك تحقيق مالي على الخزينة و عودة توازن الميزانية العامة و تحول العجز إلى فائض¹ حيث سجل رصيد الميزانية سنة 1972 فائض قدر بـ 981 مليون دج، و هو يمثل نسبة 3,24% من إجمالي الناتج الداخلي و هذا راجع إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة 32,64%، و هو أكبر من معدل الزيادة في النفقات العامة الذي قدر بـ 18,09%، و ذلك نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية البترولية بنسبة 98,9% خلال سنة 1972.

خلال السنوات التالية من 1973 إلى 1982، استمر رصيد الميزانية العامة في تسجيل فوائض، و يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول التي ساعدت في تغطية عجز الميزانية العامة نتيجة مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الميزانية العامة، حيث تم تسجيل أعلى فائض في رصيد الميزانية سنة 1981 قدر بـ 21729 مليون دج، و هو يمثل 11,35% من إجمالي الناتج الداخلي، و هذا نتيجة ارتفاع معدل الإيرادات العامة بنسبة 33,20% مقابل 30,98% من نسبة ارتفاع معدل النفقات العامة.

لكن في سنة 1983، سجل رصيد الميزانية عجز قدر بـ 4181 مليون دج، و هو يمثل 1,79% من إجمالي الناتج الداخلي، و يرجع هذا العجز إلى زيادة النفقات العامة بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الإيرادات العامة، و ذلك نتيجة لانخفاض إيرادات الجباية البترولية بنسبة 9,04% سنة 1983، و نظرا لانخفاض أسعار البترول إلى \$29,31 للبرميل خلال هذه السنة.

و في سنة 1984، سجل رصيد الميزانية فائض قدر بـ 9767 مليون دج، و هو يمثل نسبة 3,65% من إجمالي الناتج الداخلي. و في سنة 1985 سجل رصيد الميزانية فائض بمقدار أقل من سنة 1984؛ قدر بـ 6009 مليون دج أي بنسبة 2,06% من إجمالي الناتج الداخلي.

¹ - عمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، (مرجع سابق)، ص 142-144.

بفعل أزمة 1986، الناجمة عن الانخفاض الشديد لأسعار المحروقات، ظهر العجز من جديد ابتداء من سنة 1986 حيث قدر بـ 12127 مليون دج أي بنسبة 4,05% من إجمالي الناتج الداخلي و هذا راجع لانخفاض الإيرادات العامة بنسبة 15,27% خلال هذه السنة. و قد بلغ هذا العجز أشده سنة 1988 حيث قدر بـ 26200 مليون دج أي بنسبة 7,50% من إجمالي الناتج الداخلي، و ذلك نتيجة ارتفاع النفقات العامة بنسبة 15,12% خلال هذه السنة، مقابل ارتفاع ضعيف للإيرادات العامة بنسبة 0,55%. نظرا لارتفاع الإيرادات العامة بنسبة 24,49% سنة 1989 تقلص العجز خلال هذه السنة ليصل إلى 8100 مليون دج أي بنسبة 1,91% من إجمالي الناتج الداخلي.

ب- تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر من 1990 إلى 1999:

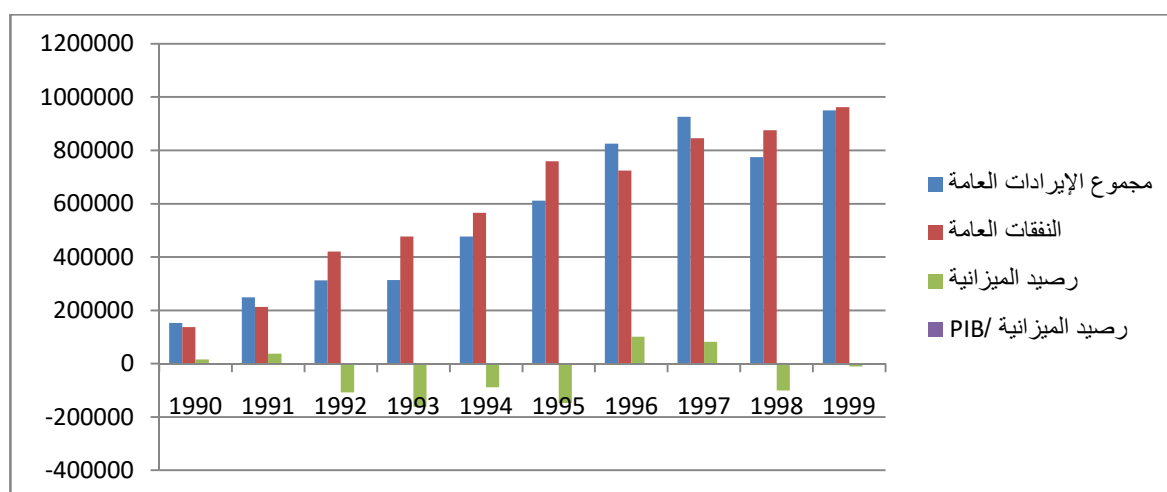
الجدول رقم 10: تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر من 1990 إلى 1999.

الوحدة: مليون دج

السنوات	مجموع الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية	رصيد الميزانية/PIB
1990	152500	136500	16000	2,88E-06
1991	248900	212100	36800	4,36E-06
1992	311864	420131	-108267	-1,03E-05
1993	313949	476627	-162678	-1,40E-05
1994	477181	566329	-89148	-5,98E-06
1995	611731	759617	-147886	-7,43E-06
1996	825157	724609	100548	3,91E-06
1997	926668	845196	81472	2,93E-06
1998	774511	875739	-101228	-3,58E-06
1999	950496	961682	-11186	-3,45E-07

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني الإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائيات 1962-2011، المالية العامة، ص 211.

الشكل رقم 10: تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر من 1990 إلى 1999



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 10

عرف رصيد الميزانية مع بداية التسعينات حالة فائض، و ذلك كنتيجة للإصلاحات التي اتبعتها الدولة خلال هذه الفترة. و قد بلغ هذا الفائض 16000 مليون دج أي بنسبة 2,88% من إجمالي الناتج الداخلي، و يعود ذلك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة بنسبة 31,01% خلال هذه السنة نتيجة زيادة الإيرادات الجبائية بنسبة 33,91%.

خلال سنة 1991 سجل هذا الفائض ارتفاعا وصل إلى 36800 مليون دج و هو يمثل 4,36% من إجمالي الناتج الداخلي. و يعود ذلك إلى تضاعف إيرادات الجباية البترولية و التي انتقلت من 76.2 مليار دج سنة 1990 إلى 161.5 مليار دج سنة 1991 (أي ارتفعت بنسبة 111,94% في سنة 1991).

لكن لم يستمر هذا الفائض حيث ظهر العجز مرة أخرى ابتداء من سنة 1992 إلى غاية 1995. حيث قدر بـ 108267 مليون دج سنة 1992 و هو يمثل نسبة 1,03% من إجمالي الناتج الداخلي. ثم ارتفع هذا العجز سنة 1993 إلى 162678 مليون دج أي بنسبة 1,40% من إجمالي الناتج الداخلي. و يعود ذلك أساسا إلى تراجع أسعار البترول من \$21,73 للبرميل سنة 1990 إلى \$16,13 للبرميل سنة 1993، مما أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية إضافة إلى ارتفاع النفقات العامة بنسبة 98,08% سنة 1992 و 13,44% سنة 1993.

في سنة 1994 تقلص العجز إلى 89148 مليون دج أي بنسبة 5,98% من إجمالي الناتج الداخلي. إلا أنه عاد ليرتفع سنة 1995 إلى 147886 مليون دج أي بنسبة 7,43% من إجمالي الناتج الداخلي، و ذلك بسبب زيادة الإيرادات العامة بوتيرة أضعف من تزايد النفقات العامة، حيث ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 28,19% سنة 1995، في حين ارتفعت النفقات العامة بـ 34,12% خلال هذه السنة.

في سنة 1996 سجل رصيد الميزانية فائض قدر بـ 100548 مليون دج أي بنسبة 3,91% من إجمالي الناتج الداخلي، و يعود ذلك أساسا إلى تزايد الإيرادات العامة بنسبة 34,88% سنة 1996. إلا أن هذا الفائض تراجع مقداره إلى 81472 مليون دج سنة 1997 أي بنسبة 2,93% من إجمالي الناتج الداخلي. كما أن انخيار أسعار البترول إلى \$12,07 للبرميل سنة 1998، أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بنسبة 33,65% خلال هذه السنة. هذا ما جعل رصيد الميزانية يسجل عجز يقدر بـ 101228 مليون دج أي بنسبة 3,58% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1998. أما في سنة 1999 فقد تقلص عجز الموازنة إلى 11186 مليون دج أي ما يعادل 3,45% من إجمالي الناتج الداخلي. و ذلك نظرا لارتفاع أسعار البترول إلى \$17,27 للبرميل، مما أدى إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية بنسبة 47,90% سنة 1999.

ج- تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر من 2000 إلى 2018:

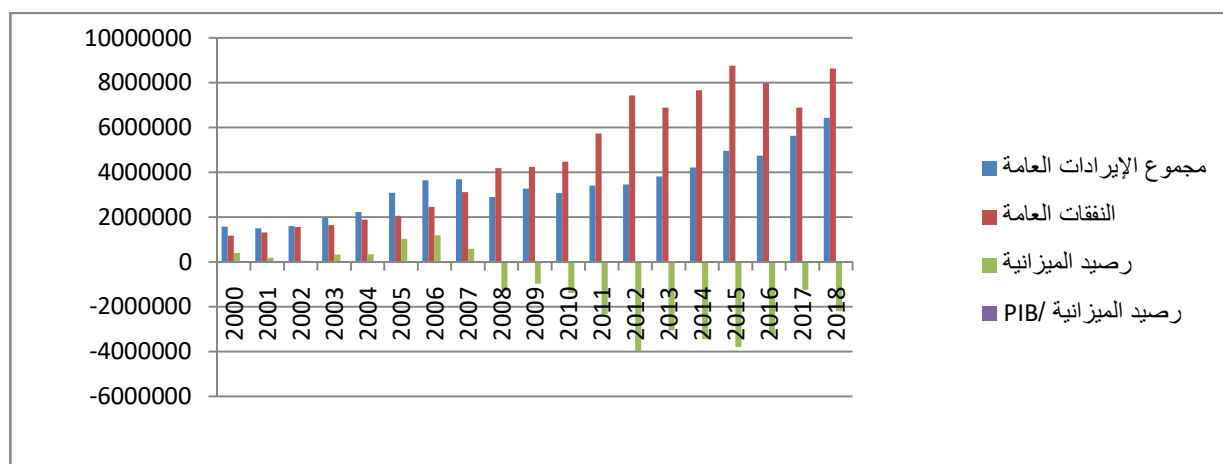
الجدول رقم 11: تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر من 2000 إلى 2018 الوحدة: مليون دج

السنوات	مجموع الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية	رصيد الميزانية/ PIB
2000	1578161	1178122	400039	9,70E-06
2001	1505526	1321028	184498	4,36E-06
2002	1603188	1550646	52542	1,16E-06
2003	1974466	1639265	335201	6,38E-06
2004	2229899	1888930	340969	5,55E-06
2005	3082828	2052037	1030791	1,36E-05
2006	3639925	2453014	1186911	1,40E-05
2007	3687900	3108669	579231	6,19E-06
2008	2902448	4191053	-1288605	-1,17E-05
2009	3275362	4246334	-970972	-9,74E-06
2010	3074644	4466940	-1392296	-1,16E-05

-1,60E-05	-2328644	5731752	3403108	2011
-2,45E-05	-3973016	7428666	3455650	2012
-1,84E-05	-3059820	6879820	3820000	2013
-2,00E-05	-3437986	7656166	4218180	2014
-2,27E-05	-3801026	8753726	4952700	2015
-1,85E-05	-3236750	7984180	4747430	2016
-6,71E-06	-1247700	6883214	5635514	2017
-1,09E-08	-2203288	8627778	6424490	2018

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني الإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائيات 1962-2011، المالية العامة، ص 211.

الشكل رقم 11: تطور توازن الميزانية العامة في الجزائر من 2000 إلى 2018



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 11

خلال هذه الفترة عرفت الثمن سنوات الأولى فوائض متتالية لرصيد الميزانية نظرا لتحسن الأوضاع المالية العامة الجزائرية. حيث في سنة 2000 سجل فائض في رصيد الميزانية بمقدار 400039 مليون دج و الذي يمثل نسبة 9,70% من إجمالي الناتج الداخلي. و ذلك لارتفاع الجباية البترولية بنسبة 109,5% في سنة 2000.

كما عرفت سنة 2006 أعلى فائض لرصيد الميزانية و الذي قدر بـ 1186911 مليون دج و هو يمثل 1,40% من إجمالي الناتج الداخلي. بعد ما كان يقدر بـ 340969 مليون دج سنة 2004، ثم 1030791 مليون دج سنة 2005. و مع حلول سنة 2007 عرف رصيد الميزانية تقلصا وصل إلى 579231 مليون دج ما يعادل 6,19% من إجمالي الناتج الداخلي.

ابتداء من سنة 2008 إلى غاية سنة 2018، عرف رصيد الميزانية عجزا متتاليا خلال هذه السنوات، مرة يرتفع العجز عند انخفاض إيرادات الجباية البترولية، مع محاولة المحافظة على مستوى النفقات العامة. و مرة أخرى ينخفض العجز، و ذلك عند ارتفاع الإيرادات نتيجة ارتفاع الجباية البترولية، مقارنة بارتفاع النفقات العامة.

في سنة 2008 قدر العجز في الميزانية بـ 1288605 مليون دج أي بنسبة 1,17% من إجمالي الناتج الداخلي. ليتقلص في سنة 2009 إلى 970972 مليون دج. ثم عاد ليرتفع تدريجيا خلال السنوات التالية، ليصل إلى 1392296 مليون دج سنة 2010 ثم 2328644 مليون دج سنة 2011 و في سنة 2012 سجل أكبر عجز لرصيد الميزانية خلال هذه الفترة قدر بـ 3973016 مليون

دج، و هذا راجع إلى زيادة النفقات العامة بنسبة أكبر من زيادة الإيرادات العامة، حيث ارتفعت النفقات بنسبة 29,60% أما الإيرادات العامة فارتفعت بنسبة 1,54%. أما في سنة 2017 فقد تقلص عجز الميزانية إلى 1247700 مليون دج نتيجة زيادة الإيرادات العامة بنسبة 18,70%، أما النفقات العامة فقد انخفضت بنسبة 13,78%. إضافة إلى اللجوء لتمويل غير التقليدي، من خلال تمكين بنك الجزائر من إقراض الخزينة العمومية لتمويل الاقتصاد، و تغطية العجز في الخزينة، لفترة لا تتجاوز الخمس سنوات، و ذلك في إطار التعديلات الصادرة على قانون النقد و القرض في أكتوبر 2017، و التي تعتبر بمثابة الضوء الأخضر للحكومة لمواجهة الوضع المالي الصعب الذي تعرفه البلاد من 2014 بسبب تدني الإيرادات بنسبة 50%. و قد جاء في المادة 45 من القانون المعدل أنه: "بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي و لمدة خمس سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الخزينة العمومية، تمويل الدين العام الداخلي و تمويل الصندوق الوطني للاستثمار. تنفذ هذه الآلية المرافقة برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية و الميزانية و التي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة و توازن ميزان المدفوعات"¹ أما في سنة 2018 فقد عاد ليرتفع العجز في رصيد الميزانية إلى 2203288 مليون دج، يعود ذلك إلى تراجع نسبة زيادة الإيرادات العامة إلى 14%، بينما ارتفعت النفقات العامة بنسبة 25,34% .

يتضح مما سبق أن نمو الميزانية العامة للدولة قد صاحبه عجزا لازما لها في معظم الفترات، و من بين أسبابه مايلي:

- صعوبة التحكم في حجم النفقات العمومية التي تزداد تضخما سنة بعد أخرى مما يستلزم إعادة النظر في نجاعتها.

- اعتماد الميزانية العامة على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز، و هي إيرادات غير عادية بالنظر لما يتمتع به هذا المصدر من حساسية عالية لما يحدث في السوق العالمية من تقلبات أسعار النفط و التي تنعكس على إيرادات الجباية البترولية.

- ضعف حصيلة الجباية العادية لعدة أسباب تضعف من كفاءة النظام الضريبي، و من أجل إقامة نظام جبائي عصري في الجزائر، أدخلت خلال سنوات التسعينات إصلاحات هامة تمثلت في الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل الإجمالي للأشخاص الطبيعيين، و الضريبة على أرباح الشركات، كما أن تحسين خدمات الإدارة الجبائية، و رفع حصة الجباية العادية مداخيل الميزانية العامة، و تسيير الملفات الجبائية لقطاع المحروقات، تعتبر من التحديات التي ينبغي رفعها.

- ثقل عبء الديون العمومية على الميزانية العامة للدولة، مما زاد في تفاقمها كون سياسة الميزانية و سياسة القرض في الجزائر تشكلان المصادر الرئيسية لتمويل النشاط الاقتصادي، و ينجر عن ذلك حتما اندماج خدمة المديونية بشكل قوي في الموازنة.²

1. 3. 8- تطور الدين العام في الجزائر:

لتغطية العجز في الميزانية العامة الناتج عن ارتفاع النفقات العامة على الإيرادات العامة؛ تلجأ الحكومة من خلال سياستها المالية إلى الديون. و عليه سنقوم بتحليل تطور الدين العام من خلال تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين: مرحلة النظام الاشتراكي من 1970 إلى 1989. مرحلة الانفتاح على السوق من 1990 إلى 2018.

¹ - داودي مجد، التعديلات التي عرفها قانون النقد و القرض (90-10) ، محاضرة السنة الثالثة تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، مقياس النظام المصرفي الجزائري، المركز الجامعي مغني، ص04.

² - عمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، (مرجع سابق)، ص 148-150.

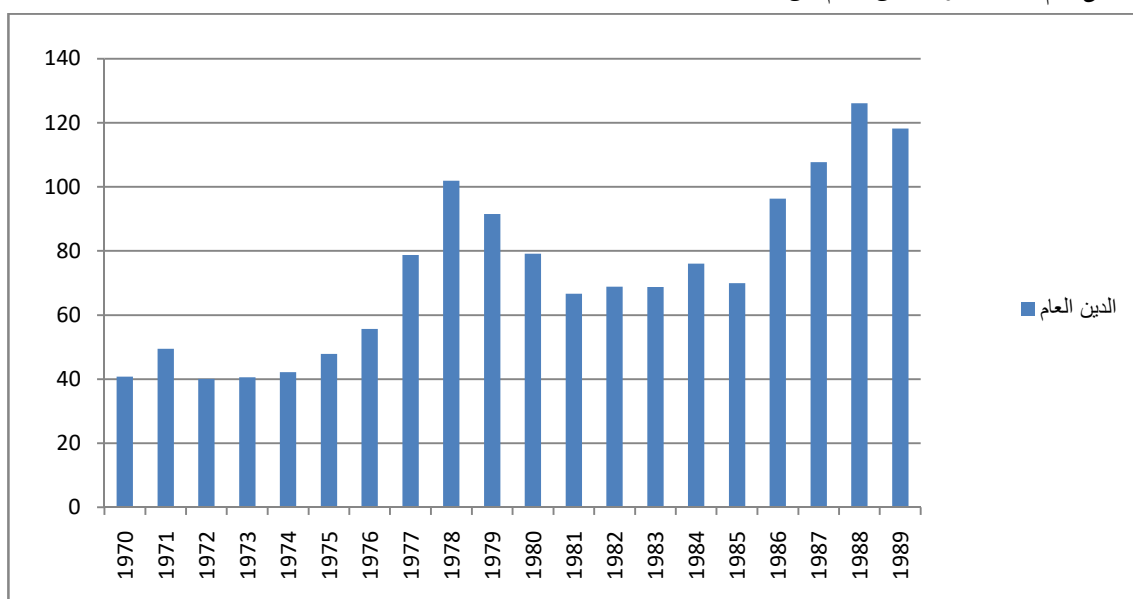
أ- تطور الدين العام من 1970 إلى 1989:

الجدول رقم 12: تطور الدين العام من 1970 إلى 1989

الدين العام	السنة
40,8	1970
49,5	1971
40,1	1972
40,6	1973
42,2	1974
47,9	1975
55,7	1976
78,7	1977
101,9	1978
91,5	1979
79,1	1980
66,7	1981
68,9	1982
68,8	1983
76	1984
70	1985
96,3	1986
107,7	1987
126,1	1988
118,2	1989

المصدر: تاريخ الدخول: 2021/06/22 <https://Knoema.fr/atlas/Algérie/topics/Economie>

الشكل رقم 12: تطور الدين العام من 1970 إلى 1989



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 12

خلال هذه المرحلة كانت الجزائر تسير اقتصادها وفق النظام الاشتراكي الذي تبنته سنة 1970. و قد عرف رصيد الميزانية خلال هذه السنة عجز قدر بـ 22 مليون دج. مما أدى بالموازاة إلى ارتفاع في الدين العام من 40,8% سنة 1970 إلى 49,5% سنة 1971. و ذلك نتيجة ارتفاع النفقات العامة بـ 18,12% أي بضعف الزيادة في معدل الإيرادات العامة الذي قدر فقط بـ 9,72% خلال سنة 1971.

في السنوات الموالية عرفت نسبة الديون العمومية تراجعاً إلى حدود 40% مع بداية تسجيل فائض في رصيد الميزانية. لكن سنة 1978 عرفت نسبة الدين العام ارتفاعاً إلى 101,9% و هي أعلى نسبة خلال العشرية الأولى من هذه المرحلة؛ رغم أن الميزانية لم تسجل عجزاً إلا أنها عرفت تراجعاً في رصيدها من 8006 مليون دج سنة 1977 إلى 6676 مليون دج سنة 1978. ثم عادت لتتخفف نسبة الديون بالتدريج لتصل إلى 66,7% سنة 1981.

عادت لترتفع نسبة الدين العام سنة 1983 إلى 68,8% نتيجة تسجيل عجز في الميزانية قدر بـ 4181 مليون دج. ثم تراجعت نسبة الدين العام من 76% سنة 1984 إلى 70% سنة 1985. لكن سرعان ما عادت نسبة الدين لترتفع إلى 96,3% سنة 1986، نظير الأزمة الناجمة عن الانخفاض الشديد لأسعار البترول، مما أدى إلى دخول رصيد الميزانية في عجز مستمر إلى غاية 1989. حيث قدر بنسبة 4,05% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1986؛ ليلعب هذا العجز أشده سنة 1988 بنسبة 7,50% من إجمالي الناتج الداخلي. في المقابل عرفت نسبة الدين العام ارتفاعاً مستمراً لتبلغ ذروتها سنة 1988 بـ 126,1%. و هذا نظراً لارتفاع النفقات العامة بـ 15,12% خلال هذه السنة، تقابل ارتفاع ضعيف في الإيرادات العامة بـ 0,55%.

ب- تطور الدين العام من 1990 إلى 2018:

سنقسم هذه المرحلة على فترتين كمايلي:

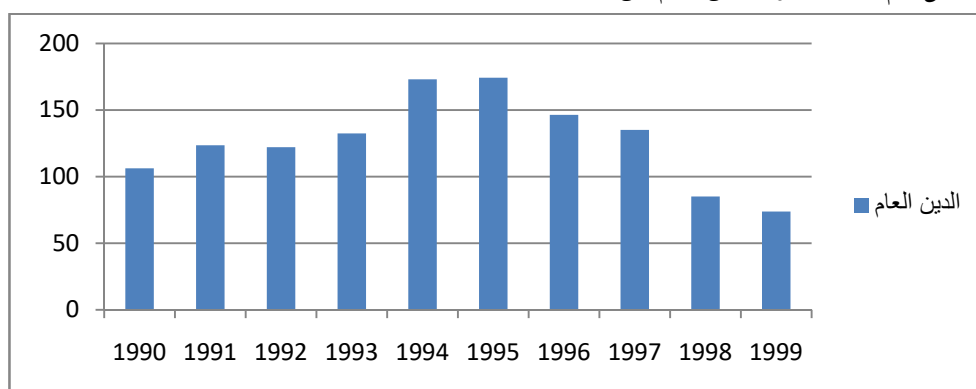
- الفترة الأولى من 1990 إلى 1999:

الجدول رقم 13: تطور الدين العام من 1990 إلى 1999

السنة	الدين العام
1990	106,3
1991	123,5
1992	122,2
1993	132,4
1994	173,1
1995	174,3
1996	146,4
1997	135
1998	85,2
1999	73,8

المصدر: تاريخ الدخول: 2021/06/22 <https://Knoema.fr/atlas/Algérie/topics/Economie>

الشكل رقم 13: تطور الدين العام من 1990 إلى 1999



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 13

مع بداية هذه الفترة و في 1990 عرفت نسبة الدين العام تراجعاً من 118,2% سنة 1989 إلى 106,3% سنة 1990. لكن من سنة 1992 إلى غاية سنة 1995 بدأت تعرف نسبة الدين العام تزايداً مستمراً؛ من 122,2% سنة 1992 إلى 173,1% سنة 1994. لتصل إلى أقصاها سنة 1995 بنسبة 174,3%. و ذلك لتسجيل عجز مستمر في رصيد الميزانية خلال هذه السنوات، حيث ارتفع من نسبة 1,40% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1993 إلى 5,98% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1994، ليرتفع في سنة 1995 بنسبة 7,43% من إجمالي الناتج الداخلي. و السبب الأساسي يعود إلى تراجع أسعار البترول لتصل إلى \$16,13 للبرميل سنة 1993، مما أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية؛ مع ارتفاع النفقات العامة بنسبة 98,08% سنة 1992 و 13,44% سنة 1993. إضافة إلى إصدار الحكومة لقانون جديد يخص النقد و القرض 90-10. و الذي كان من بين أهم مبادئه الفصل بين دائرة ميزانية الدولة و دائرة القرض. و بذلك فقد أبعثت الخزينة العمومية عن منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة، و ابتداءً من تلك اللحظة أصبح النظام البنكي هو المسئول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية.

منذ سنة 1996 بدأت نسبة الدين العام تعرف تراجعاً، حيث انخفض من 146,4% سنة 1996 إلى 135% سنة 1997. نظراً لتسجيل فائض في رصيد الميزانية قدر بنسبة 3,91% من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 1996، و بنسبة 2,93% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1997. و واصل الدين العام انخفاضه ليصل إلى 73,8% سنة 1999، رغم تسجيل عجز في رصيد الميزانية خلال هذه السنتين الأخيرتين. و ذلك نتيجة بداية الجزائر في تطبيق برامج الإصلاحات المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و المتمثلة في برامج التثبيت و التعديل الهيكلي من 1994 إلى 1998. علماً أن الجزائر خلال هذه الفترة، أي من بداية سنة 1990 عرفت مرحلة جديدة و هي الانفتاح على اقتصاد السوق و تحرير التجارة الخارجية؛ و هذا في إطار الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي.

- الفترة الثانية من 2000 إلى 2018:

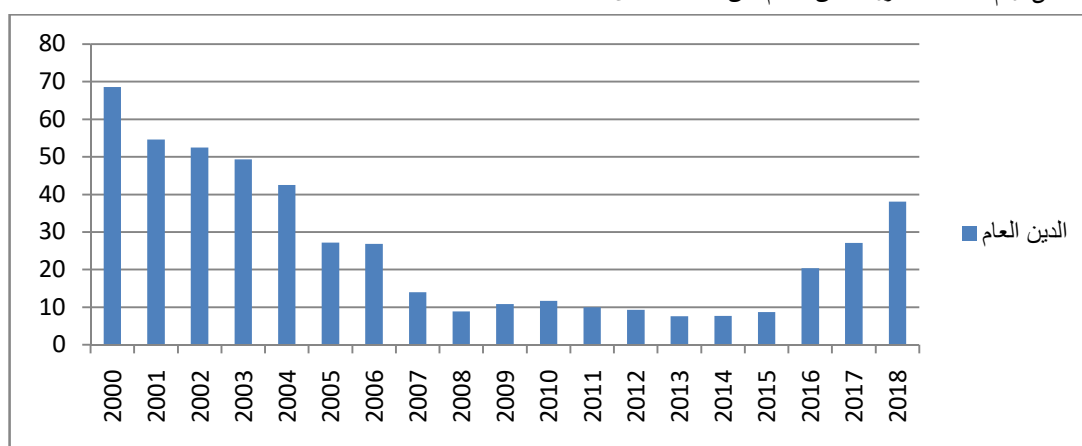
الجدول رقم 14: تطور الدين العام من 2000 إلى 2018

السنة	الدين العام
2000	68,6
2001	54,6
2002	52,5
2003	49,3
2004	42,5

27,218	2005
26,865	2006
13,935	2007
8,822	2008
10,814	2009
11,663	2010
9,942	2011
9,3	2012
7,6	2013
7,7	2014
8,7	2015
20,4	2016
27,1	2017
38,1	2018

المصدر: تاريخ الدخول: <https://Knoema.fr/atlas/Algérie/topics/Economie> 2021/06/22

الشكل رقم 14: تطور الدين العام من 2000 إلى 2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 14

نظرا لارتفاع إيرادات الجباية البترولية بنسبة 109,5% في سنة 2000، و مع بداية ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، بدأت تتحسن الأوضاع المالية الجزائرية. و عليه بدأت تتراجع نسبة الدين العام خلال هذه الفترة بشكل ملحوظ. حيث انتقلت نسبة الدين العام من 68,6% سنة 2000 إلى 42,5% سنة 2004 ثم 26,8% سنة 2006 و 13,9% سنة 2007. وقد عرفت هذه الثمن سنوات فائض مستمر في رصيد الميزانية.

لكن و مع الأزمة المالية لسنة 2008 إلى غاية سنة 2018، عرف رصيد الميزانية عجزا متتاليا مرة يرتفع، و مرة أخرى ينخفض. مما أدى إلى ارتفاع نسبة الدين العام من 8,8% سنة 2008 إلى 10,8% و 11,6% سنتي 2009 و 2010 على التوالي. إلا أنه عاد لينخفض إلى 9,3% سنة 2012 ثم 7,7% سنة 2014 و هي أدنى نسبة للدين العام خلال فترة الدراسة ككل. و هذا في إطار محاولة الدولة المحافظة على مستوى النفقات العامة. و مع ذلك عادت لترتفع نسبة الدين إلى حدود 20% في سنة 2016، و 38,1% سنة 2018.

2- واقع النمو الاقتصادي في الجزائر من 1970 إلى 2018:

مر النمو الاقتصادي في الجزائر بمراحل قوة و ضعف، و هذا نظرا للتأثير الذي لعبته أدوات السياسة المالية، من خلال التطورات التي مرت بها كما تطرقنا إليه سابقا. و في ما يلي سنحلل تطور معدل النمو الاقتصادي و التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

2. 1- تحليل تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1970 إلى 2018:

سنقوم بتحليل معدل النمو الاقتصادي و مكوناته، خلال هذه الفترة بتقسيمها إلى مرحلتين.

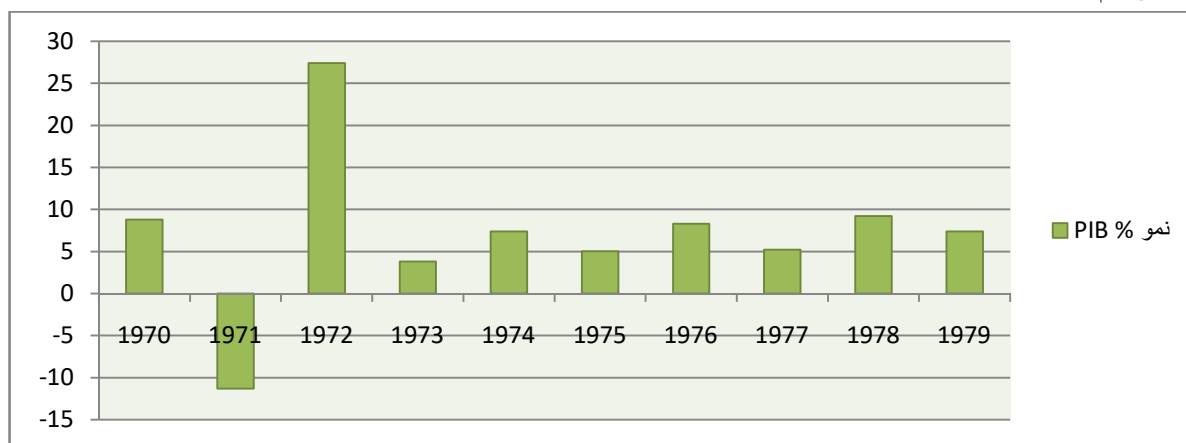
(أ) المرحلة الأولى 1970-1989: لتحليل مفصل سنقسم المرحلة إلى فترتين (1970-1979) و (1980-1989).

الجدول رقم 15: تطور PIB (%) سنوية) من 1970 إلى 1979

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
نمو PIB (%) سنوية)	8,8	-11,3	27,4	3,8	7,4	5,04	8,3	5,2	9,2	7,4

المصدر: تاريخ الدخول <http://data.worldbank.org>, 2021/02/17 World Development Indicators (WDI)

الشكل رقم 15: تطور PIB (%) سنوية) من 1970 إلى 1979



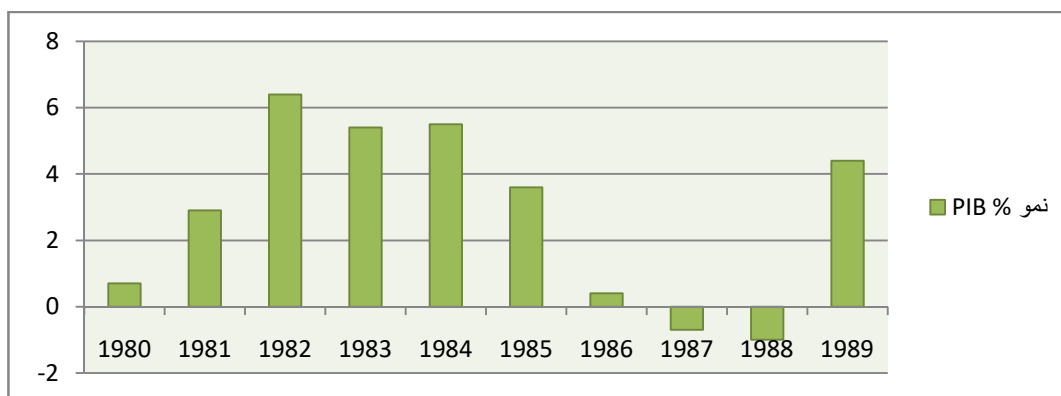
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 15

الجدول رقم 16: تطور PIB (%) سنوية) من 1980 إلى 1989

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
نمو PIB (%) سنوية)	0,7	2,9	6,4	5,4	5,5	3,6	0,4	-0,7	-1,0	4,4

المصدر: تاريخ الدخول <http://data.worldbank.org>, 2021/02/17 World Development Indicators (WDI)

الشكل رقم 16: تطور PIB (% سنوية) من 1980 إلى 1989



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 16

سجلت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1979 تذبذبا في معدلات النمو، حيث انخفضت من 8,8% سنة 1970 إلى -11,3% سنة 1971، ليعاود الارتفاع إلى أعلى نسبة له خلال هذه الفترة بـ 27,4% سنة 1972؛ نتيجة تأميم المحروقات و بداية تطبيق إستراتيجية الصناعات المصنعة، حيث ساهمت الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بـ 13% سنة 1972. و قطاع الطاقة و المحروقات بـ 20% من نفس السنة. عاد لينخفض معدل النمو إلى 3,8% سنة 1973، مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الثاني، سنة 1974 ارتفع معدل النمو بنسبة أقل من ذي قبل قدرة بـ 7,4%. حيث سجل قطاع الطاقة و المحروقات أعلى نسبة مساهمة في PIB بـ 37% سنة 1974، أما قطاع الصناعة فقد سجل أدنى نسبة مساهمة في PIB بـ 8% من نفس السنة.

عرفت الفترة الممتدة من 1980 إلى 1989 تطبيق سياسة الانفتاح على الاستثمار الخاص مع بداية 1980، وفق إستراتيجية اللامركزية في النشاط الاقتصادي و الصناعي؛ و ذلك في إطار المخططين الخماسي الأول (1980-1984) و المخطط الخماسي الثاني (1985-1989). و رغم كل الإصلاحات المنتهجة من أجل النهوض بقطاع الصناعة و بالتالي تحقيق نمو اقتصادي أعلى؛ إلا أن نسبة النمو الاقتصادي انخفضت إلى 0,7% سنة 1980 بعدما كانت تقدر بـ 9,2% سنة 1978، و قد سجل قطاع الصناعة نسبة مساهمة في PIB بـ 9% سنة 1980، و هذا عائد إلى ارتفاع المديونية الخارجية التي انتقلت خلال النصف الثاني من الثمانينات من 18.374 مليار \$ إلى 27.858 مليار \$. ثم عرف معدل النمو ارتفاعا طفيفا قدر بـ 2,9% سنة 1981 و 6,4% سنة 1982، و التي تعتبر أعلى نسبة له خلال هذه المرحلة. لكن مع الأزمة العالمية لانخفاض أسعار البترول سنة 1986. انخفض معدل النمو إلى 0,4% سنة 1986 و -0,7% سنة 1987 ثم -1,0% سنة 1988 و هي أدنى نسبة خلال هذه المرحلة. عرف قطاع الصناعة ارتفاعا في نسبة مساهمته في PIB قدرت بـ 13% سنة 1986؛ في حين عرف قطاع المحروقات تراجعاً في نسبة مساهمته في PIB حيث سجل أضعف نسبة له خلال هذه المرحلة قدرت بـ 16% سنة 1986. كما عرف قطاع البناء و الأشغال العمومية ارتفاعاً في نسبة مساهمته في PIB حيث قدرت بـ 15% سنة 1986 بعدما كانت تقدر بـ 10% سنة 1980.

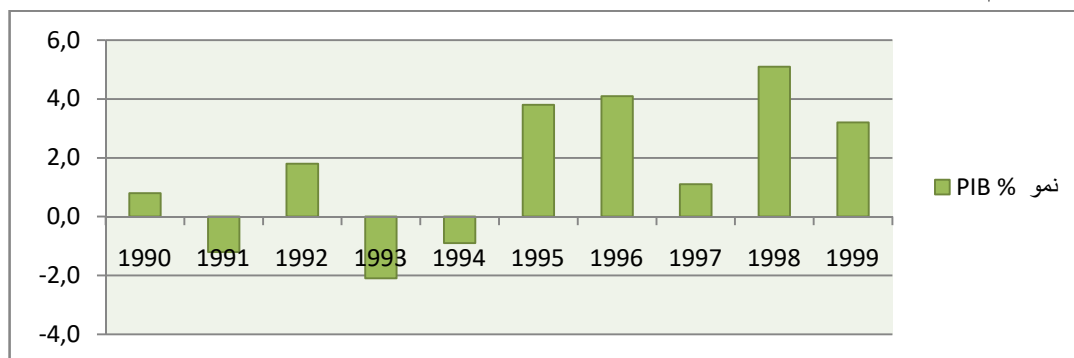
(ب) المرحلة الثانية 1990-2018: في تحليلنا قسمنا هذه المرحلة إلى فترتين (1990-1999) و (2000-2018).

الجدول رقم 17: تطور PIB (% سنوية) من 1990 إلى 1999

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
(% سنوية) نمو PIB	0,8	-1,2	1,8	-2,1	-0,9	3,8	4,1	1,1	5,1	3,2

المصدر: تاريخ الدخول <http://data.worldbank.org>, World Development Indicators (WDI), 2021/02/17

الشكل رقم 17: تطور PIB (% سنوية) من 1990 إلى 1999



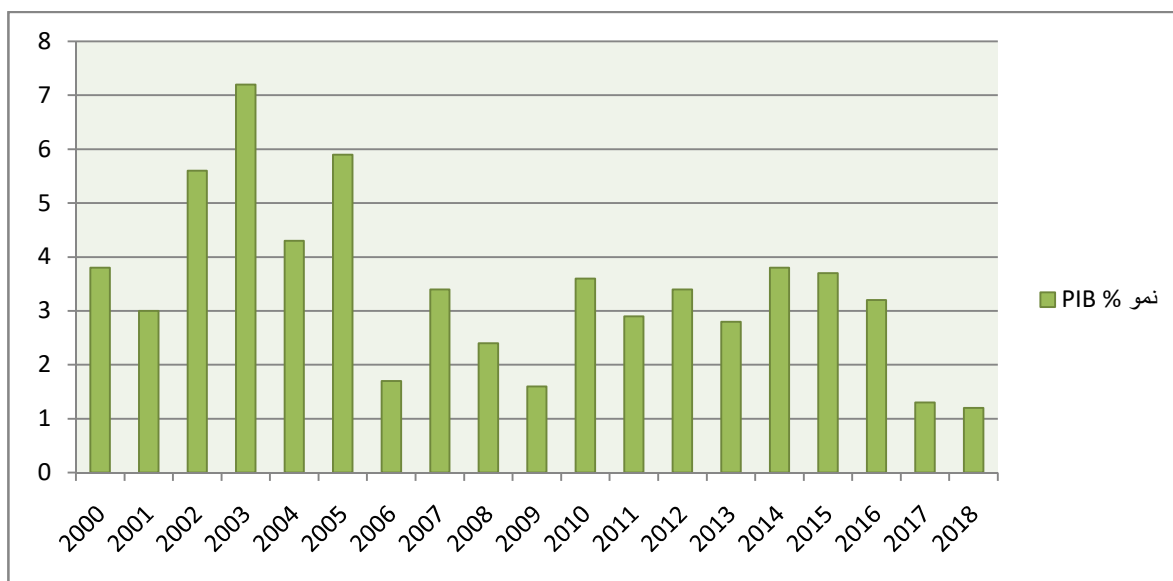
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 17

الجدول رقم 18: تطور PIB (% سنوية) من 2000 إلى 2018

السنوات	نمو PIB (% سنوية)
2000	3,8
2001	3
2002	5,6
2003	7,2
2004	4,3
2005	5,9
2006	1,7
2007	3,4
2008	2,4
2009	1,6
2010	3,6
2011	2,9
2012	3,4
2013	2,8
2014	3,8
2015	3,7
2016	3,2
2017	1,3
2018	1,2

المصدر: تاريخ الدخول <http://data.worldbank.org>, World Development Indicators (WDI), 2021/02/17

الشكل رقم 18: تطور PIB (% سنوية) من 2000 إلى 2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 18

مثلت هذه الفترة من 1990 إلى 1999 بداية انتعاش الاقتصاد الجزائري على اقتصاد السوق، و هذا ما جعل معدلات النمو الاقتصادي تتدهور، حيث حققت الجزائر سنة 1990 معدل نمو ضعيف 0,8% لينخفض إلى -1,2% سنة 1991. و هذا نظرا للأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد، إضافة إلى الأوضاع الأمنية الصعبة التي مرت بها البلاد خلال هذه المرحلة. و مع ذلك في سنة 1992 ارتفع معدل النمو الاقتصادي و لو بشكل طفيف إلى 1,8%، ليعاود الانخفاض سنة 1993 إلى أدنى مستوى له حيث قدر بـ -2,1%، -0,9% سنة 1994. لكن مع بداية النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي، بدأت تعرف معدلات النمو الاقتصادي نتائج إيجابية و لو بشكل متذبذب، حيث ارتفع معدل النمو من 3,8% سنة 1995 إلى 4,1% سنة 1996، و سجل قطاع المحروقات نسبة 31% من مساهمته في PIB خلال هذه السنة و هي أعلى نسبة له أثناء هذه المرحلة، علما أن قطاع الصناعة قد سجل أدنى نسبة مساهمة في PIB و وصلت إلى 7% سنة 1996، إضافة إلى قطاع البناء و الأشغال العمومية بـ 8% من نفس السنة، أما قطاع الزراعة فقد سجل نسبة مساهمة بـ 11%. في سنة 1997 انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 1,1% ليرتفع سنة 1998 إلى 5,1% و هي أعلى نسبة له خلال هذه المرحلة.

شهدت معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة من 2000 إلى 2018 نتائج إيجابية حيث انتقلت من 3,8% سنة 2000 إلى 5,6% سنة 2002 ثم 7,2% سنة 2003 و هي أعلى نسبة للنمو في هذه الفترة. يتزامن ذلك مع بداية تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي خصص له غلاف مالي بلغ 1.216 مليار دج. إضافة إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في PIB إلى 35,5% سنة 2003، كونه القطاع المهيمن على الاقتصاد الجزائري، مقارنة بقطاعي الصناعة و الزراعة اللذين سجلا نسبة مساهمة ضعيفة في PIB قدرت بـ 6,6% بالنسبة لقطاع الصناعة و 9,8% بالنسبة لقطاع الزراعة سنة 2003.

مع بداية تنفيذ برنامج إنعاش النمو (2005 - 2009) سجل معدل النمو الاقتصادي ما قيمته 5,9% لينخفض إلى 1,7% سنة 2006، ليعاود الارتفاع إلى 3,4% سنة 2007. و مع نهاية تنفيذ البرنامج سنة 2009 انخفض معدل النمو إلى

1,6% و هي أضعف نسبة خلال النصف الأول من هذه المرحلة. يعود هذا التذبذب في معدل النمو الاقتصادي إلى الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات، و افتقاد الاقتصاد إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو ليحافظ على استقراره.

و لقد ساهم ضعف الاستثمار العمومي خلال سنوات 1990، في اعتراض النمو الاقتصادي، و نتيجة لذلك أصبح من الأولويات تحسين الخدمات العمومية، تكون رأس المال البشري و تطوير البنى التحتية. و نظرا لزيادة الإيرادات الضريبية من المحروقات، وضعت السلطات العمومية إستراتيجية التحفيز الميزاني للنمو الاقتصادي، مع تحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.¹

خلال النصف الثاني من هذه المرحلة نلاحظ أكثر استقرار في معدل النمو الاقتصادي بمتوسط 2,9%. حيث ارتفع سنة 2010 إلى 3,6% و سجل سنة 2014 أكبر معدل بـ 3,2%. حيث مثل الاستثمار العمومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2010) في المتوسط 13% من إجمالي الناتج الداخلي (8,2% في 2000 و 15,2% في 2010)، و هو يعتبر أعلى معدل بين البلدان الناشئة و البلدان النامية، بما في ذلك البلدان المصدرة للبترو، كان هذا المعدل يساوي 8 بين 2004 و 2008 في إفريقيا جنوب الصحراء، و هو يعتبر معدلا عاليا حسب المؤسسات المالية الدولية مقارنة مع مناطق العالم الأخرى و يتطابق مع المخزونات المحدودة في رأس المال المادي في هذه البلدان.²

خلال السنتين الأخيرتين من الدراسة عاد ليتناقص معدل النمو إلى 1,3% في 2017 و 1,2% في 2018 و هي أضعف نسبة خلال هذه الفترة.

2. 2- تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر من 1970 إلى 2018:

سنقوم بتقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى من 1970 إلى 1989 تتميز بنظام اقتصادي اشتراكي و تعتمد على التخطيط المركزي. أما المرحلة الثانية من 1990 إلى 2018، و تمثل مرحلة التحرر و الانفتاح على السوق.

أ) المرحلة الأولى الممتدة من 1970 إلى 1989:

الجدول رقم 19: تطور معدل تضخم أسعار المستهلكين من 1970 إلى 1979

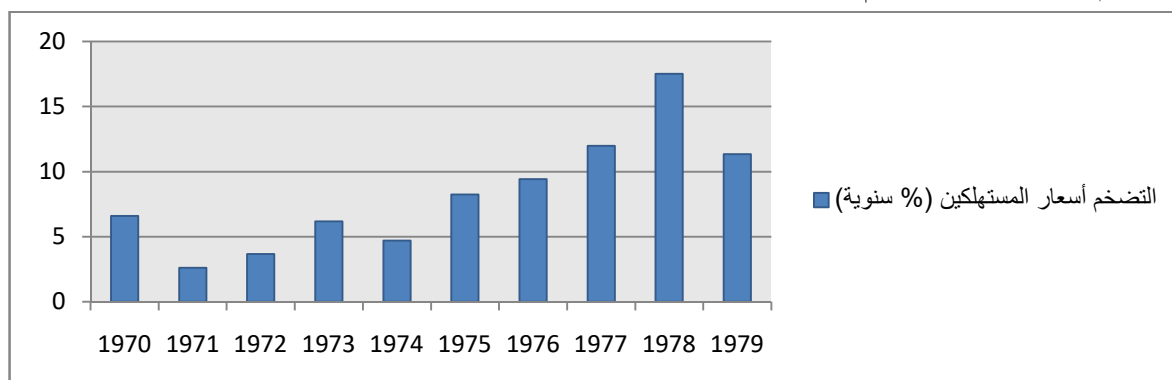
السنوات	1970	1971	1972	1974	1973	1975	1976	1977	1978	1979
التضخم أسعار المستهلكين (% سنوية)	6,6	2,6	3,7	6,2	4,7	8,2	9,4	12,0	17,5	11,3

المصدر: تاريخ الدخول 2021/02/17، <http://data.worldbank.org> (WDI) World Development Indicators

¹ - بنك الجزائر، تقرير سنوي 2010، مرجع سابق، ص 86.

² - بنك الجزائر، تقرير سنوي 2010، مرجع سابق، ص 87.

الشكل رقم 19: تطور معدل تضخم أسعار المستهلكين من 1970 إلى 1979



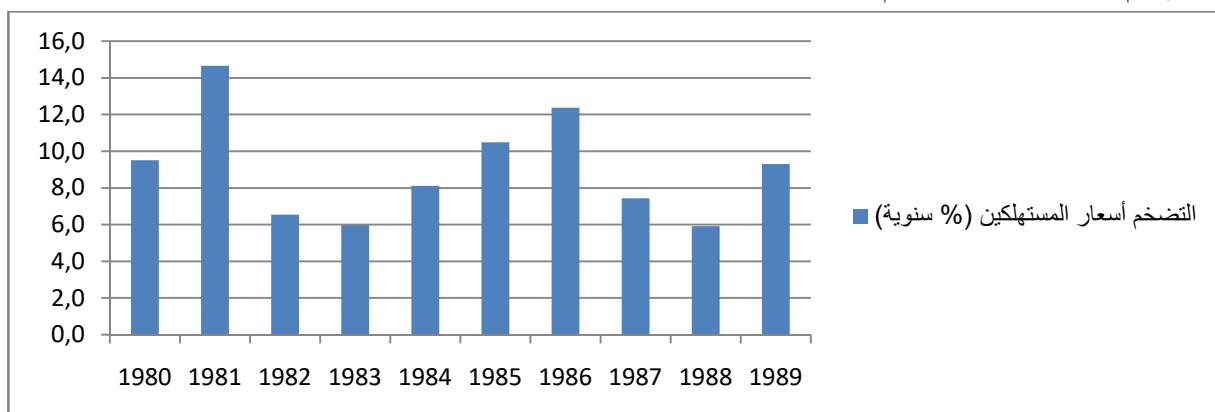
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 19

الجدول رقم 20: تطور معدل تضخم أسعار المستهلكين من 1980 إلى 1989

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
التضخم أسعار المستهلكين (% سنوية)	9,5	14,7	6,5	6,0	8,1	10,5	12,4	7,4	5,9	9,3

المصدر: تاريخ الدخول 2021/02/17، <http://data.worldbank.org> (WDI) World Development Indicators

الشكل رقم 20: تطور معدل تضخم أسعار المستهلكين من 1980 إلى 1989



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 20

خلال الأربع سنوات الأولى من هذه المرحلة، الممتدة من 1970 إلى 1973 تم تنفيذ المخطط الرباعي الأول. و عليه عرفت معدلات التضخم انخفاضا من 6,6% سن 1970 إلى 2,6% سنة 1971، و هي أقل نسبة خلال المرحلة ككل. ثم ارتفع بشكل طفيف إلى 3,7% سنة 1972. أثناء الشروع في تنفيذ المخطط الرباعي الثاني من 1974 إلى 1978، عرف معدل التضخم تراجع من 6,6% سنة 1973 إلى 4,7% سنة 1974، لكن بعد ذلك بدأ يسجل تصاعد تدريجي في معدل التضخم من 8,2% سنة 1975 إلى 9,4% سنة 1976 ثم 12% سنة 1977، ليسجل أعلى نسبة له خلال المرحلة ككل سنة 1978 بنسبة قدرها 17,5%. في سنة 1979 عاد لينخفض معدل التضخم إلى 11,3%.

أثناء الفترة الممتدة من 1980 إلى 1989 شهدت معدلات التضخم تباينا و تذبذبا كبيرا. حيث مع بداية الثمانينات و في 1980 انخفض معدل التضخم إلى 9,5%، لكن سرعان ما ارتفع إلى أعلى نسبة قدرت ب 14,7% سنة 1981؛ وهذا لارتفاع نفقات التجهيز بشكل خاص، نظرا لإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية و العمومية، و إجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية، في إطار المخطط الخماسي الأول (1980-1984). خلال سنتي 1982 و 1983 تم التحكم في معدلات التضخم لتتخفص إلى 6,5% ثم 6% على التوالي. لكن مع نهاية تنفيذ المخطط الخماسي الأول و بداية المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) بدأت تعرف ارتفاعا مرة أخرى، قدرت ب 8,1% سنة 1984 ثم 10,5% سنة 1985 ثم 12,4% في 1986. و بعد أزمتم 1986 انخفضت معدلات التضخم إلى 7,4% في 1987 ثم إلى 5,9% في 1988 وهي أضعف نسبة في هذه المرحلة.

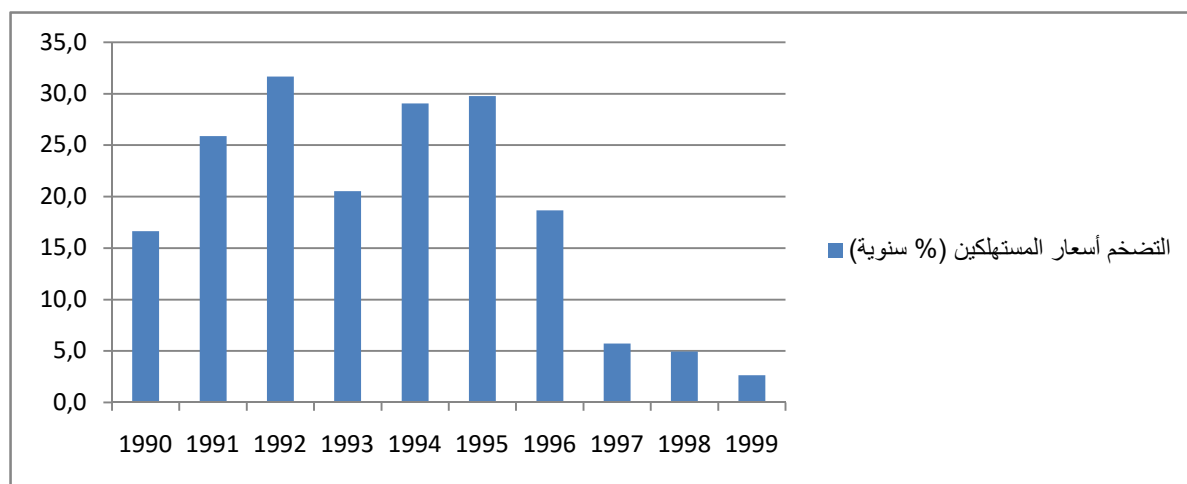
(ب) المرحلة الثانية الممتدة من 1990 إلى 2018:

الجدول رقم 21: تطور معدل تضخم أسعار المستهلكين من 1990 إلى 1999

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
التضخم أسعار المستهلكين (% سنوية)	16,7	25,9	31,7	20,5	29,0	29,8	18,7	5,7	5,0	2,6

المصدر: تاريخ الدخول 2021/02/17، <http://data.worldbank.org>، World Development Indicators (WDI)

الشكل رقم 21: تطور معدل تضخم أسعار المستهلكين من 1990 إلى 1999



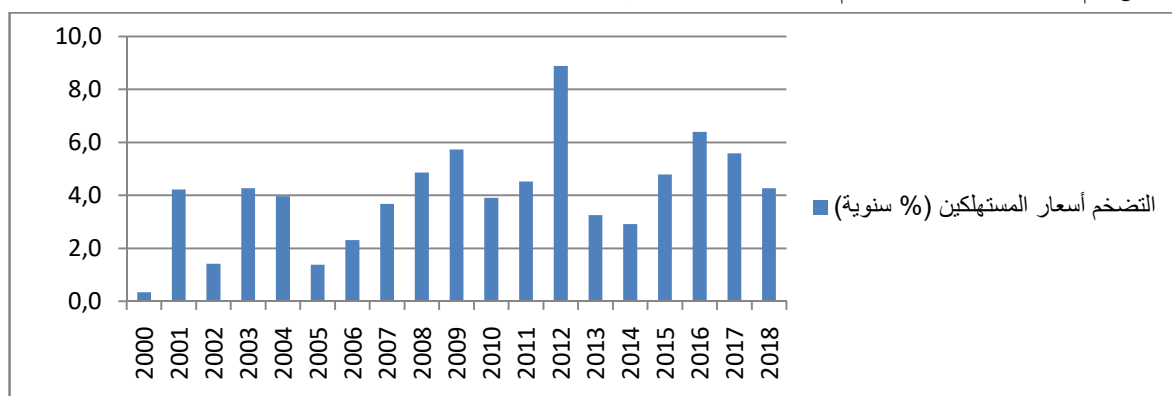
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 21

الجدول رقم 22: تطور معدل تضخم أسعار المستهلكين من 2000 إلى 2018

السنوات	التضخم أسعار المستهلكين (% سنوية)
2000	0,3
2001	4,2
2002	1,4
2003	4,3
2004	4,0
2005	1,4
2006	2,3
2007	3,7
2008	4,9
2009	5,7
2010	3,9
2011	4,5
2012	8,9
2013	3,3
2014	2,9
2015	4,8
2016	6,4
2017	5,6
2018	4,3

المصدر: تاريخ الدخول 2021/02/17، <http://data.worldbank.org> (WDI) World Development Indicators

الشكل رقم 22: تطور معدل تضخم أسعار المستهلكين من 2000 إلى 2018



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 22

أثناء مرحلة الاقتصاد المخطط كانت معدلات التضخم مكتوبة، نظرا للقيود المفروضة على الأسعار، التي كانت تحدد إداريا للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين. لكن مع نهاية الثمانينات أصبحت معظم النشاطات لا تعمل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، و

هذا ما أثر على التوازنات المالية الداخلية، كما أن الزيادة المتتالية في الطلب الكلي، لم يتمكن العرض الكلي من مسايرتها، مما أدى إلى توليد ضغوط تضخمية داخلية.¹

تميزت المرحلة الأولى الممتدة من 1990 إلى 1999 بارتفاع حاد في معدلات التضخم، خاصة في النصف الأول من الفترة، حيث انتقلت من 16,7% سنة 1990 إلى 25,9% سنة 1991 ثم 32,7% سنة 1992 و هي أكبر نسبة خلال كل فترة الدراسة. السبب وراء ارتفاع معدلات التضخم يعود إلى السياسات الصارمة في إدارة الطلب الكلي، التي تضمنتها برامج الاستقرار، إضافة إلى تخفيض قيمة العملة بنسبة تفوق 60%، و التحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع و الخدمات و أسعار الفائدة.²

أثناء النصف الثاني من هذه الفترة، الممتدة من 1995 إلى 1999، بدأت تنخفض معدلات التضخم من 29,8% سنة 1995 إلى 18,7% سنة 1996 ثم 5% سنة 1998، لتسجل أضعف نسبة في 1999 بـ 2,6%. هذا يعني أن برنامج الإصلاح الهيكلي بدأت تظهر آثاره فيما يتعلق بتخفيض معدلات التضخم، علما أن الهدف الأول لبرنامج صندوق النقد الدولي أثناء هذه الفترة هو الحد من ارتفاع معدلات التضخم.

شهدت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2018 ارتفاعا محسوسا في معدلات التضخم حيث انتقلت من 0,3% سنة 2000 و التي تعتبر أدنى نسبة خلال كل فترة الدراسة، إلى 4,3% سنة 2003 و بعد أن انخفضت إلى 1,4% سنة 2005 عادت لترتفع إلى 4,9% سنة 2008 و 5,7% سنة 2009. ثم تراجع إلى 3,9% سنة 2010 ليعاود الارتفاع من جديد إلى 4,5% سنة 2011 ثم 8,9% سنة 2012 و هو المعدل الأكثر ارتفاعا خلال هذه الفترة.

في سنة 2011 توافقت عدة عوامل أساسية للتضخم و لرفع المستوى العام للأسعار خصوصا: النمو القوي للكتلة النقدية؛ الزيادة المعتبرة للأجور، أحيانا برقمين، ذات التأثير المضخم بأثر الصدى و بالترايط بالتزايد المعبر للطلب و تكاليف الإنتاج في ظرف يتميز بضعف إنتاجية العوامل؛ أسواق ضعيفة التنافسية، بل احتكارية، لإعادة بيع المنتجات الفلاحية المستوردة على حالها؛ مرونة الاستيراد المرتفع للطلب على السلع الاستهلاكية الصناعية و انتقال التضخم الآتي من البلدان الموردة و المتزايد بقوة.³

أما في سنة 2012 فتكمن أهم محددات التضخم أساسا في زيادة الكتلة النقدية والتي تساهم في نسبة التضخم بـ 84% و هي أقوى مساهمة خلال العشر سنوات الأخيرة (67% كمتوسط خلال الفترة 2001-2012)، و بدرجة أقل في ارتفاع الأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية و كذلك أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي، في حين أن مساهمة هذه الأخيرة في تراجع واضح بالنسبة لسنة 2011، لأنها تساهم بـ 14% في التضخم في 2012 مقابل 30% في السنة الماضية، بينما يبقى أثر سعر الصرف الفعلي الاسمي ضئيلا و يقدر بـ 2% مقابل 7% في سنة 2011، هذا و لا تزال المحددات الأخرى المرتبط باختلالات الأسواق القائمة، و ذلك نظرا لضعف التقدم في مجال تنظيم الأسواق و المنافسة.⁴

خلال سنة 2015، توقف التراجع المعبر للتضخم، المسجل في سنتي 2013 و 2014، حيث وصل إلى 4,8% بعدما كان يقدر بـ 3,3% في 2013 و 2,9% في 2014. و قد نتج التضخم في سنة 2015، أساسا عن تضخم أسعار أربع مجموعات بين

¹ - وليد عبد الحميد عاب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنموذج التنمية الاقتصادية، بيروت- لبنان، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، 2010، ص 242.

² - وليد عبد الحميد عاب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مرجع سابق، ص 243.

³ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، مرجع سابق، ص 46.

⁴ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سابق، ص 52-53.

الثمانية "التغذية" و "الملابس و الأحذية"، "النقل" و "مواد متنوعة"، المقدر ترجيحها الإجمالي بـ 75,0% من المؤشر الكلي، حيث ساهمت فيه بواقع 83,9%.

حسب الفئات و على عكس السنوات السابقة، حيث كان معدل الزيادة في أسعار المواد الغذائية المؤلد الرئيسي للتضخم، فإن تضخم 2015 ينسب إلى، ارتفاع أسعار السلع المعملية و أسعار الخدمات، التي فاقت 4%، إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية.¹ استمر التضخم في تصاعده خلال سنة 2016 ليصل إلى 6,4%، هذا في ظل ضعف التوسع النقدي وانخفاض الأسعار العالمية للعديد من المواد الزراعية المستوردة و كذا الانخفاض المعتدل في سعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار.² بعد تصاعد معدل التضخم خلال سنتي 2015 – 2016 عاد لينخفض إلى 5,6% سنة 2017 و 4,3% سنة 2018.

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سابق، ص 49.

² - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سابق، ص 46.

خلاصة الفصل الثاني

خلاصة:

لقد تضمن هذا الفصل دراسة نظرية و تحليلية للسياسة المالية و مؤشرات النمو الاقتصادي. حيث تم التعريف بأدوات السياسة المالية في الجانب النظري، ثم تقديم تحليل رقمي لتطور أدوات السياسة المالية.

فبالنسبة لسياسة الإنفاق العام فقد عرفت ارتفاعا في حجم الإنفاق العام خلال فترة السبعينات و النصف الأول من الثمانينات (1985-1980)؛ حيث منحت الدولة إمكانيات كبيرة للصناعات البترولية و صناعات الحديد و الصلب، خاصة بعد تأميم المحروقات سنة 1971. مما يقودنا إلى تفسير ذلك بتحقيق نسبي لقانون Wagner في الجزائر. لكن مع أزمة 1986 حيث انخفضت أسعار البترول إلى 10 دولار، برز ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد. كما انخفض حجم الإنفاق العام إلى 32,12% من إجمالي النفقات العامة سنة 1987. و رغم بداية تحسن الإيرادات العامة نتيجة ارتفاع أسعار البترول، مع بداية سنة 1988، إلى أن نسبة الإنفاق العام واصلت انخفاضها نتيجة بداية تخلي الدولة عن النظام الاشتراكي و الانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار. و استمر انخفاض الإنفاق العام خلال التسعينات ليصل إلى 29,70% سنة 1999، نظرا للإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي الهادفة إلى تقليص الإنفاق العام ورفع كل أنواع الدعم المقدمة من طرف الدولة. أما خلال العشرية الأولى من الألفين شهد الإنفاق العام تزايدا مسارع، نظرا لبداية الدولة الجزائرية في تطبيق برامج استثمارية تحتاج إلى ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد. و قد شهدت هذه الفترة سيطرة نفقات التجهيز على مجموع النفقات العامة حيث سجلت ما نسبته 33,78% من إجمالي النفقات سنة 2004. لتسجل انخفاضا قدر بـ 17% خلال سنة 2013. في الفترة الأخيرة من 2016، 2017 بدأت السلطات العامة بإتباع سياسة التقشف من خلال التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية، نتيجة الانخفاض المتواصل لأسعار البترول.

بالنسبة لسياسة الإيرادات العامة، فقد تميزت الفترة الأولى من الدراسة أي فترة السبعينات، بنظامها الضريبي الموروث عن النظام الفرنسي، في هيكله الجبائي و تقسيماته الضريبية، و الفرق الوحيد كان في ارتفاع معدلات الضرائب نظرا للحاجة القصوى للتمويل آنذاك. و قد توالى الإصلاحات الضريبية مع السنوات.

نظرا لارتفاع أسعار البترول عرفت الإيرادات الجبائية البترولية ارتفاعا قدر بـ 66,42% من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1981. أما بالنسبة للإيرادات الجبائية العادية فقد قدرت بـ 33,58% من إجمالي الإيرادات الجبائية من نفس السنة. لكن مع بداية انخفاض أسعار البترول تبدأ نسبة مساهمة الجبائية البترولية في إجمالي الإيرادات الجبائية في التراجع؛ مما يؤثر سلبا على إجمالي الإيرادات العامة، حيث انخفضت بحوالي 6,3% سنة 1987.

و عليه من الملاحظ أن الجبائية البترولية هي المتحكم الأول في الإيرادات العامة للبلاد فبارتفاعها ترتفع إيرادات الدولة و بانخفاضها تنخفض مما يؤدي إلى عجز في رصيد الميزانية، و تظهر مشاكل في تمويل الاقتصاد، فيعاد النظر في الجبائية العادية و الدور الذي يجب أن تلعبه لتوازن ميزانية الدولة.

بعد الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد سنة 1986، تم إنشاء لجنة وطنية لإصلاح النظام الضريبي، الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1992. و قد تضمن هذا الإصلاح تأسيس ثلاث ضرائب جديدة و هي: الضريبة على الدخل الإجمالي IRG، الضريبة على أرباح الشركات IBS و الرسم على القيمة المضافة TVA. و رغم هذه الإصلاحات الرامية إلى تحسين مردودية الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تهيمن و بشكل كبير على تمويل ميزانية الدولة.

فيما يخص مؤشرات النمو الاقتصادي، فقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض. ففي الفترة من 1990 إلى 1999 عرفت معدلات النمو الاقتصادي تدهورا نظرا لبداية الاقتصاد الجزائري الانفتاح على اقتصاد السوق. أما خلال الفترة من 2000 إلى 2018 فقد عرفت معدلات النمو نتائج إيجابية و ذلك تزامنا مع بداية ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية. أما بالنسبة لمعدلات التضخم فقد كانت مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط نظرا للقيود المفروضة على الأسعار. لكن خلال الفترة من 1990 إلى 2018 فقد عرفت ارتفاع محسوسا.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر السياسة المالية
على النمو الاقتصادي في الجزائر

مقدمة الفصل الثالث

مقدمة الفصل الثالث:

من أجل دراسة أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، سنقوم باختبار التكامل المشترك لكل من الإنفاق الحكومي G ، الجباية البترولية P ، الجباية العادية R و الديون العمومية PD ؛ باعتبارها متغيرات مستقلة تمثل السياسة المالية. إضافة إلى بعض المتغيرات التي تمثل السياسة النقدية و المتمثلة في: التضخم INF و معدل الفائدة IR ، حيث لا يمكن استبعادها، فالسياستين المالية والنقدية تكملان بعضهما البعض. أما المتغير التابع فتمثل في الناتج المحلي الإجمالي GDP . وهذا من خلال استخدام اختبار (Bounds test) ضمن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

كل هذا بعد اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) و اختبار فلييس يرون (PP)؛ للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى أو الفرق الأول و عدم استقرارها عند الفرق الثاني.

لدراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة سنقوم باستخدام اختبار Toda-Yamamoto للسببية طويلة الأجل المطور من قبل Tdoa and yamamoto في 1995. مما يجنبنا مشاكل اختبار العلاقة السببية ل Granger فيما يتعلق بخصائص الحجم الخاصة باختبارات جذر الوحدة و التكامل المتزامن.

من أجل اختبار الارتباط الذاتي، سنستخدم اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test. ومن أجل اختبار عدم ثبات التجانس للتباين سيتم استخدام اختبار Heteroskedasticity Test : ARCH؛ بالإضافة إلى اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي ل Jarque-Bera؛ و هذا لتأكد من سلامة النموذج. كما سيتم التحقق من استقرار النموذج باستخدام المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة (CUSUM) و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة (CUSUMQ).

1- منهجية الدراسة:

يعد الاقتصاد القياسي فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية. وهذا من خلال ثلاثة فروع من المعرفة، و هي: النظرية الاقتصادية التي تحدد لنا العلاقات الاقتصادية المراد قياسها من خلال الفروض المفهومة التي تقدمها. الاقتصاد الرياضي الذي يصيغ لنا هذه العلاقات النظرية في صورة معادلات رياضية قابلة للقياس؛ أما الإحصاء فهو يمدنا بأساليب القياس مثل الارتباط والانحدار.¹

في دراستنا سنستخدم مجموعة من الاختبارات القياسية للحصول على النتائج المرجوة. و تتمثل في الاختبارات الأولية، كاختبار سكون السلاسل الزمنية و درجة تكاملها، من خلال اختبارات جذر الوحدة و الاستقرار. ثم القيام بالاختبارات الأساسية بدأ باختبار وجود تكامل متزامن بين المتغيرات ثم اختبار السببية.

1.1 - اختبارات جذر الوحدة و الاستقرار: Unit Root Tests and Stationary

إن اختبارات الجذر الحدودي لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، و من أجل فهم هذه الاختبارات لابد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة:

- النموذج (Trend Stationary) TS : هذه النماذج غير مستقرة، و تبرز عدم الاستقرار التحديدية deterministic، و تأخذ الشكل $Y_t = f(t) + \varepsilon_t$ حيث $f(t)$ دالة كثير حدود للزمن (خطية أو غير خطية)، و ε_t تشويش أبيض، و أكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى، و يكتب من الشكل $Y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$. هذا النموذج غير مستقر، لأن متوسط $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن، لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم \hat{a}_0, \hat{a}_1 بطريقة المربعات الصغرى العادية، و طرح المقدار $\hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$ من Y_t ، أي: $Y_t - \hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$.
- النموذج (Difference Stationary) DS: هذه النماذج أيضا غير مستقرة و تبرز عدم استقرار عشوائية Stochastic، و تأخذ الشكل $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ و يمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي: $\nabla^d Y_t = \beta + \varepsilon_t$ حيث β ثابت حقيقي، و d درجة الفروقات. و غالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج $d = 1$ ، و تكتب من الشكل $\nabla Y_t = \beta + \varepsilon_t$ و تأخذ هذه النماذج شكلين:

1. إذا كانت $\beta = 0$: يسمى النموذج DS بدون مشتقة، و يكتب من الشكل: $Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$ و بما أن ε_t

تشويش أبيض، فإن النموذج يسمى "نموذج السير العشوائي Random Walk Model" وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية.

¹ - عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص4.

2. إذا كانت $\beta \neq 0$: يسمى النموذج DS بالمشتمقة، و يكتب من الشكل $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$.

من أهم اختبارات جذر الوحدة التي تساعد على تحديد ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أو غير مستقرة نجد: اختبار ديكي فولر DF، اختبار ديكي فولر المطور ADF، اختبار فيليبس بيرون PP و اختبار KPSS.

1.1.1- اختبار ديكي فولر (DF 1979): Dickey Fuller Test

يعمل اختبار ديكي فولر (1979) على البحث عن استقرارية السلسلة الزمنية من عدمه، و ذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية (deterministic) أو عشوائية (stochastic). لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي

يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR(1)، و الذي يكتب على الشكل: $Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$

حيث ε_t : حد الخطأ العشوائي، و الذي يفترض فيه: وسط حسابي معدوم، تباين ثابت، و قيم غير مرتبطة (عندئذ يسمى حد الخطأ أو التشويش الأبيض).

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد 1، و إذا كان هذا هو الأمر في الواقع، فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الحدودي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات. لذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية: $Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t$ ، و اتضح أن $\hat{\phi} = 1$ فإن المتغير Y_t يكون له جذر وحدوي، و يعاني من مشكلة عدم الاستقرار. وتعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساوي للواحد (كما ذكرنا أعلاه) بسلسلة السير العشوائي (Random Walk Time Series) وهي إحدى الأمثلة للسلسلة غير المستقرة.

و بطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة $Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$ نتحصل على الصيغة التالية:

$$\nabla Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad , \quad \phi - 1 = \lambda$$

حيث: $\nabla Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ ، و الآن أصبحت الفرضيات من الشكل:

$$H_0: \lambda = 0$$

$$H_1: \lambda \neq 0$$

و يلاحظ أنه إذا ثبت في الواقع أن $\lambda = 0$ ، فإن $\nabla Y_t = \varepsilon_t$ ، و عندئذ يقال أن سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى من السير العشوائي مستقرة، و لذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى Integrated of Order 1، و نرمز لها بـ... $I(1)$ أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروقات من الدرجة الثانية، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ ، و هكذا....

و إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$.
و من المعتاد عند إجراء اختبار ديكي فولر يستخدم عدد من صيغ الانحدار و تتمثل في:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

الصيغة الأولى بدون قاطع c و بدون الاتجاه العام t ، الصيغة الثانية بالقاطع و بدون الاتجاه العام، أما الصيغة الثالثة فتحتوي على القاطع و الاتجاه العام¹.

1.1. 2- اختبار ديكي فولر المطور (ADF 1988) :Augmented Dickey Fuller Test

في نماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي فولر البسيط، فإن النموذج ε_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا، ففي حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء طور ديكي و فولر (1981) اختبارا يسمى باختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey Fuller test (ADF).

إن اختبارات ADF تركز على الفرضية $H_1: |\phi| < 1$ ، و على التقدير بواسطة المربعات الصغرى²:

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

نستطيع أن نحدد القيمة p حسب معيار Akaike أو معيار Schwarz.

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF، بحيث يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية ∇Y_{t-j+1} ، حيث $\nabla Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ ، $\nabla Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$ ، إلخ، و يتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تحتفي مشكلة الارتباط الذاتي¹.

¹ - شبيخي مجّد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات، دار حامد للنشر، ط1، 2011، ص206-208.

² - Régis Bourbonnais, *Econométrie :cours et exercices corrigés*, 9^e édition, Dunod, Paris, 2015, pp 249-250.

1.1. 3- اختبار فليبس بيرون (PP 1988) Phillips-Perron Test:

يعتبر هذا الاختبار فعالا حيث يأخذ في الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء. و يسمح اختبار فليبس بيرون بتجاوز مشكلة الارتباط الذاتي و عدم ثبات التباين للأخطاء التي يعاني منها اختبار ديكي فولر العادي، و يجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل:

(1) التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية النماذج القاعدية الثلاثة لاختبار ديكي-فولر و حساب الإحصائيات المرافقة.

$$(2) \text{ تقدير التباين المسمى بالقصير الأجل } \hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 = 1e_t^2 \text{ حيث } e_t \text{ البواقي المقدر.}$$

(3) تقدير المعامل المصحح S_t^2 (المسمى بالتباين طويل الأجل) و المنشأ من هيكله التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة

$$\text{حيث: } s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

و من أجل تقدير هذا التباين طويل الأجل من الضروري تحديد عدد التباطؤات l Newey-West ، المقدر بدلالة

$$l \approx 4 \left(\frac{T}{100}\right)^{2/9} \text{ على النحو التالي: } T, \text{ المشاهدات الكلية}$$

$$(4) \text{ حساب إحصائية PP: } t_{\hat{\theta}_1}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\theta}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\theta}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\theta}_1}}{\sqrt{k}}$$

حيث: $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$ (الذي يساوي الواحد في الحالة التقريبية إذا كان e_t يمثل تشويشا أبيض). يتم مقارنة هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول Mackinnon².

1.1. 4- اختبار KPSS (1992):

اقترح (1992) Kwiatkowski ; Phillips ; Schmidt ; Shin استخدام اختبار مضاعف لاغرانج، لاختبار فرضية العدم التي تقر الاستقرار للسلسلة. و يكون اختبار KPSS على المراحل التالية:

$$1. \text{ فبعد تقدير النماذج (2) أو (3)، نحسب المجموع الجزئي للبواقي: } s_t = \sum_{i=1}^t \hat{\varepsilon}_i$$

$$2. \text{ نقدر التباين طويل الأجل } s_1^2 \text{ بنفس طريقة اختبار فليبس و بيرون.}$$

$$3. \text{ نحسب إحصائية اختبار KPSS من العلاقة } LM = \frac{1}{s_1^2} \frac{\sum_{t=1}^T s_t^2}{T^2}$$

– نفرض فرضية العدم (فرضية الاستقرار): إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من

الجدول المعد من طرف (1992) Kwiatkowski ; Phillips ; Schmidt ; Shin.

– نقبل بفرضية الاستقرار: إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة.

¹ - عبد القادر مجّد، عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص623.

² - Régis Bourbonnais, *Econométrie :cours et exercices corrigés*, op . cit, p 250.

إلا أن هناك اختبارات أخرى لاختبار الجذر الواحد منها اختبار HEGY الذي يختبر وجود مركبة موسمية في السلسلة الزمنية. اقترح هذا الاختبار (Hylleberg and al (1990) هذه الإحصائية تقارن مع القيم الحرجة ل Franses and Hobijn (1997).¹

1. 2- اختبار التكامل المتزامن باستخدام (اختبار الحدود) الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL):

سنستخدم في هذه الدراسة لاختبار التكامل المتزامن من 1970 إلى 2018، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) و هو اختصار ل Autoregressive distributed lag model. و يسمى عادة باختبار الحدود (Bounds test)؛ و قد طرح أول مرة من قبل (Pesaran and shin) في 1999، ثم تم تطويره مرة أخرى من قبل (Pesaran and al) في 2001.²

يتميز نموذج ARDL بالعديد من الميزات مقارنة بباقي اختبارات التكامل المشترك. من بين أهم هذه الميزات، يسمح نموذج ARDL باختبار التكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت سلاسل المتغيرات مستقرة عند المستوى I(0) أو الفرق الأول I(1) أو كلاهما، مع شرط أن لا تكون مستقرة عند الدرجة الثانية I(2). كما يعتبر هذا النموذج مناسب لحجم العينات الصغيرة. إضافة إلى أن نموذج ARDL يقدم تقديرات غير متحيزة على المدى الطويل حتى عندما تكون بعض المتغيرات داخلية.³

أولا يتم اختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، حيث يأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta GDP_{t-1} + \alpha_2 \Delta G_{t-1} + \alpha_3 \Delta INF_{t-1} + \alpha_4 \Delta IR_{t-1} + \alpha_5 \Delta P_{t-1} + \alpha_6 \Delta PD_{t-1} + \alpha_7 \Delta R_{t-1} + \sum_{t=1}^P \beta_1 \Delta GDP_{t-1} + \sum_{t=1}^P \beta_2 \Delta G_{t-1} + \sum_{t=1}^P \beta_3 \Delta INF_{t-1} + \sum_{t=1}^P \beta_4 \Delta IR_{t-1} + \sum_{t=1}^P \beta_5 \Delta P_{t-1} + \sum_{t=1}^P \beta_6 \Delta PD_{t-1} + \sum_{t=1}^P \beta_7 \Delta R_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث Δ تمثل عامل الفروقات، α_0 ثابت، $(\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6, \alpha_7)$ تمثل معاملات طويلة الأمد، $(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7)$ تمثل معاملات الفترة القصيرة، ε تعبر عن أخطاء الحد العشوائي.

¹ - شبيخي مجد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات، مرجع سابق، ص 213.

² - أحمد حسين بنال، التكامل المشترك وفق ARDL cointegration مع التطبيق في Eviews، محاضرة، جوان 2020،

<https://www.researchgate.net/publication/341981066>.

³ -P.K.Adom, Electricity consumption-economic growth nexus : the Ghanaian case, International journal of Energy economics and Policy, vol 1, No 1, 2011, p 22.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

G: الإنفاق الحكومي

INF: التضخم

IR: معدل الفائدة

P: الجباية البترولية

PD: الديون العمومية

R: الجباية العادية

ثانياً يتم اختبار المعنوية على المتغيرات المتباطئة ف المعادلة (1) باستخدام اختبار إحصائية فيشر (F). حيث يتم اختبار فرضية
العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل). و الفرضية البديلة و التي تشير إلى
وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج، على النحو التالي:

$$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = 0$$

$$H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq \alpha_5 \neq \alpha_6 \neq 0$$

بعد حساب إحصائية F يجب مقارنة ذلك بالقيم الحرجة؛ فإذا كانت إحصائية F المحسوبة أقل من القيمة الحرجة ذات الحد الأدنى، فيتم قبول الفرضية العدمية، أي لا يوجد تكامل متزامن. أما إذا كانت إحصائية F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة ذات الحد الأعلى، فيتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة مما يعني وجود تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة. أما إذا وقعت إحصائية F بين الحد الأعلى و الحد الأدنى فهنا يكون القرار غير حاسم.

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل (من خلال اختبار الحدود)، ينبغي التأكد من أن معامل تصحيح الخطأ في نموذج ARDL سالب و معنوي ECM، مما يدل على وجود عملية تصحيح من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

1. 3- اختبار السببية Toda-Yamamoto

لدراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، التضخم، معدل الفائدة، الجباية البترولية، الجباية العادية و الديون العمومية)؛ قمنا باستخدام اختبار Toda-Yamamoto للسببية طويلة الأجل المطور من قبل Toda and Yamamoto في 1995. مما يجنبنا مشاكل اختبار العلاقة السببية ل Granger فيما يتعلق بخصائص الحجم الخاصة باختبارات جذر الوحدة و التكامل المتزامن.¹

يستخدم هذا المنهج اختبار والد المعدل (MWALD) مع توزيع كاي مربع (X^2) لتقييد معاملات VAR (K) حيث يتم البحث عن الحد الأقصى لرتبة التكامل (dmax) و فترة الإبطاء الزمني المثلى (k) و بالتالي تصبح فترة الإبطاء الجديدة ل Var هي (dmax + K).

و لتطبيق اختبار Toda and Yamamoto للسببية، نلخص النموذج في نظام VAR التالي:

$$GDP_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^K \alpha_{1i} GDP_{t-i} + \sum_{j=K+1}^{dmax} \alpha_{2j} GDP_{t-j} + \sum_{i=1}^K \beta_{1i} G_{t-i} + \sum_{j=K+1}^{dmax} \beta_{2j} G_{t-j} + \sum_{i=1}^K \theta_{1i} INF_{t-i} + \sum_{j=K+1}^{dmax} \theta_{2j} INF_{t-j} + \sum_{i=1}^K \delta_{1i} IR_{t-i} + \sum_{j=K+1}^{dmax} \delta_{2j} IR_{t-j} + \sum_{i=1}^K \gamma_{1i} P_{t-i} + \sum_{j=K+1}^{dmax} \gamma_{2j} P_{t-j} + \sum_{i=1}^K \phi_{1i} PD_{t-i} + \sum_{j=K+1}^{dmax} \phi_{2j} PD_{t-j} + \sum_{i=1}^K \varphi_{1i} R_{t-i} + \sum_{j=K+1}^{dmax} \varphi_{2j} R_{t-j} + \mu_{1t} \dots\dots\dots(2)$$

يتم تحديد الفرضية العدمية و الفرضية البديلة للمعادلة على النحو التالي:

$$H_0: \alpha_{1i} = \beta_{1i} = \theta_{1i} = \delta_{1i} = \gamma_{1i} = \phi_{1i} = \varphi_{1i} = 0 \text{ (عدم وجود علاقة سببية)}$$

$$H_1: \alpha_{1i} \neq \beta_{1i} \neq \theta_{1i} \neq \delta_{1i} \neq \gamma_{1i} \neq \phi_{1i} \neq \varphi_{1i} \neq 0 \text{ (يوجد علاقة سببية)}$$

القرار المتعلق برفض أو قبول الفرضية العدمية يعتمد على اختبار وولد المطور (MWALD). حيث إذا كانت قيمة $p < 0,05$ فيجب رفض الفرضية العدمية أي عدم وجود سببية و قبول الفرضية البديلة أي وجود سببية، أما إذا كانت $p > 0,05$ فسيتم قبول الفرضية العدمية و رفض الفرضية البديلة.

1. 4- الاختبارات التشخيصية للنموذج:

من أجل التأكد من سلامة النموذج، و خلوه من المشاكل القياسية. سنستخدم في هذه الدراسة بعض الاختبارات التشخيصية. من أجل اختبار الارتباط الذاتي، سنستخدم اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test. و من أجل اختبار عدم ثبات التجانس للتباين سيتم استخدام اختبار Heteroskedasticity Test : ARCH؛ بالإضافة إلى اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي للبوافي ل

¹ - H.Y.Toda & T.Yamamoto, **Statistical inference in vector autoregression with possibly integrated processes**, Journal of econometrics, Vol 66, No (1-2),1995, pp 225-250.

1. 5- اختبار استقرارية النموذج:

من الضروري أيضا ضمان الاستقرار الديناميكي لأي نموذج له هيكل الحدار ذاتي Autoregressive، سيتم التحقق من استقرار النموذج باستخدام المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUMQ). و يعد هذان الاختبارين مهمين في هذا المجال لأنه يبين وجود أي تغير هيكل في البيانات.¹

2- تحليل نتائج الدراسة:

سنقوم بتحليل نتائج اختبارات جذر الوحدة، وكذا تحليل نتائج كل من اختبار الحدود ARDL للتكامل المتزامن، واختبار العلاقة السببية لتودا-ياماموتو Toda-Yamamoto طويلة الأجل بين المتغيرات. و من ثم نحلل نتائج اختبارات التشخيصية والاستقرارية للنموذج.

2. 1- نتائج اختبارات جذر الوحدة:

الجدول رقم (01): نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF

القرار	الفرق الأول			المتغيرات
	بدون	ثابت	ثابت و اتجاه	
I(1)	-12,827*	-12,841*	-12,681*	GDP
I(1)	-1,807***	-2,146	-2,077	G
I(1)	-6,556*	-6,484*	-6,455*	INF
I(1)	-8,481*	-8,390*	-8,381*	IR
I(1)	-2,937*	-2,969**	-0,840	P
I(1)	-4,842*	-4,790*	-4,756*	PD
I(1)	-1,182	-1,777	-4,757*	R

(*)، (**، ***) تشير إلى مستوى معنوية 1%، 5%، 10% على الترتيب؛ يتم اختبار فترات الإبطاء أوتوماتيكيا)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

¹ -M.R.Mafizur & M.Abulkashem, Carbondmissions Energy consumption and industrial growth in Bangladesh:Empirical Evidence from ARDL cointegration and Granger causality analysis, Energy Policy, Vol 110, 2017, P 604.

الجدول رقم (02): نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار PP

القرار	الفرق الأول			المتغيرات
	بدون	ثابت	ثابت و اتجاه	
I(0)	-25,914*	-25,294*	-23,252*	GDP
I(1)	-5,543*	-6,083*	-6,403*	G
I(1)	-6,557*	-6,486*	-6,455*	INF
I(1)	-8,376*	-8,291*	-8,294*	IR
I(1)	-9,477*	-9,492*	-9,391*	P
I(1)	-4,863*	-4,812*	-4,778*	PD
I(1)	-2,610**	-3,245**	-4,775*	R

(*)، (**، ***) تشير إلى مستوى معنوية 1%، 5%، 10% على الترتيب؛ يتم اختبار فترات الإبطاء أوتوماتيكيا)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال نتائج الجدول رقم (01) و (02) أعلاه يتضح بأن كل سلاسل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول أي من الشكل I(1).

2. نتائج اختبار التكامل المتزامن:

من خلال نتائج اختبار استقرارية المتغيرات، تم التأكد من أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول I(1)، ولا وجود لسلاسل مستقرة عند I(2). و عليه في الخطوة الموالية يمكننا اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطفة ARDL.

الجدول رقم (03): نتائج اختبار الحدود ARDL

القرار	اختبار الحدود			الإبطاء الأمثل	إحصائية F
	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)	مستوى المعنوية		
وجود علاقة	1,99	2,94	10%	(2, 0, 3, 3, 1, 2, 0)	4,415
تكامل متزامن	2,27	3,28	5%		
	2,88	3,99	1%		

المصدر: : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

بما أن القيمة الإحصائية لـ F(4,415) أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية 10%، 5%، 1%، فإنه سيتم رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل متزامن و قبول الفرضية البديلة، أي وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المستقلة (الإنفاق الحكومي G، التضخم INF، معدل الفائدة IR، الجباية البترولية P، الديون العمومية DP و الجباية العادية R، والمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي GDP).

2. 2-1 تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل:

الجدول رقم (04): مقدرات معلمات الأجل الطويل

المتغير التابع GDP				
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية t	الاحتمال	
C	7,377	3,688	0,001	
G	0,003	0,021	0,982	
INF	0,110	0,797	0,431	
IR	0,211	0,772	0,446	
P	-0,119	-1,086	0,286	
PD	-0,064	-1,868	0,072	
R	-0,250	-1,002	0,324	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من خلال الجدول (04) فإن العلاقة التوازنية طويلة المدى بين GDP و (G، INF، IR، P، PD، R) خلال الفترة (1970-2018) يمكن التعبير عنها وفق النموذج القياسي التالي:

$$GDP = 7,377 + 0,003G + 0,11INF + 0,211IR - 0,119P - 0,064PD - 0,250R + \varepsilon_t$$

2. 2-2 منهجية تصحيح الخطأ (تقدير علاقة قصيرة الأجل): ARDL ECM

تعكس معلمة حد تصحيح الخطأ سرعة تكيف النموذج على الانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل المدى.

الجدول رقم (05): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ

المعلمة	إحصائية t	الاحتمال	R-squared	
-0,824	-6,644	0,0000	0.868450	ECM(-1)
-0.110	-1.680	0.1040		D(GDP(-1))
0.107	1.385	0.1769		D(INF)
0.032	0.451	0.6553		D(INF(-1))
-0.175	-2.288	0.0298		D(INF(-2))
-0.316	-1.581	0.1250		D(IR)

	0.0012	-3.601	-0.849	D(IR(-1))
	0.0988	-1.707	-0.349	D(IR(-2))
	0.6590	0.446	0.033	D(P)
	0.1074	-1.663	-0.043	D(PD)
	0,0002	4.347	0.106	D(PD(-1))

المصدر: : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

تظهر النتائج أن معامل حد الخطأ $ECM(-1) = -8,240$ سالب و معنوي، أي أنه يوجد هناك تصحيح للخطأ من المدى القصير إلى المدى الطويل بسرعة تصل إلى 82,4%. و منه تشير هذه المعادلة إلى وجود عملية تصحيح من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

2. 3- نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto:

قمنا باختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار Toda & Yamamoto. و ذلك بعدما قمنا بتحديد رتبة استقرارية السلاسل الزمنية، حيث أظهرت نتائج اختبار ADF و PP أن سلسلة المتغير التابع أي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والذي يعبر عن النمو الاقتصادي و المتغيرات المستقلة، الإنفاق الحكومي، التضخم، معدل الفائدة، الجباية البترولية، الديون العمومية و الجباية العادية مستقرة عند الفرق الأول، أي متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$. و بالتالي فإن رتبة التكامل القصوى (dmax) هي 1. ثم تم اختيار فترة الإبطاء الزمني المثلى (K) بناء على معيار المعلومات ل SC و هي 2 كما هو موضح في الجدول (06)، و بعدما تم تحديد رتبة التكامل القصوى (dmax) و فترة الإبطاء الزمني المثلى (K)، فإن رتبة VAR الجديدة تصبح (2+1).

الجدول رقم (06): تحديد فترة الإبطاء الزمني المثلى

Lag	LogL	LR	FRE	AIC	SC	HQ
0	-956,780	NA	9,45e + 09	42,834	43,115	42,939
1	-697,432	426,484	845307,5	33,485	35,734*	34,324
2	-639,391	77,387	662840,0	33,084	37,299	34,655
3	-560,299	80,849*	274160,3	31,746	37,929	34,051
4	-468,422	65,334	117474,7*	29,841*	37,99106	32,879*

* تشير إلى فترة الإبطاء الزمني الأمثل

المصدر: : بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

الجدول رقم (07): نتائج اختبار سببية Toda and Yamamoto بالنسبة لـ GDP كمتغير تابع

المتغيرات المستقلة	Chi-sq	الاحتمال	القرار
G	1,317	0,517	لا يوجد علاقة سببية من G إلى GDP
INF	10,806	0,004	يوجد علاقة سببية من INF إلى GDP
IR	6,921	0,031	يوجد علاقة سببية من IR إلى GDP
P	0,091	0,955	لا يوجد علاقة سببية من P إلى GDP
PD	7,815	0,020	يوجد علاقة سببية من PD إلى GDP
R	2,183	0,335	لا يوجد علاقة سببية من R إلى GDP

المصدر: : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (07) أعلاه يتضح بأن القيمة الاحتمالية لكل من الإنفاق الحكومي (G)، الجباية البترولية (P) والجباية العادية (R) أكبر من 0,05 و بالتالي سيتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل من الإنفاق الحكومي، الجباية البترولية و الجباية العادية إلى النمو الاقتصادي. أما القيم الاحتمالية لكل من التضخم (INF) ، معدل الفائدة (IR) و الديون العمومية (PD) فهي أصغر من 0,05 و بالتالي سيتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة التي تدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل من التضخم، معدل الفائدة و الديون العمومية إلى النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (08): نتائج اختبار سببية Toda and Yamamoto بالنسبة لـ G كمتغير تابع

المتغيرات المستقلة	Chi-sq	الاحتمال	القرار
GDP	0,371	0,830	لا يوجد علاقة سببية من GDP إلى G
INF	1,717	0,423	لا يوجد علاقة سببية من INF إلى G
IR	0,213	0,898	لا يوجد علاقة سببية من IR إلى G
P	7,765	0,020	يوجد علاقة سببية من P إلى G
PD	0,041	0,979	لا يوجد علاقة سببية من PD إلى G
R	8,273	0,016	يوجد علاقة سببية من R إلى G

المصدر: : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (08) يتضح بأن القيم الاحتمالية لكل من GDP، INF، IR و PD أكبر من 0,05، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل من GDP، INF، IR و PD إلى G. أما القيم الاحتمالية لكل من P و R فهي أصغر من 0,05، و بالتالي سنرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة و التي تنص على وجود علاقة سببية طويلة الأجل من P و R إلى G.

الجدول رقم (09): نتائج اختبار سببية Toda and Yamamoto بالنسبة لـ INF كمتغير تابع

المتغيرات المستقلة	Chi-sq	الاحتمال	القرار
GDP	0,472	0,789	لا يوجد علاقة سببية من GDP إلى INF
G	0,399	0,818	لا يوجد علاقة سببية من G إلى INF
IR	6,193	0,045	يوجد علاقة سببية من IR إلى INF
P	0,459	0,794	لا يوجد علاقة سببية من P إلى INF
PD	0,401	0,818	لا يوجد علاقة سببية من PD إلى INF
R	0,251	0,881	لا يوجد علاقة سببية من R إلى INF

المصدر: : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

بناء على نتائج الجدول (09) يظهر أن القيم الاحتمالية لكل من GDP، G، P، PD و R أكبر من 0,05، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل من GDP، G، P، PD و R إلى INF. ما عدا القيمة الاحتمالية لـ IR فهي أصغر من 0,05، و بالتالي سيتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة سببية طويلة الأجل من IR إلى INF.

الجدول رقم (10): نتائج اختبار سببية Toda and Yamamoto بالنسبة لـ IR كمتغير تابع

المتغيرات المستقلة	Chi-sq	الاحتمال	القرار
GDP	5,022	0,081	لا يوجد علاقة سببية من GDP إلى IR
G	1,223	0,542	لا يوجد علاقة سببية من G إلى IR
INF	5,909	0,052	يوجد علاقة سببية من INF إلى IR
P	0,059	0,970	لا يوجد علاقة سببية من P إلى IR
PD	1,276	0,528	لا يوجد علاقة سببية من PD إلى IR
R	1,441	0,486	لا يوجد علاقة سببية من R إلى IR

المصدر: : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

بناء على نتائج الجدول رقم (10) فإن القيم الاحتمالية لـ GDP، G، P، PD و R أكبر من 0,05 و بالتالي سيتم قبول الفرضية العدمية، أي لا يوجد علاقة سببية طويلة الأجل من GDP، G، P، PD و R إلى IR. ما عدا القيمة الاحتمالية لـ INF التي تساوي 0,05 مما يعني رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة، أي وجود علاقة سببية طويلة الأجل من INF إلى IR.

الجدول رقم (11): نتائج اختبار سببية Toda and Yamamoto بالنسبة ل P كمتغير تابع

المتغيرات المستقلة	Chi-sq	الاحتمال	القرار
GDP	0,059	0,970	لا يوجد علاقة سببية من GDP إلى P
G	24,406	0,000	يوجد علاقة سببية من G إلى P
INF	0,816	0,664	لا يوجد علاقة سببية من INF إلى P
IR	0,893	0,639	لا يوجد علاقة سببية من IR إلى P
PD	1,105	0,575	لا يوجد علاقة سببية من PD إلى P
R	1,973	0,372	لا يوجد علاقة سببية من R إلى P

المصدر: : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

من خلال نتائج الجدول رقم (11) يتضح أن القيم الاحتمالية ل GDP، INF، IR، PD و R أكبر من 0,05 مما يؤدي إلى قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل من GDP، INF، IR، PD و R إلى P. أما القيمة الاحتمالية ل G فهي أصغر من 0,05 مما يؤدي إلى رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة، أي يوجد علاقة سببية طويلة الأجل من G إلى P.

الجدول رقم (12): نتائج اختبار سببية Toda and Yamamoto بالنسبة ل PD كمتغير تابع

المتغيرات المستقلة	Chi-sq	الاحتمال	القرار
GDP	13,101	0,001	يوجد علاقة سببية من GDP إلى PD
G	0,188	0,909	لا يوجد علاقة سببية من G إلى PD
INF	7,723	0,021	يوجد علاقة سببية من INF إلى PD
IR	5,621	0,060	لا يوجد علاقة سببية من IR إلى PD
P	4,058	0,131	لا يوجد علاقة سببية من P إلى PD
R	0,246	0,883	لا يوجد علاقة سببية من R إلى PD

المصدر: : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

من خلال نتائج الجدول رقم (12) يتم قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل من G، IR، P و R إلى PD نظرا إلى أن قيمتها الاحتمالية أكبر من 0,05. أما بالنسبة لكل من GDP و INF فقيمها الاحتمالية أصغر من 0,05، مما يؤدي إلى رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة، أي يوجد علاقة سببية طويلة الأجل من GDP و INF إلى PD.

الجدول رقم (13): نتائج اختبار سببية Toda and Yamamoto بالنسبة لـ R كمتغير تابع

المتغيرات المستقلة	Chi-sq	الاحتمال	القرار
GDP	0,647	0,725	لا يوجد علاقة سببية من GDP إلى R
G	20,503	0.000	يوجد علاقة سببية من G إلى R
INF	1,134	0,567	لا يوجد علاقة سببية من INF إلى R
IR	0,452	0,797	لا يوجد علاقة سببية من IR إلى R
P	14,917	0,0006	يوجد علاقة سببية من P إلى R
PD	0,345	0,841	لا يوجد علاقة سببية من PD إلى R

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال نتائج الجدول رقم (13) يتم قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل من GDP، INF، IR و PD إلى R نظرا إلى أن قيمتها الاحتمالية أكبر من 0,05. أما بالنسبة لـ G و P فقيمها الاحتمالية أصغر من 0,05 مما يؤدي إلى رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة، أي يوجد علاقة سببية طويلة الأجل من G و P إلى R.

2. 4- نتائج الاختبارات التشخيصية:

لتقييم النتائج المتحصل عليها في اختبار الحدود ARDL قمنا باختبار الارتباط الذاتي للأخطاء و اختبار عدم ثبات التجانس للبتاين و اختبار التوزيع الطبيعي، و النتائج موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (14): نتائج اختبارات التشخيص بالنسبة للنموذج

الاختبارات	الارتباط الذاتي للأخطاء (Breusch-Godfrey Serid correlation)	تجانس التباين (ARCH)	التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera)
الاحتمالات	0,3012	0,2627	0,8166

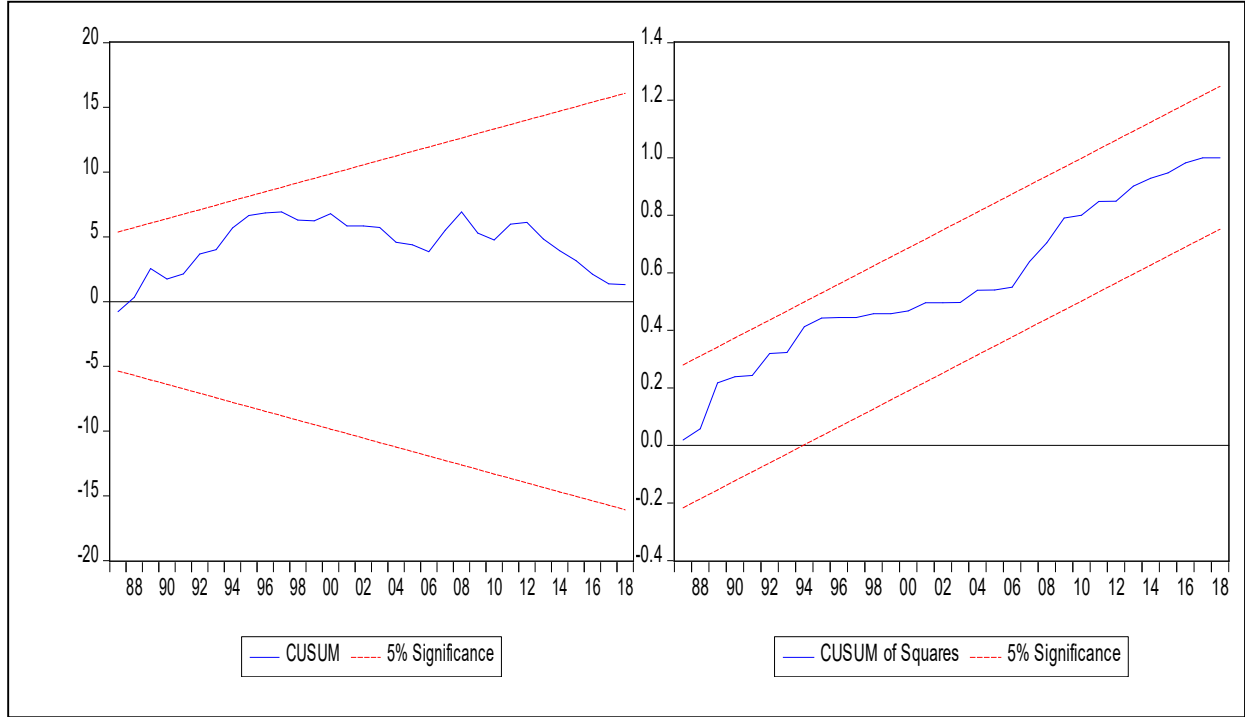
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبارات التشخيص. بالنسبة لاختبار الارتباط الذاتي للأخطاء يتبين أن قيمة الاحتمال (0,3012) أكبر من 0,05، أي أن الإحصائية غير معنوية مما يؤدي إلى قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين أخطاء أو بواقي النموذج. و بالنسبة لاختبار ثبات تجانس التباين (ARCH)، يتضح أن قيمة الاحتمالية (0,2627) غير معنوية وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية، أي أن البواقي ثابتة التجانس، و تجانسها غير متقلب. فيما يخص اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، فتبين قيمة احتمال إحصائية (Jarque-Bera) (0,8166) أنها غير معنوية مما يدل على أن بواقي النموذج تتوزع توزيعا طبيعيا.

2. 5- نتائج اختبار الاستقرار:

قمنا بالتحقق من استقرارية النموذج باستخدام المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUMSQ). و النتائج موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): نتائج اختبار استقرارية النموذج من خلال (CUSUM) و (CUSUMSQ)



المصدر: بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ بأن اختبار كل من (CUSUM) و (CUSUMSQ) يقعان داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% (كما هو موضح بالخطوط الحمراء المنقططة). و عليه تأكد هذه النتائج على استقرار النموذج و أنه لا يوجد أي تغيير هيكلي تم تحديده في المعاملات عند مستوى معنوية 5%. و منه نستنتج بأن هذا النموذج مستقر خلال فترة الدراسة (1970-2018).

3- مناقشة نتائج الدراسة:

من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك نجد أن الإنفاق الحكومي له علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي، حيث إذا زاد الإنفاق الحكومي ب 1% فإن الناتج المحلي الإجمالي سيزيد ب 0,003%. مما يعني أن السياسة المالية التوسعية لها تأثير إيجابي على الاقتصاد بشكل طفيف جدا. و هذا يوافق دراسة (Ram 1986) بشكل عام.

بالنسبة للإيرادات العامة نجد بأن الجباية البترولية لها علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي على المدى الطويل حيث إذا زادت الجباية البترولية ب 1% فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتراجع ب 0,11%. و هذا لأن عائداها تعتمد على أسعار النفط في الأسواق العالمية التي تعد غير مستقرة و تعرف تذبذبات كثيرة.

و الجباية العادية هي الأخرى لها علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي على المدى الطويل حيث إذا زادت الجباية العادية بـ 1% فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتراجع بـ 0,25%. و هذا نظرا لاعتماد الدولة بالدرجة الأولى و بشكل كبير على الجباية البترولية و تهميش الجباية العادية، مما تولد عنه ضعف في الوعاء الضريبي و عدم تنوعه، عدم تطور آليات تحصيل الضرائب، التهرب الضريبي. و بالتالي عجز الميزانية العامة و إعاقه النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص الديون العمومية فهي الأخرى لها علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث إذا زادت الديون العمومية بـ 1% فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتراجع بـ 0,06%. و هذا عكس النظرية الاقتصادية الكينيزية. علما أن السياسة المالية في الجزائر تمشي وفق مسار الدورة الاقتصادية، مما يؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي على المدى الطويل. و هذا يتفق مع دراسة (Philippe Aghion 2014).

من خلال نتائج اختبار السببية يظهر بأن هناك ارتباط وثيق بين الإنفاق الحكومي و الإيرادات العمومية سواء كانت بترولية أو عادية. حيث عند ارتفاع الإيرادات البترولية نتيجة ارتفاع أسعار النفط؛ و وفق السياسة المالية الإنفاقية التوسعية التي تتبعها الجزائر سيرتفع الإنفاق العام مما يؤدي إلى ارتفاع في حجم الاستهلاك الذي سيصاحبه موجة تضخمية و ارتفاع في الأسعار. و عليه ستلجأ الدولة للديون لتغطية عجز الميزانية الناتج عن ارتفاع الإنفاق و انخفاض الإيرادات. و بغرض الحد من هذا التضخم لا بد من رفع معدلات الفائدة لتخفيض عرض النقود.

و عليه يتضح بأن السياسة المالية التوسعية المنتهجة في الجزائر من خلال الزيادة في الإنفاق العام، لم يكن لها ذلك التأثير المطلوب في الرفع من النمو الاقتصادي. نتيجة اعتماد الاقتصاد على عائدات المحروقات بصورة كبيرة (اقتصاد ريعي)، ضعف الوعاء الضريبي و عدم تطور آليات تحصيل الضرائب. إضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي، و بالتالي تم توجيه أغلب النفقات إلى إنشاء البنى التحتية و الاستيراد. مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، و هذا ما يوافق دراسة (Greiner 1999) الذي يرى بأن الإنفاق الحكومي غير الإنتاجي يقلل دائما من معدل النمو المتوازن. و منه فإن هذه السياسة المالية التوسعية لها تأثير نسي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

خلاصة الفصل الثالث

خلاصة:

هذا الفصل كان عبارة عن تحليل قياسي لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر. حيث تم اختبار التكامل المشترك بين أدوات السياسة المالية و الناتج المحلي الإجمالي المعبر عن النمو الاقتصادي، من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL. كما تم اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار Toda & Yamamoto. فيما يخص اختبار التكامل المشترك من خلال (Bounds test) تم التوصل إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة (الإنفاق الحكومي G، التضخم INF، معدل الفائدة IR، الجباية البترولية P، الديون العمومية DP و الجباية العادية R) والمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي GDP. حيث أن القيمة الإحصائية لـ $F(4,415)$ أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى. أما بالنسبة لتقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويلة، فقد تبين بأن هناك علاقة توازنية إيجابية بين الإنفاق الحكومي G و الناتج المحلي الإجمالي GDP أي أن للسياسة المالية التوسعية تأثير إيجابي على الاقتصاد بشكل طفيف جدا قدر بـ 0,003%. كما أن للتضخم INF و معدل الفائدة IR علاقة توازنية إيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي GDP. أما الجباية البترولية P، الديون العمومية DP و الجباية العادية R، فلها علاقة سلبية مع الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة لتقدير علاقة قصيرة الأجل أو منهجية تصحيح الخطأ؛ فقد تبين بأن هناك تصحيح للخطأ من المدى القصير إلى المدى الطويل بسرعة تصل إلى 82,4%.

كما نتج عن اختبار السببية وجود علاقة سببية متبادلة بين الديون العمومية DP و الناتج المحلي الإجمالي GDP، أما بالنسبة للتضخم INF و معدل الفائدة IR فلها تأثير أحادي الاتجاه أي تأثر في الناتج المحلي الإجمالي GDP و لا تتأثر به. أما الجباية البترولية P، الإنفاق الحكومي G و الجباية العادية R فلا تأثر و لا تتأثر ب الناتج المحلي الإجمالي GDP.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

يرى العديد من الاقتصاديين و الباحثون أن للسياسة المالية دور حيوي و مؤثر في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية التي تسعا إليها معظم الدول، كتحقيق النمو و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و يعود ذلك إلى اعتماد السياسة المالية على مجموعة من الأدوات، كالإنفاق العام ببوده المختلفة و الإيرادات العامة بأنواعها المتعددة إضافة إلى سياسة الائتمان أو سياسة الميزانية العامة. و عليه تستطيع السياسة المالية أن تتدخل في كل جوانب النشاط الاقتصادي و العلاقات الاجتماعية للدولة.

علما أن للنمو الاقتصادي دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد شغلت علاقة النمو الاقتصادي بالسياسة المالية العديد من الاقتصاديين و صناع القرار. و عليه قدمت عدة دراسات حول تفسير هذه العلاقة؛ و من بينها قانون Wagner الذي يرى أنه خلال عملية التصنيع، و مع زيادة الدخل الحقيقي للفرد في دولة ما، تزداد حصة الإنفاق العام و بالتالي نمو القطاع العام في الاقتصاد. أما حسب نظرية John Maynard Keynes، فيرى أن الإنفاق العام هو المحفز و الموازن في الوقت نفسه لنموذج إدارة الاقتصاد الكلي، لذا فهو العامل الأكثر تأثيرا في تحديد اتجاهات و واثق الاقتصاد الوطني و ليس العكس. إذ يعتبر الإنفاق العام بمثابة أداة سياسة خارجية يمكن أن تؤثر على نمو الناتج القومي. أما فيما يخص الدين العام فهو يؤثر على النمو الاقتصادي بطرق مباشرة و غير مباشرة، حيث توصلت جل الدراسات إلى وجود تأثير موجب عند مستويات الدين المنخفضة و تأثير سالب عند المستويات المرتفعة.

وقد حضي هذا الموضوع باهتمام واسع في الدراسات المالية و الاقتصادية. حيث أصبحت كل الدول النامية تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي بإتباع العديد من السياسات المالية. و الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى و بشكل كبير إلى تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال السياسة المالية و أدواتها. و من خلال دراسة تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2018، يظهر مدى ارتباطها بتقلبات أسعار النفط باعتباره الممول الرئيسي للميزانية. و في ظل سعي السلطات الجزائرية لتحفيز و رفع النمو الاقتصادي، قامت بالعديد من الإجراءات من أجل استغلال امثل لمواردها الطبيعية التي تزخر بها. ففي فترة السبعينات و الثمانينات، حيث كانت الجزائر تتبع نظام اشتراكي يعتمد على التخطيط؛ قامت بإتباع سياسة مالية توسعية من خلال رفع إنفاقها الاستثماري، معتمدا على الجباية البترولية في تمويله. إلا أن أزمة 1986 الناتجة عن انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، و أزمة الرهن العقاري في سنة 2008، و كذا أزمة 2014، زعزعت الاقتصاد الجزائري و أظهرت مدى هشاشته و ضعف قطاعه الصناعي العمومي. مما دفع بالجزائر مع بداية التسعينات إلى تطبيق عدة إصلاحات جوهرية من خلال لجوئها إلى المؤسسات المالية الدولية بغرض تقليل تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، و ذلك عن طريق الانتقال من تنظيم اقتصادي مخطط إلى تنظيم اقتصادي خاضع لقوى السوق. و عليه يجب أن تسعى الجزائر للابتعاد عن السياسة الريعية التي أصبحت تلازم اقتصادها، و ذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها الطاقوية و ثرواتها الهائلة التي تزخر بها؛ حتى يتسنى لها رفع معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق تنمية مستدامة.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا لمجموعة من النتائج نجلها في ما يلي:

- ✓ تعتبر السياسة المالية من بين أهم السياسات الاقتصادية، كونها تستطيع التأثير في كل جوانب النشاط الاقتصادي و العلاقات الاجتماعية للدولة؛ من خلال أدواتها المتمثل في الإنفاق العام، الإيرادات العامة و الدين العام.
- ✓ للنمو الاقتصادي دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحكم أنه أهم مؤشر يعكس مدى تطور اقتصاديات الدول.
- ✓ اعتماد الاقتصاد الجزائري على عائدات الجباية البترولية بدرجة كبيرة، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية؛ و ضعف الوعاء الضريبي.
- ✓ ضعف معدلات النمو الاقتصادي و عدم استقراره، حيث يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على العائدات البترولية.
- ✓ ضعف النظام الاقتصادي الجزائري و هشاشة قطاعه الصناعي العمومي.

هذا بالنسبة للجانب النظري أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ تستقر السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند المستوى و الفرق الأول.
- ✓ وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة (الإنفاق الحكومي G، التضخم INF، معدل الفائدة IR، الجباية البترولية P، الديون العمومية DP و الجباية العادية R) والمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي GDP.
- ✓ يوجد هناك تصحيح للخطأ من المدى القصير إلى المدى الطويل بسرعة تصل إلى 82,4%.
- ✓ من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك نجد أن الإنفاق الحكومي له علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي، حيث إذا زاد الإنفاق الحكومي ب 1% فإن الناتج المحلي الإجمالي سيزيد ب 0,003%. مما يعني أن السياسة المالية التوسعية لها تأثير إيجابي على الاقتصاد؛ و هذا يوافق الفرضية التي تم طرحها في مقدمة البحث.
- ✓ الجباية البترولية لها علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي على المدى الطويل حيث إذا زادت الجباية البترولية ب 1% فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتراجع ب 0,11%.
- ✓ الجباية العادية لها علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي على المدى الطويل حيث إذا زادت الجباية العادية ب 1% فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتراجع ب 0,25%.
- ✓ الديون العمومية هي الأخرى لها علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث إذا زادت الديون العمومية ب 1% فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتراجع ب 0,06%.

اقتراحات و التوصيات:

من خلال هذه الدراسة و النتائج التي توصلنا إليها ارتأينا طرح بعض الاقتراحات و التوصيات فيما يخص الموضوع، و هي كما يلي:

خاتمة عامة

- ✓ رسم إستراتيجية وطنية واضحة و طويلة المدى لتحقيق تنمية اقتصادية خارج قطاع المحروقات.
- ✓ تنمية و تطوير باقي القطاعات كالقطاع السياحي و الخدماتي و قطاع الصناعات الإنتاجية، إضافة إلى القطاع الفلاحي من خلال إعادة الاعتبار للزراعة، خصوصا و أن الجزائر تتمتع بثروات طبيعية هائلة، حتى تتمكن من التخلص من الاقتصاد الريعي.
- ✓ يجب حماية المنتج المحلي و دعمه لتكون له القدرة على المنافسة.
- ✓ الاهتمام أكثر بالجباية العادية و تحسينها من خلال توسيع الأوعية الضريبية و ضبط محاولات التهرب و الغش الضريبي.
- ✓ تنويع و تشجيع الصادرات و التقليل من الواردات عن طريق وضع شروط ضريبية ملائمة.
- ✓ وضع نظام ضريبي واضح و مستقر.
- ✓ ترشيد الإنفاق العام من خلال دعم الاستثمارات الإنتاجية، و إعادة النظر في النفقات الموجهة للإعانات الاجتماعية.
- ✓ تطوير البنية التحتية المالية من خلال توسيع شبكة مقدمي الخدمات المالية، تطوير نظم الدفع و التسوية.

قائمة المراجع

كتب:

- إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو: هل يمكن الاقتداء بها...؟، اترك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2005.
- أحمد عبد السميع علام، المالية العامة المفاهيم و التحليل الاقتصادي و التطبيق، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2012.
- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، عمان-الأردن، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط9، 2015.
- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004.
- حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، 2004.
- خبايا عبد الله، أساسيات في اقتصاديات المالية العامة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
- زغدود علي، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2011.
- سعيد علي مُجد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الأردن، دار دجلة، ط1، 2011.
- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة : النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2006.
- شيخي مُجد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات، دار حامد للنشر، ط1، 2011.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة-مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام-، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2006.
- عبد القادر مُجد، عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية-، ط2، الجزائر، 2005.
- عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي: نظريات النمو و التنمية الاقتصادية، الجزء الثالث.
- عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية و النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ط2، 2006.

- عمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004.
- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، عنابة، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2003.
- محمد بربح، آفاق التنمية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بوهران، 2007.
- محمد بن قانة إسماعيل، اقتصاد التنمية: نظريات- نماذج- إستراتيجيات، عمان، دار أسامة، ط1، 2012.
- محمد خالد السواعي، التجارة و التنمية: مع تجارب ناجحة من الدول النامية، ط1، دار المناهج، عمان، 2006.
- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2010.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2000.
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفومها، نظرياتها، سياساتها، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.
- مدحت لقريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل، عمان، ط1، 2007.
- ميشيل تودارو، محمود حسن حسني، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2009.
- وليد خالد الشايحي، مدخل إلى المالية العامة الإسلامية، الأردن، دار النفائس، ط1، 2005.
- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنموذج التنمية الاقتصادية، بيروت- لبنان، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، 2010.

رسائل و أطروحات:

- اريال الله محمد، السياسة المالية و دورها في تفعيل الاستثمار -حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3.
- بلال حميد، السياسة الضريبية في الجزائر، مذكرة ماستر في الحقوق و العلوم السياسية، قسم حقوق، تخصص القانون العام للأعمال، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2015/06/09.

- بن قلبية زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان أبوبكر بلقايد، 2016.
- بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر: 1990-2010، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2016.
- دوارسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، 2005.
- ركراك مونية، أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر، مذكرة دكتوراه، تخصص اقتصاد عالمي، جامعة تلمسان أبوبكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018.
- شبيبي عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية و القدرة على استدامة تحمل العجز الموازي و الدين العام: حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013.
- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015.
- عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016.
- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية و قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2013.
- معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد، 2015.

مقالات:

- أدهم مُجّد السيد البرماوي، أثر الدين العام المحلي و الخارجي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج انحدار العتبة (TR)، مجلة البحوث المالية و التجارية، المجلد 22، العدد 2، أفريل 2021.
- بلطرش ربيعة، طويطي مصطفى، علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM للفترة 1970-2016، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية الجزائر، العدد 2، سبتمبر 2017.
- حسني إبراهيم عبد الواحد، قياس أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR للفترة (1976-2018)، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، المجلد 11، العدد 3، الجزء 1، 2020.
- حمدي أحمد علي الهنداوي، تأثير الدين العام المحلي على محددات النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية على الاقتصاد المصري للفترة (2001-2015)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 68، أفريل 2019.
- دحماني مُجّد دريوش، ناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي و اتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاغنر باستعمال مقارنة منهج الحدود ARDL، مجلة الاقتصاد و المناجنت، العدد 11، نوفمبر 2012.
- شبيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر مقارنة تحليلية و قياسية، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد 01، يناير 2010.
- هدى بن مُجّد، عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، العدد 5 يناير 2020.
- مُجّد مزعل حميد الراوي، ذآكر هادي عبد الله اللهبي، أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في إقليم كردستان العراق للمدة 2006-2016، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 10 العدد 21، 2018.
- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، 2003.

محاضرات و ملتقيات:

- أحمد حسين بتال، التكامل المشترك وفق ARDL cointegration مع التطبيق في Eviews، محاضرة، جوان 2020، <https://www.researchgate.net/publication/341981066>.

- البشير عبد الكريم، دحمان بو اعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو لاقصادي -حالة الاقتصاد الجزائري-، منتدى الاقتصاديين المغاربة -نظريات النمو الاقتصادي-، محور المشاركة: croissance économique, nature, déterminants, comparaisons.
- داودي مُجد، التعديلات التي عرفها قانون النقد و القرض (90-10)؛ محاضرة السنة الثالثة تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، مقياس النظام المصرفي الجزائري، المركز الجامعي مغنية.
- كمال رزيق، بوعلام رحومني، تقييم السياسة الجبائية في الجزائر، الملتقى الوطني حول "السياسة الجبائية في الجزائر في الألفية الثالثة"، جامعة سعد دحلب البليدة، 11-12/05/2003.
- كمال رزيق، بوعلام رحومني، تقييم السياسة الضريبية في الجزائر، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الجزائر الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 11-12 ماي، 2003.

تقارير الهيئات و المنظمات:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، سبتمبر 2009.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، جويلية 2011.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص81.
- بنك الجزائر، تقارير سنوات 2011، 2012، 2013، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، أكتوبر 2012، نوفمبر 2013، نوفمبر 2014، على التوالي.

القوانين:

- قانون رقم 84-17 مؤرخ في 08 شوال عام 1404 الموافق ل 07 يوليو 1984 يتعلق بقوانين المالية، المادة 06، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 10/07/1984.
- قانون رقم 84-17 مؤرخ في 08 شوال عام 1404 الموافق ل 07 يوليو 1984 يتعلق بقوانين المالية، المادة 08، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 10/07/1984.
- قانون رقم 84-17 مؤرخ في 08 شوال عام 1404 الموافق ل 07 يوليو 1984 يتعلق بقوانين المالية، المادة 25 و 35، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 10/07/1984.

- قانون رقم 84-17 مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق ل 7 يوليو 1984 يتعلق بقانون المالية، المادة 24، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 1984/07/10.
- قانون رقم 84-17 مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق ل 7 يوليو 1984 يتعلق بقانون المالية، المادة 35، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 1984/07/10.
- قانون رقم 84-17 مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق ل 7 يوليو 1984 يتعلق بقانون المالية، المادة 11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 1984/07/10.
- قانون رقم 88-03 مؤرخ في 22 جمادى الأول عام 1408 الموافق ل 12 يناير 1988 يتعلق بصناديق المساهمة، المادتين 11 و 12، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 1988/01/13.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- Arnaud Diemer, **Théorie de la croissance endogène et principe de convergence**, MCF IUFM d'auvergne.
- Banque d'Algérie, **Rapport 2005 : Evolution économique et monétaire en Algérie, 16 Avril 2006.**
- Charles I.Jones, Mazerolle Fabrice, **Théorie de la croissance endogène**, les éditions de Boeck, Paris, 1999.
- David Begg, Rudiger Dornbusch, Simon Yves, Bernier Bernard, **Macroeconomics**, 2eme ed, Dunod, Paris, 2002.
- Dimitrios sideris, **Wagner's law in 19th century Greece: a cointegration and causality anatyis**, Bank of Greece, Working paper, No 64, 2007.
- Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindauer, **Economie du développement**, 3^{ème} edition, edition de Boeck, Belgique, 2008.
- Gregory N. Mankiw, **Macroéconomie**, 3ème éd, Boeck, Paris, 2003.
- H.Y.Toda & T.Yamamoto, **Statistical inference in vector autoregression with possibly integrated processes**, Journal of econometrics, Vol 66, No (1-2),1995.

- Jean Arrous, **Les théories de la croissance**, Paris : Seuil, 1999.
- Karline Pelier, **Propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, une analyse économique du modèle Romer**, université Montpellier 1, dans : <http://www.lameta.univ-montp1.fr/Documents/DR2003-23.pdf>, consulté le 01/11/20.
- Lamartina Serena, Zaghini Andrea , **Increasing public expenditures: Wagner's law in OECD countries**, CFS Working paper, No 13, 2008.
- M.R.Mafizur & M.Abulkashem, **Carbontmissions Energy consumption and industrial growth in Bangladesh:Empirical Evidence from ARDL cointegration and Granger causality analysis**, Energy Policy, Vol 110, 2017.
- Michael Burda, Charles Wyplosz, **Macroéconomie une perspective européenne**, 3ème éd, Boeck, Pari, 2003.
- Michael Parkim, **Macroeconomics**, Pearson, 10th ed, 2010.
- Michel Dévoluy, **Théories macroéconomiques (Fondement et controverses)**, 2^{ème} éd, Armand Coline, Paris , 1998.
- P.K.Adom, **Electricity consumption-economic growth nexus : the Ghanaian-case**, International journal of Energy economics and Policy, vol 1, No 1, 2011.
- Rajhi Toufik, **croissance endogène et externalités des dépenses publiques**, Rev. Eco. Vol 44, N°2 mars 1999.
- Régis Bourbonnais, **Econométrie :cours et exercices corrigés**, 9^e édition, Dunod, Paris, 2015.
- Robert J.Barro, Xavier sala-I-Martin, **la croissance économique**, Ediscience internationale, Paris, 1996.
- Stephen D.Williamson, **Macroeconomics**, 6th ed, Pearson, 2018.

- Suri, Budhiraja, Namita, **A text book of I.S.Ceconomics**, Pitambar publishing company (p) LTD, 2006.
- T.R.Jain, S.J.Kaur, **Public finance and international trade**, V.K.publications, New Delhi, 2010.
- Ulrich Kohli, **Analyse macroéconomie**, De Boeck, Bruxelles Belgique, 1999.

الملاحق

الملحق 01: نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF عند الفرق الأول (المتغير GDP)

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-12.68169	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.170583	
5% level	-3.510740	
10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/04/21 Time: 01:27
Sample (adjusted): 1973 2018
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.804866	0.142321	-12.68169	0.0000
D(GDP(-1),2)	0.190588	0.073099	2.607265	0.0126
C	-1.254260	0.832645	-1.506356	0.1395
@TREND("1970")	0.032696	0.028941	1.129736	0.2650
R-squared	0.948273	Mean dependent var	-0.840341	
Adjusted R-squared	0.944578	S.D. dependent var	10.99550	
S.E. of regression	2.588536	Akaike info criterion	4.823003	
Sum squared resid	281.4217	Schwarz criterion	4.982015	
Log likelihood	-106.9291	Hannan-Quinn criter.	4.882570	
F-statistic	256.6530	Durbin-Watson stat	1.738872	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق 02: نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار PP عند الفرق الأول (المتغير GDP)

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-23.25262	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	22.58858
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	12.16048

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/04/21 Time: 01:31
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.680881	0.093180	-18.03903	0.0000
C	1.219195	1.502743	0.811313	0.4216
@TREND("1970")	-0.042315	0.052826	-0.801021	0.4274
R-squared	0.881237	Mean dependent var		0.431795
Adjusted R-squared	0.875839	S.D. dependent var		13.94038
S.E. of regression	4.912098	Akaike info criterion		6.082981
Sum squared resid	1061.663	Schwarz criterion		6.201076
Log likelihood	-139.9501	Hannan-Quinn criter.		6.127421
F-statistic	163.2436	Durbin-Watson stat		1.328793
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق 03: نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF عند الفرق الأول (المتغير G)

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.807259	0.0676
Test critical values:		
1% level	-2.617364	
5% level	-1.948313	
10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G,2)
Method: Least Squares
Date: 10/04/21 Time: 01:35
Sample (adjusted): 1974 2018
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1))	-0.351721	0.194616	-1.807259	0.0779
D(G(-1),2)	-0.407626	0.167594	-2.432220	0.0193
D(G(-2),2)	-0.628743	0.145537	-4.320147	0.0001
R-squared	0.574208	Mean dependent var		0.040667
Adjusted R-squared	0.553932	S.D. dependent var		2.977772
S.E. of regression	1.988803	Akaike info criterion		4.277284
Sum squared resid	166.1242	Schwarz criterion		4.397728
Log likelihood	-93.23888	Hannan-Quinn criter.		4.322184
Durbin-Watson stat	1.916969			

الملحق 04: نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار PP عند الفرق الأول (المتغير G)

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.403907	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	4.288306
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.923777

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(G,2)
Method: Least Squares
Date: 10/04/21 Time: 01:37
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1))	-0.966721	0.150653	-6.416865	0.0000
C	-0.221506	0.655710	-0.337811	0.7371
@TREND("1970")	0.042241	0.023909	1.766723	0.0842

R-squared	0.483429	Mean dependent var	0.038936
Adjusted R-squared	0.459948	S.D. dependent var	2.912378
S.E. of regression	2.140255	Akaike info criterion	4.421428
Sum squared resid	201.5504	Schwarz criterion	4.539523
Log likelihood	-100.9036	Hannan-Quinn criter.	4.465868
F-statistic	20.58850	Durbin-Watson stat	1.984845
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق 05: نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF عند الفرق الأول (المتغير INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.455726	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 10/04/21 Time: 01:41
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.963197	0.149200	-6.455726	0.0000
C	0.780716	1.469809	0.531168	0.5980
@TREND("1970")	-0.029798	0.051693	-0.576454	0.5672
R-squared	0.486907	Mean dependent var		0.056430
Adjusted R-squared	0.463585	S.D. dependent var		6.556539
S.E. of regression	4.802035	Akaike info criterion		6.037658
Sum squared resid	1014.620	Schwarz criterion		6.155753
Log likelihood	-138.8850	Hannan-Quinn criter.		6.082098
F-statistic	20.87721	Durbin-Watson stat		1.982321
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق 06: نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار PP عند الفرق الأول (المتغير INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.455726	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	21.58765
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	21.58765

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 10/04/21 Time: 01:43
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.963197	0.149200	-6.455726	0.0000
C	0.780716	1.469809	0.531168	0.5980
@TREND("1970")	-0.029798	0.051693	-0.576454	0.5672
R-squared	0.486907	Mean dependent var		0.056430
Adjusted R-squared	0.463585	S.D. dependent var		6.556539
S.E. of regression	4.802035	Akaike info criterion		6.037658
Sum squared resid	1014.620	Schwarz criterion		6.155753
Log likelihood	-138.8850	Hannan-Quinn criter.		6.082098
F-statistic	20.87721	Durbin-Watson stat		1.982321
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق 07: نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF عند الفرق الأول (المتغير IR)

Null Hypothesis: D(IR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.381794	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IR,2)
Method: Least Squares
Date: 10/04/21 Time: 01:46
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IR(-1))	-1.229717	0.146713	-8.381794	0.0000
C	0.417430	0.598156	0.697862	0.4889
@TREND("1970")	-0.015651	0.021040	-0.743858	0.4609
R-squared	0.614895	Mean dependent var		0.000000
Adjusted R-squared	0.597390	S.D. dependent var		3.071609
S.E. of regression	1.948984	Akaike info criterion		4.234195
Sum squared resid	167.1357	Schwarz criterion		4.352289
Log likelihood	-96.50358	Hannan-Quinn criter.		4.278635
F-statistic	35.12725	Durbin-Watson stat		1.987803
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق 08: نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار PP عند الفرق الأول (المتغير IR)

Null Hypothesis: D(IR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-8.294943	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.556078
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4.004715

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(IR,2)
Method: Least Squares
Date: 10/04/21 Time: 01:54
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IR(-1))	-1.229717	0.146713	-8.381794	0.0000
C	0.417430	0.598156	0.697862	0.4889
@TREND("1970")	-0.015651	0.021040	-0.743858	0.4609
R-squared	0.614895	Mean dependent var		0.000000
Adjusted R-squared	0.597390	S.D. dependent var		3.071609
S.E. of regression	1.948984	Akaike info criterion		4.234195
Sum squared resid	167.1357	Schwarz criterion		4.352289
Log likelihood	-96.50358	Hannan-Quinn criter.		4.278635
F-statistic	35.12725	Durbin-Watson stat		1.987803
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق 09: نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF عند الفرق الأول (المتغير P)

Null Hypothesis: D(P) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 10 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.514053	0.4870
Test critical values: 1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(P,2)
Method: Least Squares
Date: 10/04/21 Time: 01:57
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(P(-1))	-0.291896	0.567833	-0.514053	0.6116
D(P(-1),2)	-0.970612	0.538183	-1.803498	0.0829
D(P(-2),2)	-1.249110	0.502904	-2.483795	0.0198
D(P(-3),2)	-0.296221	0.453002	-0.653905	0.5189
D(P(-4),2)	-0.013497	0.424899	-0.031766	0.9749
D(P(-5),2)	0.575731	0.412312	1.396347	0.1744
D(P(-6),2)	-0.644090	0.442320	-1.456162	0.1573
D(P(-7),2)	-0.903043	0.443266	-2.037246	0.0519
D(P(-8),2)	-1.782820	0.431678	-4.129975	0.0003
D(P(-9),2)	-1.414792	0.402722	-3.513075	0.0016
D(P(-10),2)	-2.406948	0.418866	-5.746338	0.0000
R-squared	0.925207	Mean dependent var		0.023243
Adjusted R-squared	0.896440	S.D. dependent var		6.604294
S.E. of regression	2.125311	Akaike info criterion		4.587486
Sum squared resid	117.4406	Schwarz criterion		5.066408
Log likelihood	-73.86850	Hannan-Quinn criter.		4.756329
Durbin-Watson stat	1.971207			

الملحق 10: نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار PP عند الفرق الأول (المتغير P)

Null Hypothesis: D(P) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-9.391293	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	10.90747
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	11.99530

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(P,2)
Method: Least Squares
Date: 10/04/21 Time: 01:59
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(P(-1))	-1.347591	0.141439	-9.527735	0.0000
C	0.386570	1.044853	0.369975	0.7132
@TREND("1970")	-0.001626	0.036707	-0.044307	0.9649
R-squared	0.673541	Mean dependent var		0.021915
Adjusted R-squared	0.658702	S.D. dependent var		5.842752
S.E. of regression	3.413380	Akaike info criterion		5.354985
Sum squared resid	512.6512	Schwarz criterion		5.473079
Log likelihood	-122.8421	Hannan-Quinn criter.		5.399424
F-statistic	45.38969	Durbin-Watson stat		2.139318
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق 11: نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF عند الفرق الأول (المتغير PD)

Null Hypothesis: D(PD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.756133	0.0020
Test critical values:		
1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PD,2)
Method: Least Squares
Date: 10/04/21 Time: 02:02
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PD(-1))	-0.689196	0.144907	-4.756133	0.0000
C	1.595191	4.339500	0.367598	0.7149
@TREND("1970")	-0.069886	0.153298	-0.455883	0.6507
R-squared	0.340857	Mean dependent var		0.048936
Adjusted R-squared	0.310896	S.D. dependent var		16.91951
S.E. of regression	14.04527	Akaike info criterion		8.184150
Sum squared resid	8679.867	Schwarz criterion		8.302245
Log likelihood	-189.3275	Hannan-Quinn criter.		8.228590
F-statistic	11.37667	Durbin-Watson stat		1.969092
Prob(F-statistic)	0.000104			

الملحق 12: نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار PP عند الفرق الأول (المتغير PD)

Null Hypothesis: D(PD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.778753	0.0018
Test critical values:		
1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	184.6780
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	189.2189

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PD,2)
Method: Least Squares
Date: 10/04/21 Time: 02:04
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PD(-1))	-0.689196	0.144907	-4.756133	0.0000
C	1.595191	4.339500	0.367598	0.7149
@TREND("1970")	-0.069886	0.153298	-0.455883	0.6507
R-squared	0.340857	Mean dependent var		0.048936
Adjusted R-squared	0.310896	S.D. dependent var		16.91951
S.E. of regression	14.04527	Akaike info criterion		8.184150
Sum squared resid	8679.867	Schwarz criterion		8.302245
Log likelihood	-189.3275	Hannan-Quinn criter.		8.228590
F-statistic	11.37667	Durbin-Watson stat		1.969092
Prob(F-statistic)	0.000104			

الملحق 13: نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF عند الفرق الأول (المتغير R)

Null Hypothesis: D(R) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.757380	0.0020
Test critical values: 1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(R,2)
Method: Least Squares
Date: 10/04/21 Time: 02:06
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(R(-1))	-0.740327	0.155616	-4.757380	0.0000
C	-0.287448	0.175673	-1.636267	0.1089
@TREND("1970")	0.024569	0.007983	3.077725	0.0036
R-squared	0.341470	Mean dependent var		-0.000851
Adjusted R-squared	0.311537	S.D. dependent var		0.629865
S.E. of regression	0.522622	Akaike info criterion		1.601785
Sum squared resid	12.01789	Schwarz criterion		1.719880
Log likelihood	-34.64195	Hannan-Quinn criter.		1.646225
F-statistic	11.40774	Durbin-Watson stat		1.847513
Prob(F-statistic)	0.000102			

الملحق 14: نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار PP عند الفرق الأول (المتغير R)

Null Hypothesis: D(R) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.775578	0.0019
Test critical values:		
1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.255700
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.259712

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(R,2)
Method: Least Squares
Date: 10/04/21 Time: 02:09
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(R(-1))	-0.740327	0.155616	-4.757380	0.0000
C	-0.287448	0.175673	-1.636267	0.1089
@TREND("1970")	0.024569	0.007983	3.077725	0.0036
R-squared	0.341470	Mean dependent var	-0.000851	
Adjusted R-squared	0.311537	S.D. dependent var	0.629865	
S.E. of regression	0.522622	Akaike info criterion	1.601785	
Sum squared resid	12.01789	Schwarz criterion	1.719880	
Log likelihood	-34.64195	Hannan-Quinn criter.	1.646225	
F-statistic	11.40774	Durbin-Watson stat	1.847513	
Prob(F-statistic)	0.000102			

الملحق 15: نتائج اختبار الحدود ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(GDP)
 Selected Model: ARDL(2, 0, 3, 3, 1, 2, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 07/04/21 Time: 10:43
 Sample: 1970 2018
 Included observations: 46

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.080017	2.451316	2.480307	0.0194
GDP(-1)*	-0.824079	0.172345	-4.781573	0.0001
G**	0.002496	0.114307	0.021839	0.9827
INF(-1)	0.091297	0.116938	0.780730	0.4415
IR(-1)	0.174410	0.225672	0.772847	0.4461
P(-1)	-0.098823	0.092583	-1.067402	0.2949
PD(-1)	-0.052942	0.032122	-1.648155	0.1105
R**	-0.206735	0.196106	-1.054198	0.3008
D(GDP(-1))	-0.110958	0.084808	-1.308337	0.2014
D(INF)	0.107915	0.111121	0.971143	0.3398
D(INF(-1))	0.032357	0.097756	0.330999	0.7431
D(INF(-2))	-0.175038	0.095836	-1.826443	0.0785
D(IR)	-0.316832	0.261869	-1.209888	0.2364
D(IR(-1))	-0.849094	0.291785	-2.909997	0.0070
D(IR(-2))	-0.349717	0.250332	-1.397013	0.1734
D(P)	0.033516	0.094450	0.354856	0.7254
D(PD)	-0.043206	0.036109	-1.196567	0.2415
D(PD(-1))	0.106849	0.031630	3.378086	0.0022

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
 ** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	0.003029	0.138930	0.021804	0.9828
INF	0.110787	0.138858	0.797842	0.4317
IR	0.211642	0.274086	0.772173	0.4465
P	-0.119920	0.110398	-1.086247	0.2866
PD	-0.064244	0.034381	-1.868560	0.0722
R	-0.250868	0.250334	-1.002134	0.3249
C	7.377957	2.000231	3.688552	0.0010

$$EC = GDP - (0.0030 * G + 0.1108 * INF + 0.2116 * IR - 0.1199 * P - 0.0642 * PD - 0.2509 * R + 7.3780)$$

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)

			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.415582	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99
			Finite Sample: n=50	
Actual Sample Size	46	10%	2.17	3.22
		5%	2.55	3.708
		1%	3.424	4.88
			Finite Sample: n=45	
		10%	2.188	3.254
		5%	2.591	3.766
		1%	3.54	4.931

الملحق 16: منهجية تصحيح الخطأ ARDL ECM

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(GDP)
 Selected Model: ARDL(2, 0, 3, 3, 1, 2, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 07/04/21 Time: 11:09
 Sample: 1970 2018
 Included observations: 46

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.110958	0.066022	-1.680613	0.1040
D(INF)	0.107915	0.077900	1.385303	0.1769
D(INF(-1))	0.032357	0.071705	0.451257	0.6553
D(INF(-2))	-0.175038	0.076476	-2.288804	0.0298
D(IR)	-0.316832	0.200365	-1.581271	0.1250
D(IR(-1))	-0.849094	0.235750	-3.601670	0.0012
D(IR(-2))	-0.349717	0.204809	-1.707529	0.0988
D(P)	0.033516	0.075131	0.446099	0.6590
D(PD)	-0.043206	0.025978	-1.663205	0.1074
D(PD(-1))	0.106849	0.024576	4.347700	0.0002
CointEq(-1)*	-0.824079	0.124015	-6.644985	0.0000
R-squared	0.868450	Mean dependent var	-0.565738	
Adjusted R-squared	0.830865	S.D. dependent var	4.361861	
S.E. of regression	1.793863	Akaike info criterion	4.211587	
Sum squared resid	112.6280	Schwarz criterion	4.648871	
Log likelihood	-85.86650	Hannan-Quinn criter.	4.375396	
Durbin-Watson stat	1.725985			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.415582	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

الملحق 17: اختبار سببية Toda-Yamamoto

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 07/09/21 Time: 10:59

Sample: 1970 2018

Included observations: 46

Dependent variable: GDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
G	1.317582	2	0.5175
INF	10.80640	2	0.0045
IR	6.921839	2	0.0314
P	0.091547	2	0.9553
PD	7.815585	2	0.0201
R	2.183739	2	0.3356
All	19.73953	12	0.0722

Dependent variable: G

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	0.371082	2	0.8307
INF	1.717246	2	0.4237
IR	0.213992	2	0.8985
P	7.765530	2	0.0206
PD	0.041392	2	0.9795
R	8.273269	2	0.0160
All	19.69641	12	0.0731

Dependent variable: INF

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	0.472384	2	0.7896
G	0.399603	2	0.8189
IR	6.193611	2	0.0452
P	0.459819	2	0.7946
PD	0.401197	2	0.8182
R	0.251328	2	0.8819
All	11.64398	12	0.4747

Dependent variable: IR

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	5.022876	2	0.0812

G	1.223435	2	0.5424
INF	5.909302	2	0.0521
P	0.059981	2	0.9705
PD	1.276064	2	0.5283
R	1.441440	2	0.4864
All	14.34408	12	0.2793

Dependent variable: P

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	0.059730	2	0.9706
G	24.40694	2	0.0000
INF	0.816338	2	0.6649
IR	0.893966	2	0.6396
PD	1.105422	2	0.5754
R	1.973178	2	0.3728
All	33.66330	12	0.0008

Dependent variable: PD

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	13.10158	2	0.0014
G	0.188839	2	0.9099
INF	7.723849	2	0.0210
IR	5.621081	2	0.0602
P	4.058266	2	0.1314
R	0.246849	2	0.8839
All	34.87224	12	0.0005

Dependent variable: R

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	0.640749	2	0.7259
G	20.50376	2	0.0000
INF	1.134157	2	0.5672
IR	0.452168	2	0.7977
P	14.91748	2	0.0006
PD	0.345777	2	0.8412
All	36.55637	12	0.0003

الملحق 18: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.257236	Prob. F(2,26)	0.3012
Obs*R-squared	4.056386	Prob. Chi-Square(2)	0.1316

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 07/04/21 Time: 11:10

Sample: 1973 2018

Included observations: 46

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.005744	0.121429	-0.047304	0.9626
GDP(-2)	0.031331	0.093084	0.336589	0.7391
G	-0.011215	0.114641	-0.097827	0.9228
INF	0.042419	0.124106	0.341793	0.7353
INF(-1)	0.016462	0.113442	0.145110	0.8857
INF(-2)	-0.023369	0.119710	-0.195218	0.8467
INF(-3)	0.026041	0.096481	0.269908	0.7894
IR	-0.034500	0.278952	-0.123676	0.9025
IR(-1)	-0.141396	0.302433	-0.467529	0.6440
IR(-2)	0.070190	0.250448	0.280257	0.7815
IR(-3)	0.037151	0.250732	0.148170	0.8834
P	0.016560	0.096913	0.170876	0.8656
P(-1)	0.001911	0.108711	0.017578	0.9861
PD	-0.002131	0.036001	-0.059193	0.9533
PD(-1)	-0.006041	0.043262	-0.139629	0.8900
PD(-2)	0.007942	0.032095	0.247452	0.8065
R	0.034462	0.195543	0.176236	0.8615
C	-0.378644	2.687675	-0.140882	0.8890
RESID(-1)	0.162146	0.234464	0.691558	0.4953
RESID(-2)	-0.338642	0.251412	-1.346959	0.1896
R-squared	0.088182	Mean dependent var	2.11E-15	
Adjusted R-squared	-0.578146	S.D. dependent var	1.582038	
S.E. of regression	1.987424	Akaike info criterion	4.510576	
Sum squared resid	102.6962	Schwarz criterion	5.305638	
Log likelihood	-83.74325	Hannan-Quinn criter.	4.808411	
F-statistic	0.132341	Durbin-Watson stat	2.115541	
Prob(F-statistic)	0.999984			

الملحق 19: نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.287925	Prob. F(1,43)	0.2627
Obs*R-squared	1.308633	Prob. Chi-Square(1)	0.2526

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

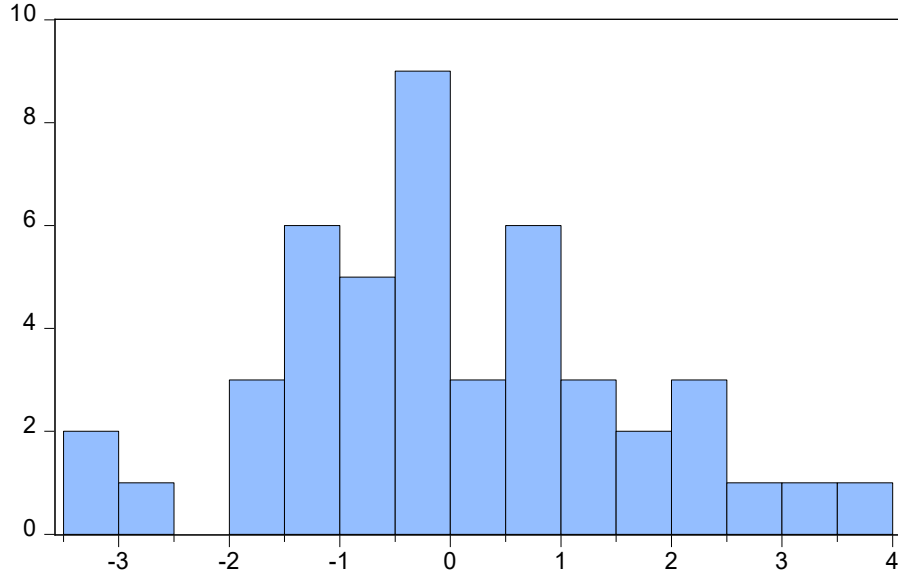
Date: 07/04/21 Time: 11:11

Sample (adjusted): 1974 2018

Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.031428	0.634176	3.203257	0.0026
RESID^2(-1)	0.171145	0.150806	1.134868	0.2627
R-squared	0.029081	Mean dependent var		2.457907
Adjusted R-squared	0.006501	S.D. dependent var		3.438007
S.E. of regression	3.426813	Akaike info criterion		5.344565
Sum squared resid	504.9509	Schwarz criterion		5.424861
Log likelihood	-118.2527	Hannan-Quinn criter.		5.374498
F-statistic	1.287925	Durbin-Watson stat		2.028908
Prob(F-statistic)	0.262717			

الملحق 20: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



Series: Residuals	
Sample 1973 2018	
Observations 46	
Mean	2.11e-15
Median	-0.231148
Maximum	3.718059
Minimum	-3.475425
Std. Dev.	1.582038
Skewness	0.222779
Kurtosis	2.886627
Jarque-Bera	0.405136
Probability	0.816631

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس و تحليل السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2018). من خلال اختبار علاقة التكامل المشترك بين أدوات السياسة المالية (الإنفاق العام، الإيرادات و الدين العام) و الناتج المحلي الإجمالي، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL. كما تم استخدام نموذج YAMAMOTO TODA- لاختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة. و قد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. كما أظهرت الدراسة وجود أثر إيجابي بين الإنفاق العام و الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل؛ ووجود أثر سلبي بين الجباية البترولية، الجباية العادية، الدين العام من جهة و الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى في الأجل الطويل. و قد بينت الدراسة على وجود علاقة سببية متبادلة بين الناتج المحلي الإجمالي و الدين العام، و عدم وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام، الجباية البترولية، الجباية العادية و الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، النمو الاقتصادي، الجباية العادية، الجباية البترولية، الإنفاق العام، نموذج ARDL.

Résumé :

Cette étude a l'objectif de mesurer et d'analyser la politique budgétaire sur la croissance économique en Algérie au cours de la période (1970-2018). En testant la relation de co-intégration entre les outils de politique budgétaire (dépenses publiques, recettes et dette publique) et le PIB, en utilisant le modèle ARDL. Le modèle TODA-YAMAMOTO a également été utilisé pour tester la relation causale entre les variables de l'étude. Les résultats de l'étude ont révélé une corrélation intégrative entre les variables de l'étude. L'étude a également montré un effet positif entre les dépenses publiques et le PIB à long terme. Et l'existence d'un impact négatif entre la taxe pétrolière, les impôts réguliers et la dette publique d'une part, et le produit intérieur brut d'autre part à long terme. L'étude a montré qu'il existe une relation causale réciproque entre le PIB et la dette publique, et l'absence de relation causale entre les dépenses publiques, les taxes pétrolières, les impôts ordinaires et le PIB.

les mots clés : Politique budgétaire, Croissance économique, Taxe ordinaire, Taxe pétrolière, dépenses publiques, modèle ARDL.

Abstract :

This study aims to measure and analyze fiscal policy on economic growth in Algeria during the period (1970-2018). By testing the co-integration relationship between fiscal policy tools (public expenditure, revenue and public debt) and GDP, using the ARDL model. The TODA-YAMAMOTO model was also used to test the causal relationship between the study variables. The results of the study revealed an integrative co-relationship between the study variables. The study also showed a positive effect between public spending and GDP in the long run. And the existence of a negative impact between the oil tax, regular taxes and public debt on the one hand, and the gross domestic product on the other in the long run. The study showed that there is a reciprocal causal relationship between GDP and public debt, and the absence of a causal relationship between public spending, petroleum taxes, regular taxes and GDP.

key words fiscal policy, Economic growth, Ordinary tax, Petroleum tax, public expenditure, ARDL model.